

العلاقات العربية ـ الأفريقية

دراسة حالة العلاقات الليبية ـ الأفريقية



تأليف

د. سالم حسين البرناوي

أستاذ مشارك

قسم العلوم السياسية ـ أكاديمية الدراسات العليا

طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

منشورات

أكاديمية الدراسات العليا

طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

العلاقات العربية ـ الأفريقية

دراسة حالة العلاقات الليبية ـ الأفريقية



العلاقـات العربية ـ الأفريقية

دراسة حالة العلاقات الليبية ـ الأفريقية

1969م - 2003م

تأليف
د. سـالم حسين البرناوي
أستاذ مشارك
قسم العلوم السياسية ـ أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
قسم العلوم السياسية ـ جامعة قاريونس
بنغازي ـ الجماهيرية العظمى

منشورات
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس

كافة الآراء والأفكار الواردة بهذا الكتاب
لا تعبر إلا عن وجهة نظر المؤلف

العلاقات العربية ـ الأفريقية
دراسة حالة العلاقات الليبية ـ الأفريقية
تأليف: د. سالم حسين البرناوي
الطبعة الأولى: 2005 ف
الرقم الدولي: ردمك 5 - 040 - 43 - 9959 :.I.S.B.N
رقم الإيداع: 2005/6585
[الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب]
دار الكتب الوطنية
بنغازي ـ ليبيا
هاتف: 9090509 ـ 9096379 ـ 9097074
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

الدار الأكاديمية للنشر والطباعة والتأليف والترجمة
أكاديمية الدراسات العليا



جنزور - شهداء عبد الجليل
ص.ب: 72331 جنزور
طرابلس - الجماهيرية العظمى
هاتف: 00218/21/4870168
00218/21/4873100
بريد مصور: 78 - 00218/21/4873075
بريد إلكتروني: E-Mail: info@alacademia.org
الموقع على الإنترنت: www.alacademia.org

الإهــداء

إلى الذين قال الله تعالى في حقهم :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة العنكبوت الآية 56

محتويات الكتاب

الموضوع | رقم الصفحة

الباب الثالث

الموضوع | رقم الصفحة

الموضوع | رقم الصفحة

الباب الرابع

الموضوع — رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

مقدمة الكتاب

يعتبر التأليف والكتابة في مجال العلاقات الدولية من الأمور الصعبة، وذلك لتشابك القضايا والمواضيع في هذا الحقل، ولازدياد تعقدها، وسرعة تغير اتجاهاتها ومعطياتها، وإمكانية حدوث مفاجآت غير متوقعة، قد تقلب النتائج المرجوة رأسًا على عقب.

ومع ذلك فلا بد من الخوض في هذا الحقل الحيوي من حقول العلوم السياسية.

والكتابة والتأليف في موضوع العلاقات العربية – الأفريقية أصبحت ضرورية منذ أن اتسعت العلاقات العربية – الأفريقية وأخذت أشكالاً وأبعادًا متعددة. ولقد سبقني إلى الكتابة والتأليف في هذا الموضوع عدد كبير من الباحثين والأكاديميين الذين ساهموا وبشكل مؤثر في توضيح صورة العلاقات العربية – الأفريقية في الماضي، وبعضهم تناول صورة العلاقات في الحاضر، ومنهم من حاول استشراق هذه العلاقات، ووضع لها السيناريوهات المستقبلية. أما وقد أطلعت على بعض من تلك الكتابات، فقد قررت الخوض في تجربة تأليف هذا الكتاب المخصص لتناول التجربة الليبية التي تميزت بميزات نوعية خاصة، وذلك من منطلق أن معظم الكتب والأبحاث التي تناولت العلاقات العربية - الإفريقية بشكل عام، وغير محدد في دولة عربية أو أفريقية واحدة. ولهذا فإن الكتاب رغم أن عنوانه العام هو العلاقات العربية – الأفريقية، إلا أن هدفه هو دراسة حالة العلاقات الليبية – الأفريقية في الفترة الممتدة من عام 1969م إلى عام 2003 م .

والتجربة – كما يرى الباحث – تستحق المجازفة، ولكنها ليست بدون مخاطر متوقعة، ذلك أن الباحث لا يدعي أنه على إطلاع تام بجميع خفايا العلاقات الليبية الخارجية، بحكم أن وسائل الاتصال بالجهات الرسمية غير ميسرة وأن أقصى ما يمكن

عمله هو محاولة الحصول على ما يصدر عن تلك الجهات من وثائق وأدبيات، وقد لا تكون هذه كافية لوحدها لتفسير وتحليل السياسات العامة للدولة الليبية. ولهذا فإن الباحث مضطر للقول بأن هذا المؤلف هو عبارة عن محاولة أولية، وتحتاج إلى الكثير من المراجعة مستقبلاً والأمل أن أولئك المسئولين الذين يتمكنون من الإطلاع على هذا المؤلف سيقومون بتصحيح ما قد يكون قد جاء فيه من معلومات أو تحليلات جانبها الصواب، والشكر والتقدير موصول لهم سلفاً.

وهذا الكتاب احتوى على أربعة أبواب ومقدمة وخاتمة، والباب التمهيدي ضم فصلين، يتعلق الأول منهما بالإطار النظري، و خصص الفصل الثاني للدراسات السابقة، والتي تناولت العلاقات العربية ـ الأفريقية على مدى فترة من الزمن، كما تناول الباب الثاني، وهو بعنوان " العلاقات العربية ـ الأفريقية في المجالات السياسية " ثلاثة فصول، خصص الأول منها لدراسة أهداف العلاقات السياسية، بينما تناول الفصل الثاني عوامل العلاقات السياسية، وكان الفصل الثالث لدراسة وسائل العلاقات السياسية، وأما الباب الثالث وهو بعنوان " العلاقات العربية ـ الأفريقية في المجالات الاقتصادية " فقد احتوى هو الآخر على ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول منها لدراسة أهداف العلاقات الاقتصادية، والفصل الثاني لدراسة عوامل العلاقات الاقتصادية، والفصل الثالث لدراسة وسائل العلاقات الاقتصادية. وتناول الفصل الرابع وهو بعنوان " العلاقات العربية ـ الأفريقية في المجالات الثقافية " ثلاثة فصول كسابقيه، خصص كل فصل لدراسة عنصر من عناصر الدراسة وهي الأهداف والعوامل والوسائل .

والله الموفق

الباب التمهيدي

- الفصل الأول : الإطار النظري
- الفصل الثاني : الدراسات السابقة

**** مقدمة**

إن موضوع هذا الكتاب يتعلق بالأساس بعلم السياسة، وخاصة فرع "العلاقات الدولية".

هذا الفرع الذي نما كثيرًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل بروز الدول العظمى، والصراع الذي دار بينهما بسبب تبني كل منهما – الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي سابقًا – لأيديولوجية دولية مختلفة، وشعور كل منهما بأن ما يحققه من مصالح لابد وأن يكون على حساب الطرف الآخر، وكذلك بسبب ظهور دول العالم الثالث التي استقلت في غالبيتها بعد الحرب العالمية الثانية، ودور هذه الدول في السياسات الدولية، ومحاولاتها لتحقيق السلم والتنمية العالمية.

وعند النظر في علم العلاقات الدولية بصفة عامة، يجدر بنا الحديث إلى ماهية هذا العلم؟ وكيف يتم تناول متغيراته بالدراسة والتحليل وعلى أي مستوى يمكن دراسة العلاقات بين الدول المختلفة ؟ هل على مستوى النظام الدولي؟ أو على مستوى الوحدات المكونة لهذا النظام مثل الدولة، أو على مستوى الفرد؟.

وإضافة إلى ذلك فهناك قضية المناهج الصالحة لدراسة العلاقات الدولية وهناك أيضًا المداخل المختلفة التي عن طريقها يمكن الاقتراب من مشكلات العلاقات الدولية.

وسيتم في هذا الباب تناول مسألتين أولهما "الإطار النظري" الذي يتناول القضايا المنهاجية للدراسة، وهي قضايا هامة تتعلق بالمفاهيم والفروض والنظريات التي تزخر بها أدبيات العلاقات الدولية، كما يتناول هذا الفصل التطورات الهامة للعلاقات الدولية.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فيتناول "الدراسات السابقة" وهو فصل يحاول

النظر في أهم ما كتب عن العلاقات العربية - الأفريقية خلال العقدين الماضيين بغرض الوقوف على القضايا التي تم طرحها والمناهج التي استخدمت، وحتى لا يقع الباحث في مصيدة التكرار.

الفصل الأول

الإطـار النظــري

يهتم هذا الفصل بالنظر في المنهاجية للعلاقات الدولية، وسنبدأ بمحاولة لطرح قضية مفهوم العلاقات الدولية، والتي اختلفت الآراء في تعريفها، والوقوف على حدودها وقضاياها وفروضها ونظرياتها.

ومن حيث المبدأ، نقول أن العلاقات الدولية كنشاط وسلوك سياسي، هو نشاط وسلوك قديم جدًا، وذلك لقدم التواصل بين المجتمعات القديمة أو الحضارات القديمة، فلا يعقل أن تكون هناك إمبراطوريات وملكيات، وعلاقات تجارية وحروب دون أن يكون هناك علاقات دولية تربط بين هذه الكيانات والشعوب، وهذا النشاط يقع في نطاق ما نسميه اليوم بالعلاقات الدولية.

ومع ذلك فإن علم العلاقات الدولية، قد تطور بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى، وأصبح موضوعاً هاماً في الجامعات والمعاهد الأكاديمية، بسبب الوعي الذي غزا عقول السياسيين بعد إدراكهم لأهمية التواصل بين الشعوب والحكومات، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من كوارث، مثل كارثة الحربين العالميتين الأولى والثانية. (1)

ويرغم الاختلافات التي برزت في بداية الأمر حول تحديد مفهوم العلاقات الدولية، إلا أنه استقر في أدبيات هذا العلم معنىً عامًا له يفيد بأن العلاقات الدولية هي فرع من فروع علم السياسة، ويتعلق بدراسة العلاقات الناشئة بين الدول(2)، سواء كانت هذه العلاقات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وأنه بتطور هذا العلم، فقد تعدى حكره على الدول إلى جميع مكونات النظام الدولي، فهو يشمل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والشركات متعددة الجنسيات والأشخاص ذوي التأثير العالمي مثل البابا. وقد شملت العلاقات الدولية كافة النشاطات العلمية والدينية والتجارية، وشملت النشاطات التي تنشئها منظمات

عضويتها مقتصرة على الدول فقط كمنظمة الأويك ومنظمات أهلية لا تسيطر عليها الدول، وهي غالبية المنظمات الأهلية كمنظمة "أطباء بلا حدود" و"محامون بلا حدود".

ومن هنا يمكن ملاحظة اتساع مجال حقل العلاقات الدولية. وعوضاً عن الالتزام بحرفية الاسم، أي العلاقات التي تربط الدول فيما بينها نجد أن هذا لم يعد هو الحال، فالعلاقات الدولية اليوم هي أية علاقات تعبر عن تفاعل ما عابر للحدود بغض النظر عن مصدره ونوعيته ومستواه.

وهنا نأتي على الإشكالية المتعلقة بتحديد المستوى المناسب للتحليل في العلاقات الدولية، وخاصة العلاقات العربية – الأفريقية.

هناك ثلاثة مستويات للتحليل في العلاقات الدولية، أولها هو مستوى النظام الدولي، والنظام الدولي مصطلح يشير من وجهة نظر معينة إلى وجود بيئة دولية مكونة من عدد كبير من الفواعل، ومن أهم هذه الفواعل الدول، وإن هذه البيئة الدولية تحاول أن تجاري البيئة القومية من حيث خلق نظام يسيطر على مكوناتها.

ولهذا وجد ما يسمى بالنظام الدولي الذي يري كثير من الباحثين أنه نظام بدأ بعد توقيع معاهدة ويستفاليا عام 1648 م وأنه مر بالمراحل التالية: (3)

1- المرحلة الأولى 1648م – 1919م

2- المرحلة الثانية 1920م – 1989م

3- المرحلة الثالثة 1990م –

وقد تميزت المرحلة الأولى بعدة مميزات أهمها أنها المرحلة التي كانت فيها أوروبا هي

مركز النظام الدولي والسيطرة عليه، وقد سادت في هذه المرحلة الثقافة المسيحية والدعوة إلى تبني النمط الاستعماري وشرعيته، فقامت فيه الدول الأوروبية باستعمار أفريقيا وآسيا، والأمريكتين، كما ساد هذه المرحلة ما عرف بالسيادة القومية، والنهضة الصناعية.

ولم يكن للشعوب خارج القارة الأوروبية شأن كبير في إدارة شؤونها، ولم يكن للرأي العام العالمي فعالية تذكر حيث إن وسائل الاتصال والإعلام كانت ضعيفة، وانتشار التعليم وامتلاك وسائل المعرفة الأخرى كانت في مستويات متدنية.

أما المرحلة الثانية من تطور النظام الدولي فقد تميزت بمميزات كثيرة، أهمها بروز عدد كبير من مكونات هذا النظام، فقد استقلت أعداد كبيرة من دول أفريقيا وآسيا والأمريكتين. وساد النظام في هذه المرحلة قوتان من خارج أوروبا هما الإتحاد السوفييتي - سابقاً - والولايات المتحدة الأمريكية، وظهر في هذه المرحلة التنظيم الدولي فكانت عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة، وأنشئت كثير من التنظيمات الإقليمية.

وتعتبر الأمم المتحدة وما يتبعها من أجهزة ومنظمات متخصصة من أبرز ما عرف به النظام الدولي في مرحلته الثانية.

وقد أقيمت الأمم المتحدة على أسس ومبادئ هامة تساهم في دوام النظام الدولي والحفاظ عليه، ومن أهم الأسس والأهداف ما يلي:-

أولاً : الأهداف العامة للأمم المتحدة حسب ميثاقها الموقع منذ عام 1945م :-

1- حفظ السلم والأمن الدوليين.

2- إنماء العلاقات الودية بين الدول.

3- تحقيق التعاون الدولي، وحل المشاكل الدولية.

ثانياً : مبادئ الأمم المتحدة هي:-

1- المساواة في السيادة بين الدول.

2- مبدأ حسن النية في التعامل بين الدول.

3- مبدأ فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم التهديد باستخدام القوة.

4- تقديم العون الممكن للأمم المتحدة لتحقيق أهدافها.

ومن أهم مميزات المرحلة الثانية من مراحل تطور النظام الدولي، ازدياد القدرة الاقتصادية والعسكرية و التقنية لعدد من الدول خاصة الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، وبقاء عدد كبير من دول العالم بإمكانيات متواضعة، بحيث إن هذه المرحلة تميزت بانتشار المجاعات والفقر والديون بين عدد من الدول، بينما هناك دول أخرى استطاعت لغناها أن ترسل الإنسان إلى القمر والأجرام والكواكب الخارجية وتحاول عسكرة الفضاء. ومع ذلك فإن هذه المرحلة تميزت بازدياد أهمية ظاهرة الرأي العام العالمي، وتأثيراتها على صانعي القرار في الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وتميزت هذه المرحلة كذلك بتآكل العزلة التي كانت تتميز بها بعض المناطق الجغرافية والدول، ولم يعد في الإمكان أن تحافظ الدولة على عزلتها عن التيارات السياسية، والمشكلات العالمية، فالعالم أجمع أصبح بمثابة القرية، وقد تنوع الصراع في هذه المرحلة وتنوعت أدواته وأهدافه.

وقد انتهت المرحلة الثانية نتيجة الصراع المحتدم بين قطبي النظام الدولي خلال

الفترة الممتدة من عام 1945م حتى عام 1989م – بانهيار الإتحاد السوفييتي وبروز مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الدولي.

وأول ما يلفت النظر في هذه المرحلة، هو سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي ومحاولتها تسخيره لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية. وقد أعلن الساسة الأمريكيون أن النظام الدولي الجديد يجب أن يكون نظامًا قائمًا على الأفكار والسياسات الغربية. وأول هذه الأفكار والسياسات هي تلك المتعلقة بالنظم السياسية، بحيث يجب أن تكون جميعها نظم ديمقراطية على النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي التعددي. وكذلك الحال بالنسبة للأنشطة الاقتصادية، فالمطلوب في النظام الدولي الجديد، هو تبني الاقتصاد الحر، أي حرية انتقال الأفراد وحرية رأس المال، والسلع، وحرية أسعار الصرف وغيره من آليات السوق الحرة. كذلك هناك الأفكار المتعلقة بفتح الأجواء أمام انتقال المعلومات، وعدم سيطرة الدولة على ما يرد إلى شعوبها من أفكار وذلك عن طريق الفضائيات، والإنترنت وغيرها، فلا يجب أن تكون هناك قيود أو حدود أو ضوابط لانتقال الأفكار والمعلومات.

ومن أهم الأفكار التي انتشرت نتيجة كل ما سبق، هو القول أن الدولة القومية في النظام الدولي الجديد أصبحت غير قادرة على تحقيق كثير من الأهداف، خاصة الدول التي قامت في العالم الثالث والتي فشلت خلال نصف القرن الماضي في الارتقاء بشعوبها، وظلت في غالبيتها تعتمد على المساعدات الخارجية. ولذلك فالتوجه في النظام العالمي الجديد هو نحو الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك من الإمكانيات والقدرات ما يمكنها من أن تحل محل الدولة في كثير من المجالات، كالتعليم والصحة والبنى التحتية وغيرها من الخدمات.

كما إن الدولة القومية لم تعد – بحسب أفكار النظام العالمي الجديد – صاحبة سيادة مطلقة في إدارة شؤونها، لأن النظام العالمي الجديد ينادي بتحقيق الآتي:- (4)

أولاً : حقوق الإنسان، وهنا يحق لآليات النظام العالمي الجديد أن تتدخل من أجل حماية الإنسان، وعدم انتهاك حقوقه حتى من قبل دولته التي يتمتع بجنسيتها.

ثانياً : الشرعية الدولية، وهنا أيضًا يتم التركيز على آليات النظام الجديد من أجل أن تتحقق الشرعية الدولية، الأمر الذي يجعل من الأمم المتحدة حكومة عالمية حقيقية، لها من القوة المعنوية والمادية ما يجعل الدول تتردد كثيرًا قبل أن تخالف قراراتها الدولية.

ثالثاً: ديمقراطية الحياة الاقتصادية، وذلك برغم السيطرة التي تتمتع بها الدول الرأسمالية الكبرى في صندوق النقد الدولي والصرف الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

رابعاً: محاربة الإرهاب الدولي، والسعي للقضاء عليه بحسب إرادة الدول الكبرى.

هذه هي أهم أفكار وسياسات ومميزات النظام العالمي الجديد، الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ ولادته التي جاءت نتيجة لانهيار الإتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن الماضي. وهناك شبه إجماع بين الباحثين والمتخصصين بأن هذا النظام بشكله الراهن، لن يستمر طويلاً، وإنما هو مرحلة مؤقتة قد تطول أو تقصر، وهناك من الدلائل ما يؤكد أن هناك قوى دولية جديدة على وشك أن تأخذ مكانها في بؤرة هذا النظام، وبحيث ينتقل النظام من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب .

هذا، وهناك مستوى آخر للتحليل في العلاقات الدولية، هو مستوى الدولة. والدولة هي أهم مكونات النظام الدولي. والدولة مصطلح يطلق على تلك الوحدة التي تتكون من شعب وإقليم وهيئة حاكمة، ويضاف إلى ذلك عناصر أخرى مثل السيادة، والاعتراف الدولي. وتتميز الدولة بأنها الوحدة التي أعطيت امتيازا استخدام العنف في نطاقها

الجغرافي المحدد، وهي المخولة بإنشاء الجيوش وأدوات القمع الأخرى كأجهزة المخابرات والشرطة السرية والعلنية. والدولة هي التي تعطي الهوية للفرد، وتدافع عنه وتحميه سواء في نطاق حدودها أو خارج تلك الحدود.

والدولة بحكم أنها تمتلك القدرة على إقامة علاقات دولية متعددة الأهداف والأغراض، ولها سياستها الخارجية الخاصة بها، يمكن لهذه الدولة أن تكون مستوًا للتحليل في العلاقات الدولية. وهنا يتم التطرق إلى أهداف الدولة الخارجية، وإلى العوامل المختلفة التي تعتمد عليها الدولة في تلك السياسة مثل العامل البشري أو الجغرافي والاقتصادي والقيادي.

ويتم كذلك دراسة الوسائل التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية، ومن أهم تلك الوسائل، الدبلوماسية، والمساعدات الخارجية والحروب.

أما المستوى الثالث في التحليل، فهو المستوى الذي يقوم على دراسة الفرد. فالفرد يلعب دوراً كبيراً في العلاقات الدولية. وعند استخدام هذا المستوى، يتم التركيز على رئيس الدولة أو الحكومة أو القائد أو الزعيم، وطريقة تحليله لما يتلقاه من معلومات، ومعرفة سلوكه تجاه مستشاريه ومساعديه. ويتطلب الأمر كذلك التركيز على المؤثرات النفسية التي يتعرض لها، والتعليم الذي تلقاه، والطموحات الشخصية التي تعتمل في صدره. ولهذا فإن هذا المستوى من مستويات التحليل في العلاقات الدولية، هو من أصعب المستويات، ويحتاج إلى تخصصات عديدة. (5)

والحقيقة إن المستوى الأكثر مناسبة لموضوع هذا الكتاب هو المستوى الثاني، أي مستوى الدولة، رغم أن مستوى النظام الدولي ومستوى الفرد سيتم الاستعانة بهما كذلك عند الحاجة إليهما في هذا المؤلف.

أما عند الحديث عن المناهج والمداخل المستخدمة في العلاقات الدولية، فيمكن القول أنها مناهج كثيرة، ومداخل متعددة. وقد شهد حقل المنهاجية تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة، وظهرت دراسات عديدة تركز على القضايا المنهاجية. و المنهاجية مطلوبة في أي بحث علمي، وهناك من حيث المبدأ مدرستان كبيرتان لابد من التذكير بهما هنا :

أولاً : المدرسة المثالية

وهي مدرسة تعتمد في التحليل والتفسير على النظرة المثالية لأفعال وردود أفعال الدول، وتقوم على فكرة أن العلاقات الدولية يجب أن يحكمها القانون الدولي، وحسن النية، والاعتقاد بالخير المتأصل في النفس البشرية، وهذه المدرسة ترى أن الصراع أو الحروب ليست القاعدة في العلاقات الدولية وإنما التعاون والاعتماد المتبادل هو أساس العلاقات الدولية .

ثانياً : المدرسة الواقعية

وهي تناقض المدرسة المثالية وتقول أن العلاقات الدولية تقوم على فكرة القوة وتحقيق المصالح القومية، ولا يمكن تفسير وتحليل العلاقات الدولية إلا بناءً على هذين المفهومين – القوة والمصلحة القومية – .

وقد حاول بعض الباحثين الادعاء بأن هناك مدرسة وسطية أو توفيقية، تأخذ من المدرستين السابقتين بعضًا من توجهاتها. ويقول هؤلاء أن العلاقات الدولية لا يمكن تفسيرها و تحليلها وفق المدرسة المثالية فقط، إذ لا يمكن الاعتماد على حسن النوايا، والقانون الدولي. حيث إن التجارب التاريخية أكدت على أنه لا يجب الاعتماد على مثل تلك الأمور في إدارة أو تحليل العلاقات الدولية.

كذلك فإنه لا يمكن فهم أو تفسير العلاقات الدولية بحسب مفهوم القوة والمصلحة القومية لوحدها، إذ لابد من وجود حد أدنى من الرشد والمعقولية في التصرفات الدولية.

أما فيما يتعلق بالمناهج والمداخل المستخدمة، فقد لجأ المتخصصون إلى المناهج التاريخية والقانونية وهي من أشهر المناهج في الدراسات الحديثة، كما استخدمت مداخل متطورة مثل المدخل المقارن، ومدخل دراسة الحالة الذي نلجأ إليه في هذه الدراسة إضافة إلى استخدامنا للمنهج التاريخي.

والمناهج المستخدمة في أي بحث يجب أن تكون موافقة لإشكالية البحث، وإشكالية هذا الكتاب تتعلق بالتالي :-

أنه بالرغم من العوامل المتعددة التي يمكن في إطارها صياغة علاقات عربية – أفريقية ذات أبعاد إستراتيجية، فإن تجارب نصف القرن الماضي توحي بفشل الدول العربية والأفريقية في وضع أسس صحيحة لعلاقات دائمة.

ولا توجد نظرية من نظريات العلاقات الدولية تكفي لوحدها لتفسير العلاقات العربية الأفريقية. ويجب أن يكون لهذه العلاقات نظريات وقوانين تحكمها حتى يستطيع المتعاملون مع هذه الظاهرة فهمها فهمًا صحيحًا.

لقد تعددت النظريات المفسرة لعلاقات الدول فيما بينها، فهناك نظرية توازن القوى، وهي نظرية قديمة ولها فروضها ومصطلحاتها. وتقوم هذه النظرية على مبدأ الحفاظ على الأمر الواقع، ومنع الفواعل الرئيسية في النظام من تغييره لصالحها، وقد رأي هانز مورجانتو أن هذه النظرية قامت على فكرة تقليل عدد اللاعبين الدوليين إلى أقصى حد ممكن ..... ففي نهاية حرب الثلاثين سنة، كانت الإمبراطورية الرومانية تتألف من

تسعمائة دولة مستقلة، وجاءت معاهدة ويستفاليا عام 1648 م فخفضتها إلى ثلاثمائة وخمس وخمسين دولة، وجاء التدخل النابليوني في عام 1803 م فأزال من الوجود أكثر من مائتي دولة من هذه الدويلات الألمانية المستقلة، وعندما تم تأليف الإتحاد الألماني عام 1815م كان عدد الدول الألمانية المستقلة ذات السيادة قد انخفض إلى ... ستة وثلاثين دولة ... وأزال توحيد إيطاليا عام 1859م من الوجود سبع دول مستقلة ... كما أزال توحيد ألمانيا عام 1871م أربعًا وعشرين دولة [6]. فهل يمكن أن تكون نظرية التوازن هذه صالحة لتفسير العلاقات العربية ـ الأفريقية؟ أم أن نظرية الصراع الدولي هي النظرية المناسبة لذلك؟

إن الصراع هو عبارة عن "تنازع بين الإرادات الوطنية لأسباب عديدة منها التناقض في المصالح أو الأهداف، أو بسبب الرغبة في انتزاع أكبر قدر ممكن من مبررات القوة".

وقد دُرست ظاهرة الصراع الدولي من عدة أوجه، من حيث أسباب الصراع ومراحل الصراع، وأدوات الصراع. [7]

ويبدو أن نظرية الصراع الدولي لا تصلح لوحدها لتفسير العلاقات العربية ـ الأفريقية، لأن الدول العربية والأفريقية قد نشأت حديثًا، واشتركت في تراث نضالي واحد ومتشابه، وإذا وجدت بعض المظاهر الصراعية بين الدول العربية والأفريقية، فإن دوافع ومبررات التعاون هي أقوى من دوافع ومبررات الصراع.

وهناك نظرية التكامل والوحدة، وقد وضعت لها العديد من الفرضيات التي تركز على عوامل الوحدة ودوافعها. وقد وجدت لهذه النظرية تجارب عملية في عدد من الوحدات، كالإتحاد الأوروبي، والمحاولات التكاملية التي قامت في عدد من التجارب الأمريكية

والأسيوية والأفريقية، ولقد تطورت نظرية الوحدة بإضافة نماذج مبتكرة كنموذج الوظيفية، والوظيفية الجديدة.

لقد ساد في أزمنة سابقة الاعتقاد بأن هناك أسباب محددة للوحدة والتكامل، ومن هذه الأسباب :-

1- الشعور بالخطر الخارجي الذي تشعر به الدولة فيدفعها نحو الوحدة لدرء هذا الخطر الخارجي.

2- والسبب الثاني للوحدة، هو سيادة قيم ومفاهيم معينة بين النخب الحاكمة تجعلها تفكر في الوحدة وتعمل من أجلها.

ولكن التوجه الوظيفي يرى أن للوحدة والتكامل بين الدول أسباب غير تلك التي ذكرناها. ذلك أن الدولة القومية لم تعد بإمكانياتها المحدودة قادرة على تلبية جميع احتياجات المواطنين، وهناك حاجة ملحة لدى الدول كي تتحد حتى تستطيعَ أن تلبي احتياجات مواطنيها في جميع المجالات المعيشية والأمنية. كذلك فإن الدولة لم تعد قادرة لوحدها على السيطرة على قضايا هامة لوجودها، خاصة القضايا الأمنية، واستغلال الثروات والموارد.

ويقول ديفيد ميتران، أحد منظري النموذج الوظيفي "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدي إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية، وغير السياسية التي تواجه الحكومات. ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني .. وإن تزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني سيساهم في اتساع قاعدة التعاون الدولي" (8) وإن تطور التعاون في حقل واحد سيؤدي إلى خلق تعاون في

حقول أخرى. وترى هذه النظرية أن يتحول الاهتمام من القضايا السياسية المثيرة للحساسيات والمشاكل إلى القضايا الفنية الأقل إثارة للمشاكل والحساسيات القومية.

والنظرية أو النموذج الوظيفي هو نموذج صالح كي يكون مبعثًا للعلاقات العربية الأفريقية، حيث أن الدول العربية والأفريقية، ولحداثة نيلها للاستقلال تكون عادة أكثر حساسية لمسألة السيادة. وإذا ما ركزت في علاقاتها على حل المعضلات الفنية في علاقاتها مع بعضها، فإن ذلك أدعى أن يؤسس لها أسباباً للتعاون وتمتين العلاقات فيما بينها.

أما النظرية المناسبة الأخرى لتفسير العلاقات العربية – الأفريقية فهي نظرية الأمن الجماعي. وترى هذه النظرية إلغاء "احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية" (9) والدول العربية والأفريقية في حاجة إلى النظر في مسألة الأمن الجماعي بينها، باعتبار أن تاريخ علاقاتها الدولية ينبئ بميل حكوماتها إلى الاستخدام المفرط في استعمال القوة لفض منازعاتها الدولية. كما أن الدول العربية والأفريقية مرت بتجربة الاستعمار الخارجي، وهو أمر لا يجب استبعاده عند النظر في العلاقات العربية – الأفريقية.

وآخر النظريات التي يتم تناولها في الخصوص، نظرية اتخاذ القرار في السياسات الخارجية للدول، وهي نظرية ذات مصداقية كبيرة عند التعامل مع القضايا الدولية المتعلقة بالدول النامية، ذلك أن مؤسسات هذه الدول لم تستقر بعد، وإن المؤسسة الأكثر فعالية هي مؤسسة الرئاسة.

وخلاصة القول أن هناك نظريات كثيرة وفروض علمية قدمت في مجال تحليل وتفسير العلاقات الدولية، ولكنها في غالبيتها لا تخص دول العالم الثالث، وإنما تخص الدول المتقدمة والتي تميزت بمميزات الاستقرار السياسي والاجتماعي، بينما دول العالم الثالث

لازالت في معظمها تتحسس طريقها في العلاقات الدولية. ولديها خبرة قليلة في هذا المجال، وهي دول سهلة الاختراق سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا، والتنظير للعلاقات بين هذه الدول النامية لازال في بدايته.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

يثير موضوع الكتابة في العلاقات العربية – الأفريقية كثيرًا من التساؤلات والقضايا والصعوبات، فهناك من حيث المبدأ، التساؤل الرئيسي وهو: ما الإضافة التي يمكن أن يساهم بها الباحث عند الكتابة في العلاقات العربية – الأفريقية؟.

لقد صدرت كتب ومقالات وأبحاث كثيرة حول الموضوع، وشملت تلك الإصدارات جوانب الموضوع من جميع وجوهه السياسية والاقتصادية والثقافية.

وعند النظر في تلك الإصدارات يشعر الباحث أن هامش الإضافة سيكون ضيقًا ومع ذلك فالمحاولة تبدو مجدية.

وسنحاول في هذا الفصل استعراض ما توصلنا إليه من أبحاث وكتب عن العلاقات العربية – الأفريقية.

ويعتبر المؤلف الذي صدر عام 1978م عن معهد البحوث والدراسات العربية بعنوان "العلاقات العربية – الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة" والذي قام بالإشراف على تحريره **محمود خيري عيسى**، أحد أهم المؤلفات(10)، وقد تناول العلاقات العربية – الأفريقية منذ العصور القديمة، وقد تناول في فصله الأول سبل الاتصال الجغرافي بين العالم العربي والقارة الأفريقية. وأشار كاتب هذا الفصل إلى أن سبل الاتصال عديدة، فهي عبر صحراء سيناء، وعبر البحر الأحمر، وعبر الالتفاف حول الصحراء الكبرى، وعبر الصحراء ذاتها، سواء من شرقها أو غربها، وهناك سبل الاتصال عبر المحيط الهندي إلى شرق ووسط القارة الأفريقية. وكان الغرض الأساسي من تعدد سبل الاتصال هو التجارة التي كان لها مراكزها الهامة والمشهورة على مدى التاريخ. (11)

وفي الفصل الثاني من هذا المؤلف، تم تناول تطور العلاقات العربية – الأفريقية في العصور الوسطى، وأشار الباحث على وجه الخصوص إلى علاقة الأحباش بالعرب وعلاقة الجزيرة العربية بالساحل الشرقي للقارة الأفريقية، وعلاقة مصر بأقاليم وادي النيل، وعلاقة المغرب العربي بما جاوره من مناطق أفريقيا الوسطى والغربية. وقد أشار الباحث إلى العديد من سمات وصور العلاقات العربية – الأفريقية، وأكد على التشابه اللغوي بين اللغة العربية واللغات الأفريقية. (12) وقد أكد الباحث على التطورات التي لحقت بالعلاقات العربية – الأفريقية بعد انتشار الإسلام، وأصبحت اللغة العربية - لغة القرآن الكريم- تنتشر بين طلبة العلم الأفارقة، لدرجة أن عدداً من اللغات الأفريقية بدأت تكتب بالحرف العربي (13)، وأما أسباب التفكك الذي حصل بعد ذلك في العلاقات العربية – الأفريقية فيرجعها الباحث إلى الانقضاض الأوروبي على القارة الأفريقية منذ نهاية القرن الخامس عشر وذلك بعد أن استطاع البرتغاليون أن يكتشفوا رأس الرجاء الصالح ويبدءوا في منافسة العرب في المسائل التجارية(14)، وربما ساهم في تفكك العلاقات العربية – الأفريقية عوامل أخرى غير تغلغل الأوروبيين في القارة الأفريقية، فقد يكون لوقوع العرب تحت الحكم العثماني أثره في هذه المسألة، وقد يكون لسقوط غرناطة أثر آخر، كما لا يمكن استبعاد محاولات القوى الغربية للسيطرة على الوطن العربي، وهو الأمر الذي أدى إلى انشغال العرب بقضاياهم وانشغالهم عن الاستمرار في دعم علاقاتهم بالقارة الأفريقية.

وفي الفصل الرابع من المؤلف الذي نستعرض محتوياته، تم الحديث عن الموارد والإمكانيات العربية والأفريقية، وأشار كاتب هذا الفصل إلى العديد من الموارد المتوفرة للعالم العربي والقارة الأفريقية، وأكد على أن المشكلة في مسألة الموارد، هي عدم القدرة العربية والأفريقية على السيطرة على تلك الموارد، فغالبية المعادن والثروات الحيوانية والزراعية يتم استغلالها من قبل شركات أجنبية. (15) وفي الفصل الخامس تم تناول

موضوع "التعاون العربي- الأفريقي في المجال الاقتصادي" وهو موضوع كُتب حوله الكثير بعد حرب أكتوبر 1973م.

وهنا محاولة لبحث أهداف التعاون الاقتصادي وأسبابه الموضوعية. أما الفصل السادس فقد تناول قضايا فكرية تتعلق بالعروبة والأفريقانية، وهل هناك تعارض بينهما. وقد أشار كاتب هذا الفصل إلى المسائل العنصرية التي تثار من حين لآخر. ودعا الباحث إلى ضرورة إعادة كتابة تاريخ القارة الأفريقية، وذلك من أجل تناول قضايا هامة وحساسة تناولاً علميًا بعيدًا عن الإثارة والتشويه، كقضية الرق ومدى مساهمة العرب في تجارة الرقيق.(16)

وقد تطرق الباحث إلى محاولات بعض الدول الأجنبية الوقيعة بين العرب والأفارقة كاتهام العرب المنتجين للنفط بأنهم ساهموا في عرقلة التنمية الأفريقية بسبب رفعهم لأسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973م. (17) وأشار الباحث كذلك إلى إستراتيجية الدول العربية في علاقاتها مع الدول الأفريقية، وحقيقة الأمر أن لا توجد إستراتيجية عربية بالخصوص، ولكن هناك اجتهادات مختلفة، فهناك اجتهادات مصرية وليبية وغيرها، والدليل على ذلك أن التعاون العربي – الأفريقي رغم ما وضع فيه من إمكانيات لم يصمد أمام سياسة الرئيس أنور السادات الذي قام بزيارة القدس، فعطل بذلك جميع أعمال أجهزة التعاون الرئيسية، وهي مؤتمر القمة، والمجلس الوزاري المشترك.

أما الفصل السابع، وهو بعنوان "الخلفية السياسية للعلاقات العربية – الأفريقية: المناخ المشترك للعلاقات العربية – الأفريقية "فقد ركز على العناصر التالية للعلاقات العربية – الأفريقية :- (18)

1- أن 72٪ من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الأفريقية.

2- أن حوالي ثلث سكان الوطن العربي هم أفارقة.

3- وجود اختلاط عرقي بين العرب والأفارقة.

4- وجود تشابه في المراحل التاريخية التي مرت بها الشعوب العربية والأفريقية.

5- وجود أهداف مشتركة تربط بين العرب والأفارقة مثل مكافحة الاستعمار وتحقيق التنمية، والمساندة السياسة .

وقد أكد الباحث على الروابط التاريخية التي تربط العرب بالأفارقة، وعلى دور الإسلام في تمتين العلاقات بينهم، وما يلعبه انتشار اللغة العربية في كثير من الدول الأفريقية – وأشار الباحث إلى أن حوالي 20٪ من أساس مصطلحات اللغة السواحلية والهوسا من اللغة العربية "[19].

كما حاول الباحث إثارة الدور الذي لعبته الدول العربية في مكافحة الاستعمار في القارة الأفريقية، والموقف العربي من مسألة الميز العنصري، وكيف أن الدول الأفريقية قد لعبت دورًا كبيرًا في مساندة القضية الفلسطينية، وقطعت علاقاتها مع إسرائيل ووافقت على قرار الجمعية العامة باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية [20].

أما الفصل الثامن فقد تناول موضوع "الدول الأفريقية والقضايا العربية" وتم التركيز في هذا الفصل على حداثة ظهور الدول الأفريقية على المسرح الدولي وحداثة تعاملها مع القضايا الدولية مثل القضية الفلسطينية، وقد حاول الباحث تتبع الموقف التصويتي للدول الأفريقية من القضية الفلسطينية.

وقد أشار الباحث إلى وجود تباين في مواقف الدول الأفريقية من القضية الفلسطينية، فهناك دول أيدت القضية تأييدًا تامًا، ومنذ البداية، وهناك دول أفريقية مثل مالاوي وليسوتو وسوازيلاند كان تأييدها للقضية متأخرًا. [21] كما تم تناول تطور القضية الفلسطينية داخل منظمة الوحدة الأفريقية. أما الفصل التاسع وعنوانه "الدول العربية

ومواقفها من القضايا الأفريقية" فتم التركيز على أهم القضايا الأفريقية السياسية وهي قضية تصفية الاستعمار، وقضية الميز العنصري، وقد حاول الباحث التأكيد على الدور العربي في دعم هذه القضايا الأفريقية. أما الفصل العاشر فقد تناول من جديد مسألة "التعاون العربي بعد 1973م". وتكرر الحديث في هذا الفصل عن موقف الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية من القضية الفلسطينية، والتفسيرات المختلفة لقطع الدول الأفريقية علاقاتها السياسية مع دولة الكيان الإسرائيلي. وقد نبه الباحث إلى محاولة مصر طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، وموقف الدول الأفريقية من هذه الدعوة. وقد لاحظ الباحث أن هناك بعض الدول الأفريقية التي تحفظت على الدعوة المصرية. (22)

وقد خصص الفصل الحادي عشر لدراسة "مؤتمر القمة الأفريقي – العربي الأول" وتصور مقترح للانتشار الثقافي العربي في القارة الأفريقية. (23)

وقد صدر عن وزارة الثقافة والإعلام العراقية كتاب بعنوان "العلاقات العربية – الأفريقية: 1962 – 1977" (24) وهو عبارة عن رسالة علمية احتوت على عدد من الفصول استهدفت توضيح العلاقات العربية – الأفريقية، التي يرى الباحث أنها بدأت منذ عام 1961م. ومن خلال فصول الكتاب يتضح أن الباحث قد ركز على الجذور التاريخية للعلاقات العربية – الأفريقية، والعوامل المؤثرة فيها وأهمها العامل الجغرافي، والعوامل الدينية والثقافية والاقتصادية. كما اهتم الباحث بإبراز دور حركات التحرر العربية والأفريقية في محاربة الاستعمار في الوطن العربي والقارة الأفريقية، وتحدث الباحث عن دوافع وأساليب الاستعمار وأنواعه. كما تطرق الباحث إلى دور المؤسسات السياسية في دعم العلاقات العربية – الأفريقية فأشار إلى مؤتمر عدم الانحياز، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية (25)، وقد حاول الباحث في الفصل الثالث التطرق إلى الأنشطة الإسرائيلية في القارة الأفريقية وتأثيرها على العلاقات العربية – الأفريقية.

ومن أهم الفصول التي احتواها الكتاب، ذلك الذي تناول العلاقات العراقية – الأفريقية، حيث أشار الباحث إلى حداثة التوجه العراقي نحو أفريقيا، وقد ذكر الباحث أن علاقات العراق بالدول الأفريقية لم تتجاوز العلاقات السياسية، أما العلاقات الثقافية والاقتصادية فلا تذكر. وقد لاحظ الباحث أن هناك صندوقًا عراقيًا للتنمية الخارجية يقدم قروضاً لبعض الدول الأفريقية. (26)

وفي عام 1982م صدر كتاب بعنوان "التعاون العربي الأفريقي: الإمارات العربية المتحدة: نموذج للتضامن والتنمية" (27) للمؤلف **يوسف الحسن**، الذي يقول في مقدمة الكتاب أنه يعالج دور دولة الإمارات في التنمية الأفريقية.

وقد احتوى الكتاب على أربعة فصول تحدثت عن العلاقات التاريخية والعلاقات المعاصرة وخاصة منذ استقلال الدول العربية والأفريقية، كما خُصت القضايا المشتركة بالاهتمام، وخاصة القضايا العربية – الأفريقية، والتعاون الاقتصادي ومشاركة الدول العربية في مشاريع التنمية الأفريقية. وقد أشار الباحث إلى عدد من المؤسسات المالية التي ساهمت في دعم الاقتصاد الأفريقي مثل صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي وجهاز الاستثمار والديوان الأميري وغيرها. وأورد الباحث وجهة نظر دولة الإمارات في التعاون مع القارة الأفريقية والتي لخصها الشيخ زايد في قوله " نظرتنا إلى العلاقات العربية – الأفريقية هي نظرة شاملة متكاملة تقوم على الاهتمام بتعميق وتطوير التعاون في مختلف المجالات ". (28)

وقد تناول الباحث التعاون الثقافي، وأشار إلى عمق هذه المسألة، واستند في ذلك إلى انتشار الإسلام واللغة العربية في الدول الأفريقية، وذكر الباحث أن 50٪ من سكان القارة الأفريقية هم مسلمون. (29)

وفي عام 1984م صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب يحمل عنوان

"العرب وأفريقيا" (30) وهو عبارة عن عدد كبير من الأبحاث التي تناولت الخلفية التاريخية للعلاقات العربية – الأفريقية، والإسلام في القارة الأفريقية، ودور ثورة 23 يوليو في القارة، وتناولت الأبحاث كذلك الجاليات العربية في الدول الأفريقية، والمواقف الدولية من العلاقات العربية – الأفريقية. كما احتوى الكتاب على أبحاث تناولت القضايا العربية – الأفريقية المشتركة، والتمثيل السياسي بين العرب والأفارقة والاتفاقيات التي تمت بينهم في المجالات المختلفة. كما تناول الكتاب الصراع العربي – الإسرائيلي وموقف الأفارقة منه، ومسألة قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وهناك أبحاث تناولت العلاقات الثقافية العربية – الأفريقية، والمشاكل الأمنية، والبعد الإعلامي للعلاقات العربية – الأفريقية. واختُتم الكتاب ببحث لتقييم التعاون العربي – الأفريقي، وبحث آخر عن مستقبل العلاقات العربية – الأفريقية. إن الأبحاث التي شملها هذا الكتاب تعتبر من أهم ما قدم حول الموضوع، خاصة وإن الذين ساهموا فيه قد تناولوا مواضيع العلاقات في أبعادها المختلفة.

وفي عام 1984م صدر عن معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية بجامعة الخرطوم كتاب بعنوان "العلاقات العربية – الأفريقية" (31) ويلاحظ على هذا الكتاب أنه تطرق إلى جميع القضايا المثارة حول هذه العلاقات، فهناك فصل للجذور التاريخية للعلاقات، وفصل عن الاستعمار الذي شمل القارة الأفريقية والوطن العربي، والكفاح الذي قام به العرب والأفارقة من أجل التحرير. كما تطرق الباحث إلى دور إسرائيل في القارة الأفريقية، ودور العرب في منظمة الوحدة الأفريقية كما تحدث الباحث عن التعاون العربي – الأفريقي، ماله وما عليه. (32)

وفي عام 1988م صدر عن الشركة العامة للورق والطباعة بمدينة الزاوية كتاب

بعنوان "تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الأفريقية: 1952 – 1977". [33] وهو عبارة عن رسالة علمية تقدم بها صاحبها لنيل درجة الماجستير في التاريخ. وقد احتوى الكتاب على خمسة فصول اشتملت على التطور التاريخي للعلاقات العربية – الأفريقية، ودور ثورة 23 يوليو في القارة الأفريقية، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية، ومراحل التعاون العربي – الأفريقي الذي نشأ في أعقاب حرب أكتوبر 1973م.

وفي عام 1994م صدر عن مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة كتاب يحمل عنوان "العلاقات العربية – الأفريقية" [34] وهذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الأبحاث التي ألقيت في ندوة أقامها المركز المذكور عام 1992م. وقد اشتملت الأبحاث على عدد من العناوين المعتادة مثل "التعاون العربي – الأفريقي في العشرين عامًا الماضية"، وحرب الخليج الثانية وتأثيرها على التعاون العربي – الأفريقي، والأبعاد السياسية للتعاون العربي – الأفريقي، والعلاقات العربية – الأفريقية في المجال الاقتصادي.

هذا فيما يتعلق بالكتب التي تناولت العلاقات العربية – الأفريقية في عدد من السنوات، ومن دور نشر ومراكز أبحاث مختلفة، وقد لاحظت أن غالبية هذه الكتب قد ركزت على المسائل التاريخية للعلاقات العربية – الأفريقية، وركزت كذلك على دور الإسلام ودور العرب في انتشاره في القارة الأفريقية. وقد شددت الأبحاث والدراسات المختلفة على العوامل المختلفة للعلاقات العربية – الأفريقية مثل العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية. وهناك تركيز أيضًا على المشاكل التي تعرقل قيام علاقات مفيدة وإستراتيجية بين العرب والأفارقة لأسباب داخلية وخارجية. وأكثر ما لفت النظر في الدراسات السابقة عدم وجود دراسات معمقة عن علاقات دولة عربية واحدة بالدول الأفريقية كدراسة حالة مصر أو دراسة حالة الجزائر أو غيرها من الدول العربية، كي تؤخذ

كنموذج لبقية الدول العربية، فكل الدراسات السابقة تقريبًا تقوم بإعطاء تعميمات عن العلاقات العربية – الأفريقية دون التركيز على أهداف هذه العلاقات، وعواملها، ووسائلها، والسبب في ذلك يرجع إلى العنوان الكبير الذي تتم تحته الدراسة "فالعلاقات العربية – الأفريقية" عنوان كبير لا يمكن الإحاطة بكل تفاصيله في بحث أو كتاب واحد. خاصة أن هذا العنوان يحتم النظر في علاقات أكثر من ستين دولة عربية وأفريقية.

ولهذا فإن دراسة الحالة التي يتصدى لها هذا المؤلف تعتبر محاولة لتدارك هذا العيب في الدراسات السابقة.

وإضافة إلى الكتب والأبحاث التي صدرت، وسبق ذكرها عن العلاقات العربية – الأفريقية، هناك عدد من الدوريات العربية التي اهتمت بنشر بعض المقالات والأبحاث عن العلاقات العربية – الأفريقية مثل مجلات "السياسة الدولية" و"شئون عربية" و"شئون فلسطين" و مجلة "المستقبل العربي"، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ورد بمجلة المستقبل العربي في العدد العاشر – نوفمبر 1979م – مقالات في الجذور التاريخية للعلاقات العربية – الأفريقية، وعن الرؤية المستقبلية للتعاون العربي – الأفريقي، والنضال العربي – الأفريقي المشترك من أجل الوحدة، ونشرت مجلة السياسة الدولية مقالات وأبحاث كثيرة عن العلاقات العربية – الأفريقية، كما نشرت مجلة "شئون عربية" ومجلة "شئون فلسطينية" في أعدادها المختلفة مقالات متنوعة عن العلاقات العربية – الأفريقية.

والاهتمام بالبحث في العلاقات العربية – الأفريقية لا يقتصر على الكُتاب العرب فقط، فهناك عدد من الكُتاب والباحثين الأجانب، وبعض الباحثين والكُتاب الأفارقة الذين تناولوا بأقلامهم موضوع العلاقات العربية – الأفريقية، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973م وتوطد العلاقات العربية – الأفريقية. ويعتبر علي المزروعي من أهم الأكاديميين

الأفارقة الذين كتبوا عن العلاقات العربية ـ الأفريقية وأبدى حيالها اهتمامًا كبيرًا خاصةً فيما يتعلق بتاريخ هذه العلاقات والدور العربي والإسلامي في القارة الأفريقية حيث أكد المزروعي على أهمية الدور العربي في تقديم العون التنموي للدول الأفريقية(35). أما الكاتب الأفريقي الآخر الذي اهتم بالعلاقات العربية – الأفريقية فهو E.C. Chibwe والذي ألف كتابين عن العلاقات العربية الأفريقية، أحدهما بعنوان "الدولارات العربية لأفريقيا" وقد صدر هذا الكتاب في عام 1976م، والكتاب الآخر بعنوان "العلاقات العربية – الأفريقية في ظل نظام عالمي جديد" وصدر هذا الكتاب عام 1977م. وقد ينم عنوان الكتاب الأول عن شيء من الإثارة، ويبدي نوعًا من الاهتمام الذي أبدته الدول الأفريقية بالعالم العربي بعد حرب أكتوبر 1973م، والنظرة السائدة للتعاون بين العرب والأفارقة.

وقد حاول الكاتب أن يثير الكيفية التي بدأت بها العلاقات العربية – الأفريقية، وإن انتهاك إسرائيل للأراضي الأفريقية باحتلالها أجزاء من أرض مصر الأفريقية في حرب 1973م عندما قام الجنرال الإسرائيلي شارون بحصار الجيش الثالث المصري في الدفرسوار في 1973/10/6م.(36)

أما الكتاب الثاني للكاتب المذكور، فقد تطرق فيه الباحث إلى المشاكل التي تواجهها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المستهدفة عربيًا وأفريقيًا وذلك للقصور الواضح في هيكلية كل منها وعدم الكفاءة التي يتسم بها غالبية موظفي كل من هاتين المنظمتين الإقليميتين.(37)

وفي عام 1979م صدر كتاب بعنوان "العلاقات العربية – الأفريقية: حقائق سياسية واقتصادية" لمؤلفين غربيين. وقد أشار الكتاب إلى النجاحات التي حققتها الدبلوماسية العربية واستخدامها الأمثل لسلاح النفط كوسيلة من وسائل الضغط والحروب الاقتصادية التي أدارتها الدول العربية بكفاءة أثناء حرب أكتوبر 1973م،

وحاول الكتاب أن يرجع سبب التقارب بين الدول العربية والأفريقية إلى الوفرة المالية التي تحققت للدول العربية عقب الارتفاع الكبير في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973م.(38)

هذا فيما يتعلق بأدبيات العلاقات الدولية العربية – الأفريقية التي تمكن الباحث من الوصول إليها، وهناك بدون شك كتابات وأبحاث لم تصل إلى علم الباحث.

ومن خلال استعراض تلك الأدبيات تبين أن الباحثين قد اهتموا عند حديثهم عن العلاقات العربية – الأفريقية بعدة جوانب منها :-

أولاً: الجانب التاريخي وأهميته في دعم العلاقات العربية – الأفريقية الحاضرة والمستقبلية. وكان التركيز في هذا الجانب على العلاقات السياسية، ودور العرب والمسلمين في القارة الأفريقية. وفي تقديري أنه يجب أن يبدأ الاهتمام كذلك بالدور الأفريقي في الدول العربية.

ثانيًا: كما تم إبراز العامل الجغرافي في العلاقات العربية – الأفريقية، وكيف أن جزءًا كبيرًا من الوطن العربي يقع في القارة الأفريقية، وأن الجانب الأسيوي للوطن العربي يتصل بالقارة الأفريقية بعدة طرق، الأمر الذي يسهل الانتقال من أفريقيا إلى الوطن العربي، والعكس صحيح.

ثالثًا: كما تم الاهتمام بالجانب البشري من حيث إن ثلاثة أرباع العرب هم أفارقة، وأن العرب قد أدخلوا اللغة العربية والدين الإسلامي للقارة الأفريقية، وأن هناك تواصلاً عربيًا – أفريقيًا حضاريًا وثقافيًا أمتد آلاف السنين.

رابعًا: التأكيد على المصالح المشتركة التي تربط العرب بالأفارقة سواء قبل الاستقلال أو بعده، وكيف أن الدول العربية والأفريقية تبادلت المصالح عندما دعمت قضاياها المشتركة، خاصة قضايا التحرير في القارة الأفريقية والوطن العربي.

خامسًا: كما تم التركيز على المصالح الاقتصادية المشتركة، والرغبة في تنمية الدول

العربية والأفريقية، ومحاولة الدول العربية توجيه جزء من استثماراتها للدول الأفريقية الفقيرة .

سادسًا: وتم التركيز على المسائل السياسية خاصة انعقاد مؤتمر القمة العربي – الأفريقي الأول عام 1977م وما نتج عنه من برامج وخطط ومؤسسات، والعراقيل التي واجهت هذا التعاون.

سابعًا: وأوضحت كثير من الدراسات السابقة دور مؤسسات التنمية العربية وصناديق الاستثمار العربية وبخاصة دور المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق المعونة الفنية للدول الأفريقية في دعم وتنمية القارة الأفريقية، والمشاكل الهيكلية والسياسية التي تواجه هذه المؤسسات في الدول الأفريقية.

ويرغم أهمية كل ما كتب عن العلاقات العربية – الأفريقية، فإن التناول كان دائمًا يتم بشكل عام وغير محدد، والتقدير أنه يجب أن يتم التوجه نحو التخصيص. والجماهيرية العربية الليبية لعبت دورًا هامًا في تطور العلاقات العربية – الأفريقية، فهي من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومن الدول التي اشتركت في مؤتمر القمة العربي – الأفريقي عام 1977م، كما أنها دولة ساهمت مساهمة كبيرة في دفع المنظمة إلى التحول إلى الاتحاد الأفريقي. ولذلك فإن هذا المؤلف لنقل عملية البحث في العلاقات العربية – الأفريقية من مرحلة البحث في العام إلى البحث في الخاص، أي مرحلة التركيز على علاقة دولة عربية واحدة هي الجماهيرية الليبية مع الدول الأفريقية كنموذج لما يمكن أن تكون عليه علاقات الدول العربية بالدول الأفريقية .

ولا يخامر الباحث أي شك أن للجماهيرية الليبية واقعها الخاص بها وقدراتها وأهدافها ووسائلها التي قد تختلف عن واقع وقدرات وأهداف ووسائل بقية الدول العربية، ولكن محاولات قيادة الجماهيرية الليبية للعب دور أساسي في القارة الأفريقية يجعل تجربة الجماهيرية الليبية في العمل الأفريقي تجربة تستحق البحث والدراسة.

هوامش الباب التمهيدي

1- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضارية في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبدالحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت 1985م، ص 8.

2- انظر في ذلك :-

أ - نيفين عبدالخالق مصطفى، الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية في الإسلام، بحث منشور في كتاب "اتجاهات حديثة في علم السياسة"، تحرير علي الدين هلال دسوقي و محمود إسماعيل محمد، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة - د.م.ن - 1999م، ص 314 وما بعدها.

ب - أحمد يوسف أحمد ومحمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1989م، الفصل الأول من ص 6 إلى ص 14.

ج - على محمد شمبش، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط.3، مصراتة 1988م - الفصل الثاني عشر، ص 285 - 309.

3- أنظر في ذلك :

أ - إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4، منشورات ذات السلاسل، الكويت - 1985م - الفصل الثاني ص 43 - 60.

ب - محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الإعلامية، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1982م، الفصل الثاني - ص 24-31.

4- انظر في ذلك :-

أ - ثامر كامل محمد، عالم ما بعد الحرب الباردة ومستقبل النظام العربي، بحث مقدم إلى ندوة " النظام السياسي العربي في مواجهة التحديات الجديدة " التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للعلوم السياسية - بيروت، أبريل 2000م.

ب – عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية، الأصول والمتغيرات الجديدة، ط3، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط 1992م، الفصل الثالث من الباب الثاني، ص235 إلى ص 307.

ج – أحمد إبراهيم محمود، هجمات سبتمبر والسياسة الدفاعية الأمريكية – بحث مقدم إلى ندوة " أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية " التي عقدها مركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة في الفترة من 13-14 مايو 2002م.

د – شريف بسيوني، الحرب الأمريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة، السياسية الدولية، العدد 151، المجلد 38، يناير 2003م – ص 41.

5- محمد إبراهيم فضة، أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد 151، المجلد 38، يناير 2003، ص 50.

6- هانز جي مورجانتو، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطة والسلام، الجزء الثاني، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 181.

7- أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986م، ص89 وما بعدها.

8- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضارية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 269-270.

9- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص 294.

10- محمود خيري عيسى – مشرف، العلاقات العربية – الأفريقية: دراسة في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1978م.

11- المرجع السابق ص 18.

12- المرجع السابق ص 65.

13- المرجع السابق ص 65.

14- المرجع السابق ص 81.

15- المرجع السابق ص 104.

16- المرجع السابق ص 267.

17- المرجع السابق ص 273.

18- المرجع السابق ص 282.

19- المرجع السابق ص 285.

20- المرجع السابق ص 297.

21- المرجع السابق ص 323.

22- المرجع السابق ص 392.

23- المرجع السابق ص 403.

24- عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية – الأفريقية :1961م-1977م، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة دراسات 247 – 1981م.

25- المرجع السابق ص 204.

26- المرجع السابق ص 500 – 505.

27- يوسف الحسن، التعاون العربي – الأفريقي: الإمارات العربية المتحدة، نموذج عربي للتضامن والتنمية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت 1982م.

28- المرجع السابق ص 45.

29- المرجع السابق ص 124.

30- العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، بيروت – 1948م.

31- محمد عمر بشير، العلاقات العربية – الأفريقية، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ، 1984م.

32- المرجع السابق ص 204-205.

33- محمد المبروك يونس، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية – الأفريقية: 1952-1977م، الشركة العامة للورق والطباعة، الزاوية 1991م.

34- جلال رأفت، محرر، العلاقات العربية – الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994م.

35- علي المزروعي، أفريقيا السوداء والعرب، بحث منشور في: دراسات في الاقتصاد والسياسة والقانون، تحرير إبراهيم إبراهيم، إصدار وزارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، 1976م، ص 129-151.

36- *E.C. Chibwe , Arab Dollars For Africa , Colon Helm Ltd , London , 1976. P.25.*

37- *E.C. Chibwe , Afro-Arab Relations in The New World Order , Julian Friedman Publisher Ltd , London , 1977. P.25.*

38- *V.T.Le Viner & T.W.Lnke , The Arab-African Connection , Political & Economic Realities , Westiview Press , Boulder, Colorado , 1979. P.6.*

الباب الثاني

العلاقات العربية ـ الأفريقية في المجالات السياسية

- الفصل الأول : أهداف العلاقات السياسية
- الفصل الثاني: عوامل العلاقات السياسية
- الفصل الثالث: وسائل العلاقات السياسية

** مقدمة

تعتبر العلاقات السياسية الدولية من أهم أنواع العلاقات التي تحرص عليها الدول، ولذلك نجد أن جميع الدول دون استثناء تنخرط في خلق هذه العلاقات وتحاول إنمائها والحفاظ على حيويتها.

ولكننا نريد أن نتساءل، ما هي العلاقات السياسية الدولية؟ ولماذا نقدمها على غيرها من أنواع العلاقات الأخرى؟

إن العلاقات السياسية الدولية هي تعبير عن ممارسة الدولة لسيادتها واستقلالها، وحضورها الدولي، إذ بدون هذه الممارسة تكون الدولة قد فقدت أهم عناصرها، وهي السيادة، كما أن رغبة الدولة في اكتساب القوة يدفعها لممارسة هذا التمرين. والقوة هدف سياسي تدعمه عناصر عديدة كالاقتصاد والعسكرية والتكنولوجيا.

وقد تنوعت العلاقات الدولية، فلم تعد علاقات سياسية فحسب بل هناك علاقات اقتصادية وثقافية وفنية وعسكرية، ولكن هذه العلاقات بتنوعها يحكمها متغير واحد هو المتغير السياسي، والمصلحة السياسية .

وعند دراسة العلاقات السياسية، نفكر في الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، فمن حيث المبدأ نجد أن لكل دولة أهدافها الخاصة بها وأهداف الدولة متباينة في الأهمية والحيوية، فهناك أهداف أكثر أهمية مثل الأمن والحفاظ على استقرار الدولة وسيادتها وترابها، كما أنه يجب التفكير في العوامل المختلفة التي تخدم الأهداف، والدولة تمتلك مجموعة من العوامل، مثل العوامل الجغرافية والبشرية والاقتصادية، وغيرها ويجب أن تحدد الدولة عواملها وتحدد وسائلها لتحقيق أهدافها السياسية.

والهدف من هذا الباب هو تناول أهم عناصر العلاقات الدولية العربية – الأفريقية، وبحيث يُدرس في الفصل الأول من هذا الباب أهداف العلاقات السياسية، ومحاولة تحديد تلك الأهداف على المستوى العربي، ثم المستوى الليبي، أما الفصل الثاني فإنه يتناول العوامل المهمة للعلاقات العربية – الأفريقية، ويتضمن الفصل الثالث وسائل تلك العلاقات السياسية العربية – الأفريقية، ومن ثم العلاقات الليبية – الأفريقية.

الفصـــل الأول

أهداف العلاقات السياسية

- المبحث الأول: الأهداف العربية
- المبحث الثاني: الأهداف الليبية
  - المطلب الأول : أهداف الجماهيرية الليبية تجاه منظمة الوحدة الأفريقية
  - المطلب الثاني: أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدول الأفريقية

تعتبر مسألة تحديد الأهداف مسألة غاية في التعقيد، وذلك عندما يتم الحديث عن أهداف أكثر من ستين دولة عربية وأفريقية. إذ برغم أن هناك إطارًا عامًا للسياسة العربية الخارجية، والسياسة الأفريقية الخارجية إلا أن تفاصيل هذه السياسات غاية في عدم التناسق.

وهذا الفصل يحتوي على مبحثين، يتناول الأول منهما أهداف الدول العربية - بوجه عام - تجاه الدول الأفريقية، وذلك من خلال أدبيات العلاقات العربية - الأفريقية، والإعلانات والبرامج العربية الصادرة عن القمم العربية، وجامعة الدول العربية. أما المبحث الثاني فهو عبارة عن محاولة للوقوف على أهداف السياسات الليبية تجاه القارة، وسيضم هذا المبحث مطلبين، يتناول الأول منها أهداف الجماهيرية الليبية تجاه منظمة الوحدة الأفريقية - سابقًا -، والمطلب الثاني يتناول أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدول الأفريقية .

المبحث الأول
الأهداف العربية

تهتم جميع الدول بعلاقاتها السياسية مع الدول الأجنبية، وتعتبر أن انقطاع أو التهديد بانقطاع تلك العلاقات علامة سلبية، وبداية للتدهور في كافة أوجه العلاقات الأخرى. ولاشك أن كل دولة مستقلة وذات سيادة تود إقامة علاقات سياسية مع أكبر عدد ممكن من الدول، وتسعى من وراء تلك العلاقات إلى تحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الأهداف.

والعلاقات العربية – الأفريقية لا تخرج عن هذا الأمر، فقد اتضح من أدبيات السياسة العربية أن الدول العربية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف من وراء إقامة علاقاتها بالدول الأفريقية.

وقد يكون من المناسب هنا أن نتطرق إلى الأهداف السياسية التي سعت لها جامعة الدول العربية، وعدد من الدول العربية، والتي كانت لها سياسات أفريقية متميزة.

ومنذ البداية نشير إلى أن كثيرًا من الدول العربية لم يكن لها سياسات محددة تجاه القارة الأفريقية ودولها المختلفة، وذلك لأن كثيرًا من الدول العربية والأفريقية كانت واقعة تحت الاستعمار مثل دول المغرب العربي – تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا – وغالبية الدول الأفريقية التي لم تستقل إلا في العقد السادس من القرن الماضي. كما إن الدول العربية والأفريقية التي استقلت قبل ذلك، كانت هي الأخرى واقعة تحت النفوذ الأجنبي. واهتماماتها السياسية محصورة في أضيق الحدود.

ومع ذلك فإن جامعة الدول العربية ومنذ نشأتها في عام 1945م كانت لها مبادرات في شأن العلاقات العربية – الأفريقية. وفي هذا الخصوص، يذكر جميع الباحثين أن جامعة الدول العربية أقامت علاقات وطيدة مع الدول الأفريقية المستقلة، مثل ليبيريا وأثيوبيا، ودعمت مساعي الدول الأفريقية الأخرى لنيل استقلالها. وقد قام مجلس الجامعة بإصدار عدد من القرارات المتعلقة بدعم الدول الأفريقية، مثل القرار الصادر في 1960/8/28م والذي جاء فيه:– (1)

أ – الترحيب الكامل بالدول الأفريقية المستقلة، والدعوة إلى استقلال الدول الأفريقية التي لم تستقل بعد.

ب – دعوة جميع الدول العربية إلى تقديم كافة أنواع العون الممكن للدول الأفريقية المستقلة، وخاصة في المجالات الفنية والاقتصادية.

ج – الدعوة إلى توفير المنح الدراسية لطلبة الدول الأفريقية المستقلة.

وعند النظر في أهم أهداف جامعة الدول العربية في علاقاتها مع القارة الأفريقية نجد أن الأهداف ربما عكستها أهداف دول معينة داخل الجامعة، وأهم هذه الدول مصر، والتي كان لها ومنذ عهد محمد علي باشا سياسة أفريقية محددة. بينما نجد أن غالبية الدول العربية، وخاصة الدول العربية المشرقية مثل سوريا والعراق لم تكن تعطي اهتمامًا يذكر للقارة الأفريقية لأسباب مختلفة، منها هامشية هذه القارة في السياسة الدولية، ووقوعها تحت النفوذ الغربي. ولكن ومنذ نهاية عقد الستينات من القرن المضي، وقيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م، وارتفاع عدد الدول الأفريقية المستقلة، وبداية الحضور الأفريقي على المسرح الدولي، كان الموقف العربي من القارة الأفريقية قد تغير، وأصبحت الدول العربية، وجامعة الدول العربية تأملان في تحقيق بعض الأهداف

السياسية من وراء إقامة علاقات سياسية مع دول القارة الأفريقية في المحافل الدولية، وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. وكان أهم حافز لذلك الأمر هو القضية الفلسطينية ومواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية.

ولكن الدول العربية ليست سواء فيما يتعلق بأهدافها الأخرى تجاه القارة الأفريقية ودولها، فالدول العربية الأفريقية مثل مصر والجماهيرية الليبية وتونس والجزائر والمغرب والسودان، وبوصفها دول أفريقية، وأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية سابقًا لها أهدافها تجاه القارة الأفريقية التي تختلف عن أهداف الدول العربية المشرقية كسوريا والعراق ودول الجزيرة العربية. ولكننا إذا تتبعنا العلاقات الدولية العربية – الأفريقية، ومن خلال مؤتمرات القمم العربية، وما يصدر عن مجلس جامعة الدول العربية من قرارات، نلاحظ أنه ومنذ عام 1974م، قامت الدول العربية ومن خلال مؤتمر القمة العربية السابعة المنعقدة بالرباط بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربية – أفريقية من أجل تحقيق الأهداف التالية، والتي عبرت عنها وثائق مؤتمر القمة العربية – الأفريقية الأولى التي انعقدت بمدينة القاهرة عام 1977م.

أولاً : المحافظة على حرية واستقلال الدول العربية والأفريقية.

ثانيًا: العمل على دعم الأمن والسلم الدوليين.

ثالثًا: العمل على تحقيق التعايش السلمي.

رابعًا: العمل على إضفاء الصبغة الديمقراطية للعلاقات الدولية.

خامسًا: العمل على تحقيق المساواة في الحقوق السياسية.

سادسًا: العمل على مساندة القضايا العربية والأفريقية.

سابعًا: دعم حركات التحرر العربية والأفريقية ومساندتها سياسياً وأدبياً خاصة تلك الحركات التي تعترف بها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ثامنًا: إقامة علاقات دبلوماسية، وتدعيم القائم منها، وتعزيز الاتصالات بين المؤسسات القومية لدى الجانبين ،[2]

إن إعلان برنامج العمل للتعاون العربي – الأفريقي والذي صدر من ضمن وثائق المؤتمر، اشتمل في مقدمته على فقرات تشير إلى أهداف العرب والأفارقة في علاقاتهم الدولية، ومن تلك الأهداف :-

1- تحقيق التقارب بين الطرفين، لأن ميثاق كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية يدعوان إلى التعاون الدولي في كافة المجالات، ومنها المجال السياسي.

2- إن هناك إدراكًا لدى الطرفين العربي والأفريقي للمصالح المشتركة، واعتبارًا للعوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية كعوامل تدعم ذلك الإدراك في التعاون المشترك.

3- تأكيد الطرفين على وجود رغبة مشتركة، ومقتضيات تدفع للتعاون السياسي، وخاصة الرغبة المشتركة في التخلص من السيطرة الأجنبية، والدعوة الصادقة إلى تمتين الصداقة وحسن الجوار القائم على الاحترام المتبادل.

هذا وقد أكد الإعلان السياسي الذي صدر عن مؤتمر القمة العربية – الأفريقية على قضية الأهداف السياسة في فقرات كثيرة منها الفقرات التالية :-

أولاً : يؤكد المؤتمر التزامه بمبادئ عدم الانحياز، والتعايش السلمي وإقامة نظام اقتصادي دولي عادل.

ثانيًا : التأكيد على الالتزام بمبادئ احترام السيادة والوحدة الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ونبذ العدوان وحق تقرير المصير، وعدم شرعية احتلال وضم الأراضي بالقوة وحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية.

ثالثًا: التأكيد على الحاجة لتعزيز جبهة الشعوب العربية والأفريقية في كفاحها للتحرر الوطني وإدانة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والفصل العنصري، وجميع أشكال التمييز الديني والعرقي والثقافي، ومساندة كفاح الشعوب الأفريقية والشعب الفلسطيني .(3)

وعند تحليل مثل هذه الفقرات وما ورد فيها من قضايا، نلاحظ أن أهم أهداف الدول العربية في القارة الأفريقية يمكن إيجازها في النقاط التالية :-

أولاً : قضايا الأمن المشترك والرغبة في الحفاظ على السيادة القومية والتراب الوطني. وذلك ناتج عن التجربة المشتركة لهذه الدول، فالدول العربية والأفريقية تم استعمارها من قبل، وهاجس الأمن القومي هاجس قوي لديها.

ثانيًا: ومن خلال تحقيق هدف الأمن القومي، والاستقلال سعت الدول العربية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وتم التأكيد على قضايا التعايش السلمي، وحل المشاكل بالطرق السلمية، ولهذا تدعو الدول العربية إلى إقامة نظام سياسي عادل.

ثالثًا: لقد شكل تواجد النظام العنصري الصهيوني في فلسطين المحتلة تحديًا كبيرًا للأنظمة العربية، ولهذا تأتي مواجهة هذا التحدي في قائمة أولويات الدول العربية وسعيها لكسب الدعم الأفريقي في المجالات والمحافل الدولية المختلفة. وقد ورد هذا الهدف في كثير من أدبيات جامعة الدول العربية، والخطب السياسية لرؤساء الدول والحكومات العربية .

المبحث الثاني

الأهداف الليبية

لابد لنا عند الحديث عن أهداف الجماهيرية الليبية في القارة الأفريقية من أن نفرق بين عدد من المستويات، وهذه المستويات تتمثل في الآتي :-

أولاً: أهداف الجماهيرية الليبية تجاه منظمة الوحدة الأفريقية.

ثانياً: أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدول الأفريقية.

وعند تناول الجزئية الثانية هذه علينا كذلك أن نفرق بين :-

أ – الدول العربية – الأفريقية، وهي مصر والسودان وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

ب – الدول الأفريقية المجاورة للجماهيرية الليبية وهي تشاد والنيجر.

ج – الدول الأفريقية المجاورة للدول العربية وهي كينيا، وأثيوبيا، اريتريا، زائير، أفريقيا الوسطى، أوغندا، مالي، والسنغال وهذه الدول التي تعتبر بمثابة الطوق الأفريقي المجاور للدول العربية.

د – بقية الدول الأفريقية. وهذه الدول ليست سواء في أهميتها للجماهيرية الليبية، فهناك دول أفريقية ذات أهمية خاصة في القارة الأفريقية لا يمكن للسياسة الليبية الخارجية إهمالها مثل تنزانيا في شرق أفريقيا، باعتبارها من أقدم الدول الأفريقية حصولاً على الاستقلال، ولعلاقاتها التاريخية مع الجزيرة العربية وكذلك

دولة موزمبيق كدولة خاضت تجربة الحروب التحررية باقتدار، أما في غرب القارة الأفريقية فهناك نيجيريا وغينيا كوناكري وغانا وليبيريا وكوت ديفوار والكاميرون، أما الجنوب الأفريقي فهناك دول جنوب أفريقيا وزامبيا وزيمبابوي .

وفي هذا المبحث سيتم تناول الأهداف الليبية في مطلبين، يتناول المطلب الأول، أهداف الجماهيرية الليبية تجاه منظمة الوحدة الأفريقية، ويتناول المطلب الثاني، أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدول الأفريقية.

المطلب الأول

أهداف الجماهيرية الليبية تجاه منظمة الوحدة الأفريقية

تعتبر ليبيا من الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الأفريقية في 25 مايو 1963م وليبيا من أوائل الدول الأفريقية نيلاً للاستقلال، فهي خامس دولة أفريقية نالت استقلالها بعد ليبيريا وأثيوبيا وجمهورية جنوب أفريقيا ومصر، وليبيا سادس دولة أفريقية تقبل بالأمم المتحدة، ومع ذلك فإن حكومات المملكة الليبية لم تكن حكومات نشطة أفريقيًا. وعندما قامت الثورة عام 1969م تبنى مجلس قيادة الثورة سياسة أفريقية نشطة، باعتبار أن العلاقات السياسية مع القارة الأفريقية ودعم حركات التحرر يتمشى مع أهداف الثورة الجديدة، وباعتبار أن النشاط الليبي في القارة الأفريقية يضفي على الثورة أهمية وشرعية دولية. وكان النشاط الليبي يتجه إلى كل قناة من قنوات العمل السياسي الأفريقي .

ولكن منظمة الوحدة الأفريقية لم تكن منظمة ثورية، بل هي منظمة غلب عليها طابع الاعتدال في المواقف والقرارات، ولهذا فإن علاقات ليبيا في عهد الثورة لم تكن علاقات حميمة مع منظمة الوحدة الأفريقية، وتباينت مواقف كل منهما عن الأخرى في

عدة قضايا. فقد اختلفت ليبيا مع منظمة الوحدة الأفريقية في عدد من الأمور ومنها على سبيل المثال تلك المبادئ التي أعلنتها المنظمة مثل:- (4)

1- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

2- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها غير القابل للتصرف في وجودها المستقل.

3- التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم.

4- الإدانة المطلقة لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره، وكذلك الأنشطة التخريبية من جانب الدول المجاورة أو أية دولة أخرى.

5- ومن المبادئ التي استقر العمل بها في منظمة الوحدة الأفريقية الاعتراف بالحدود الموروثة عن عهد الاستعمار وعدم محاولة تعديلها بالقوة. (5)

ونظرًا لأن الجماهيرية الليبية ذات سياسة ثورية، فإنها رأت أنه على المنظمة الأفريقية أن تكون أكثر جرأة في مواجهة الإمبريالية الجديدة، والنظم العنصرية ومواجهة التغلغل الإسرائيلي ،والتواجد الغربي في القارة الأفريقية.

كما أن العقيد معمر القذافي قد أعلن عن موقفه من تواجد مقر منظمة الوحدة الأفريقية في عاصمة دولة أثيوبيا التي اعتبرها أكثر الدول الأفريقية رجعية، ولأتصالها بالعدو الإسرائيلي والإمبريالية الجديدة، خاصة تحت حكم الإمبراطور هيلاسيلاسي. وقد تغير هذا الموقف بعد الثورة التي قادها منجستو هيلامريام عام 1974م في أثيوبيا. ولكن المسائل الأخرى ظلت ثابتة، ويمكن التدليل على أن الجماهيرية الليبية لم تكن مرتاحة من نشاطات منظمة الوحدة الأفريقية ومن ميثاقها، كما كان حالها تجاه جامعة الدول العربية وميثاقها كذلك.

وفي تقديري أن هذا الوضع من المنظمة قد استمر طوال الفترة الممتدة من عام 1969م حتى عام 1982م، رغم إن الجماهيرية الليبية كانت محافظة على حضور كافة نشاطات المنظمة، سواء اجتماعات القمم الأفريقية أو اجتماعات مجلس وزراء المنظمة، بل إن الجماهيرية الليبية كانت دائمًا على استعداد لاستضافة بعض فعاليات المنظمة، فقد استضافت طرابلس الدورة رقم 19 للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التي انعقدت بمدينة بنغازي في 1972/1/13، وقام العقيد معمر القذافي بنفسه بافتتاح أول جلساتها، والتي ألقى بها كلمة قال فيها: "إن الجمهورية العربية الليبية لا تتردد في الاشتراك في عمليات عسكرية نظامية، وأن تخوض حربًا رسمية في أي جزء من القارة من أجل تحريرها والحفاظ على كرامة الإنسان فيها". (6)

وقد استضافت الجماهيرية الليبية كذلك أعمال لجنة التحرير هذه لأكثر من مرة، كما استضافت مؤتمر وزراء خارجية المنظمة لأكثر من دورة (أعوام 1982 و1999 و2000 و2001) كما استضافت الجماهيرية الليبية كذلك دورة مجلس وزراء الإعلام الأفارقة عام 1999م ناهيك عن اجتماعات اتحاد البرلمانات الأفريقية عام 1995م ولجنة العمل الأفريقية عام 1994م.

وكانت الجماهيرية الليبية ملتزمة بدفع نصيبها من ميزانية المنظمة، بل إنها تبرعت بدفع أنصبة بعض الدول الأفريقية التي تمر بفترات اقتصادية عسيرة، كما حدث في عام 1978م عندما اقترح العقيد معمر القذافي أن تقوم الجماهيرية الليبية بتسديد الأقساط المتأخرة لبعض الدول الأفريقية "حرصًا من الجماهيرية على ألا تتأثر ميزانية لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا والصندوق التابع لها". (7)

وكل ذلك لم يكن يعني أن الجماهيرية الليبية كانت راضية تمامًا عن منظمة الوحدة

الأفريقية، كما إن المنظمة ذاتها لم تكن على وفاق تام مع سياسة الجماهيرية الليبية في أفريقيا، إذ أن الجماهيرية الليبية من وجهة نظر المنظمة، من الدول التي أثارت عددًا من المشاكل للقارة الأفريقية عن طريق تدخلها في الشئون الداخلية لعدد من الدول الأفريقية، ولأنها اخترقت مبدأ عم تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار بالقوة، إضافة إلى أن الجماهيرية الليبية كانت من الدول العربية التي طالبت بطرد مصر من المنظمة بعد قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته للقدس عام 1977م، وتوقيع مصر لاتفاقيات السلام مع إسرائيل عام 1979م. كما أن الجماهيرية الليبية كانت من الدول المتشددة تجاه الدول الأفريقية التي كانت تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل ومع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، والتواجد الأوروبي في بعض الدول الأفريقية.

إن الوضع الذي كان يسود العلاقات بين الجماهيرية الليبية ومنظمة الوحدة الأفريقية، كان وضع الانتظار والتربص، ومحاولة كل منهما الاستفادة بقدر الإمكان من الأمر الواقع، والانتظار لما سوف تعود به الأيام. والجماهيرية الليبية لم تكن لتعلن عن انسحابها من المنظمة لأن ذلك يعني العزلة أفريقياً، كما إن المنظمة لم تكن لتتخذ سابقة بطرد عضو من أعضائها، خاصة وأن الجماهيرية الليبية دولة نفطية وتساهم بسخاء في دعم نشاطات المنظمة، ودعم حركات التحرير الأفريقية.

ولكن العلاقات بين الجماهيرية الليبية ومنظمة الوحدة الأفريقية شهدت تطورًا جديدًا عندما قرر مجلس وزراء المنظمة المنعقد في أديس أبابا في دورته الثامنة والثلاثين عقد القمة الأفريقية التاسعة عشر بمدينة طرابلس وذلك خلال الفترة من 23 إلى 26 نوفمبر 1982م.

وفي تقديري أن هذا القرار الأفريقي هو من القرارات العادية، والتي لم تثر أية إشكاليات سياسية أو إدارية في الماضي.

لقد اعتادت منظمة الوحدة الأفريقية عقد اجتماعات قممها في عواصم الدول الأعضاء، فالقاهرة والجزائر ولاجوس وكمبالا وغيرها من العواصم قد شهدت انعقادات القمم الأفريقية، بل إن بعض العواصم قد شهدت أكثر من قمة أفريقية واحدة، فلماذا تحدث إشكالات سياسية أو إدارية عندما بات الدور على مدينة طرابلس الليبية كي تستضيف مؤتمر القمة الأفريقية !!!.

تقول المصادر الليبية أنه ومنذ الإعلان عن عقد المؤتمر التاسع عشر للقمة الأفريقية في طرابلس، بدأت الإدارة الأمريكية في التحرك لمنع ذلك الانعقاد. كما أن الإدارة الأمريكية قد حرضت أصدقائها الأفارقة كي يمتنعوا عن المشاركة في ذلك المؤتمر.

لقد شهدت منظمة الوحدة الأفريقية قضايا سياسية معقدة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الأفريقية – الأفريقية، فهناك مشاكل حدودية كثيرة في القارة الأفريقية، وهناك تدخلات في الشئون الداخلية للدول الأخرى، كما أن هناك منازعات بين عدد كبير من الأنظمة السياسية، وتوترات اجتماعية وقلاقل اقتصادية، ولكن ذلك لم يمنع مطلقًا من انعقاد القمم الأفريقية في مواعيدها المحددة لها، لدرجة أن هذه المواعيد أصبح يضرب بها المثل في الدقة والانضباط، وكثير من الحكومات العربية تتمنى لو استطاعت جامعة الدول العربية ضبط مواعيد القمم العربية مثلما تضبط المنظمة الأفريقية انعقاد قممها.

ولكن مشكلة عدم القدرة على عقد القمة الأفريقية التاسعة عشر في طرابلس عام 1982م كان لها أكثر من بعد. والتقدير أن هذه الأبعاد تتمثل في الآتي :-

1- البعد الليبي.

2- البعد العربي.

3- البعد الأفريقي.

4- البعد الغربي - (الأمريكي - الأوروبي) -

والتقدير أن البعد الليبي يكمن في الأهمية الكبرى التي قوبل بها قرار عقد القمة الأفريقية في طرابلس، فقد أُعتبر القرار في الأوساط الليبية الرسمية على أنه انتصار سياسي تحققه الجماهيرية الليبية دون غيرها من الدول وأنه تعبير عن المكانة المتميزة التي تحظى بها في الأوساط الأفريقية. وهذا أمر فيه الكثير من المبالغة. إذ أن انعقاد القمة الأفريقية في عاصمة دولة أفريقية هو أمر روتيني، ولا يعطي لتلك العاصمة أو نظامها السياسي مزايا على بقية العواصم الأخرى، أو الأنظمة السياسية الأخرى. ولأن الليبيين قد بالغوا في إعطاء معانٍ مختلفة لاختيار مدينة طرابلس الليبية لانعقاد مؤتمر القمة التاسعة عشر، فقد حرصت بعض الأطراف على حرمانهم من تلك الدعاوى.

أما البعد العربي فيتمثل في مواقف بعض الدول العربية من السياسات الليبية في تلك الفترة، إذ المعروف أنه ومنذ زيارة الرئيس أنور السادات للقدس عام 1977م فقد ساءت العلاقات الليبية - المصرية وزادت سوءاً بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد في عام 1978م، ثم توقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية عام 1979م. وقد طالبت الجماهيرية الليبية بطرد مصر من منظمة الوحدة الأفريقية. وإضافة إلى تدهور العلاقات الليبية - المصرية، فإن علاقات الجماهيرية الليبية بالسودان قد تدهورت أيضًا نتيجة لدعم الرئيس جعفر النميري للرئيس أنور السادات.

وكان لموقف كل من مصر والسودان، وهما دولتان هامتان في منظمة الوحدة الأفريقية أثر بالغ في عدم انعقاد المؤتمر التاسع عشر في طرابلس، وتفيد التقارير الليبية أن مصر والسودان قد بعثتا بوفودها إلى العديد من الدول الأفريقية من أجل إقناعها بعدم

حضور المؤتمر الأفريقي في طرابلس [8]، وإضافة إلى موقف كل من مصر والسودان، هناك أيضًا اتهام ليبي بأن المملكة العربية السعودية قد ساهمت في الدعوة إلى عدم انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية بالجماهيرية الليبية. وقد أشار العقيد معمر القذافي إلى هذه المسألة في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة الختامية للمؤتمرين بعد فشل انعقاد القمة، حيث قال: "إن السعودية دفعت لبعض الدول الأفريقية كي لا تأتي للقمة".[9]

وفي تقديري أنه إذا كانت المملكة العربية السعودية قد دفعت الأموال لبعض الدول الأفريقية كي لا تحضر القمة الأفريقية بالجماهيرية الليبية، فإن ذلك يرجع بالأساس إلى تضامن السعودية مع مواقف المملكة المغربية التي وضعت منظمة الوحدة الأفريقية في مأزق سياسيئ غير قابل للحل، وذلك بإصرارها على عدم حضور أية اجتماعات أفريقية تدعى لها الجمهورية الصحراوية. كما أن المواقف السياسية الليبية من دول الجزيرة العربية، والدعوات إلى تحريرها من الإمبريالية والرجعية أسباب إضافية لدعم المملكة العربية السعودية لأية توجهات تحرج السياسة الليبية.

أما البعد الأفريقي للمشكلة فيمكن النظر إليه من عدة أوجه، وأول هذه الأوجه، الموقف الأفريقي المتباين من مسألة تمثيل الجمهورية الصحراوية في المؤتمر، وفي منظمة الوحدة الأفريقية. لقد انقسمت الدول الأفريقية إلى فئتين. إحداهما تعارض انضمام الجمهورية الصحراوية للمنظمة، ولأي نشاط تقوم به، ويتزعم هذه الفئة المملكة المغربية ويساندها في ذلك بعض الدول الأفريقية خاصة من الدول الفرانكفونية، وفئة أخرى تؤكد على حق الجمهورية الصحراوية في عضوية المنظمة وتطالب بحضورها كل نشاطاتها وخاصة حضورها للقمم الأفريقية. وقد أثر التباين في المواقف الأفريقية على كثير من نشاطات منظمة الوحدة الأفريقية.

وأما بالنسبة للموقف الليبي من هذه المسألة، فقد أوضحه العقيد معمر القذافي بقوله "لقد عرضنا على الشعب الليبي في المؤتمرات الشعبية مرتين، الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ورفضت المؤتمرات الشعبية الاعتراف بدولة الصحراء ... إذن كيف اعترفت ليبيا بالصحراء؟ لقد وقع الاعتراف بها في قمة الصمود والتصدي على طاولة مثل هذه، في ظرف له ما يبرره، وهو الظرف الذي وقع فيه السادات اتفاق إسطبل داوود، وفور توقيعه، جاء إلى المغرب ومعه الصحفيين الإسرائيليين الذين دخلوا الوطن العربي لأول مرة مع السادات إلى المغرب، وطبعًا هذا الكلام قلته للملك وقلته للمغاربة كلهم. قلت لهم أن الجو كان مشحونًا ضد المغرب لأن المغرب لعب دورًا في تشجيع السادات على توقيع اتفاقية إسطبل داوود الخيانية، ومهد لها".(10)

وبناء على هذا الاعتراف الليبي بالجمهورية الصحراوية، فإن بعض الدول الأفريقية وعلى رأسها المملكة المغربية قررت عدم حضور مؤتمر القمة التاسعة عشر المزمع عقده بطرابلس، ويقول العقيد معمر القذافي، إن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية مسألة مبدأ وأنه "لو تنازلنا عن هذا المبدأ، وطردنا الصحراء لالتأمت القمة".(11)

وبالإضافة إلى قضية تمثيل الجمهورية الصحراوية، هناك أيضًا مسألة تمثيل دولة تشاد في المؤتمر. فقد تقدم لأخذ كرسي تشاد في المؤتمر وفدان، أحدهما يمثل حسين حبري، والآخر يمثل كوكوني وداي. وكل منهما يدعي أنه الوفد الشرعي الذي يحق له تمثيل دولة تشاد، الأمر الذي أضطر منظمة الوحدة الأفريقية إلى تشكيل لجنة لدراسة المسألة، ولكن هذه اللجنة لم تصل إلى حل يرضي كافة الدول الأفريقية. وكان هناك أربعة عشر وفدًا أفريقيًا يؤيد مشاركة وفد حسين حبري، وبقية الوفود تؤيد حضور كوكوني وادي. (12)

وتعتبر مسألتا الاعتراف بالجمهورية الصحراوية، وبالحكومة الشرعية في تشاد من

المسائل التي انقسمت بشأنها الدول الأفريقية إلي كتلتين متنافستين، الأمر الذي ساهم في عرقلة مسألة انعقاد المؤتمر وحصوله على الأغلبية اللازمة للانعقاد، وهي ثلثي أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية.

ولا يمكن أن نتجاوز القول أن كثيرًا من الدول الأفريقية قد أوجدت لنفسها تحفظاتها الخاصة بشأن ترأس الجماهيرية الليبية للمنظمة. إذ أن سياسة الجماهيرية الليبية خلال السنوات التي أعقبت ثورة عام 1969م قد ورطت البلاد في عدد من المشاكل، ومنها على وجه الخصوص تورط الليبيين في الشئون الداخلية لعدد من الدول الأفريقية. كما أن الليبيين لم يخفوا انحيازهم لكل القوى الأفريقية الداخلية أو الخارجية التي تعمل من أجل الإطاحة بالأنظمة السياسية التي تعتبرها الجماهيرية الليبية موالية للقوى الغربية.

وتعتبر الحرب الليبية – التشادية من أهم المشاكل التي أججت المواقف الأفريقية ضد السياسات الليبية في أفريقيا. كما أن المواقف الغربية، مثل المواقف الفرنسية والبريطانية والأمريكية من السياسات الليبية في القارة الأفريقية قد شجعت الكثير من الدول الأفريقية على أخذ مواقف متشددة من ترأس الجماهيرية الليبية لمنظمة الوحدة الأفريقية، فمن ناحية تخشى هذه الدول الأفريقية أن يتخذ الليبيون من رئاسة المنظمة وسيلة لتحدي الدول الغربية باسم القارة الأفريقية، ويتم توريط القارة الأفريقية في مواجهات غير محسوبة العواقب. ومن ناحية أخرى، فإن ترأس الجماهيرية الليبية للمنظمة قد يثير حساسية الدول الغربية ضد القارة الأفريقية فتقوم الدول الأوروبية بحرمان الدول الأفريقية من بعض المساعدات الخارجية.

والدول الأفريقية، إضافة إلى ذلك، تأخذ المثل من الدول العربية ذاتها، فهي ترى مصر والسودان والمملكة العربية السعودية تعمل ضد أن تترأس الجماهيرية الليبية المنظمة،

وتعمل ضد السياسة الليبية في القارة الأفريقية، ولذا لن يكون من الصعب على الدول الأفريقية الاقتناع بأخذ المواقف التي اتخذتها حيال مؤتمر القمة الأفريقية التاسعة عشر. لقد كان للدول الأفريقية بعض المواقف من بعض المشاكل التي أثارتها بعض الدول العربية، فمصر ذاتها والمغرب دعمت زائير ضد أنجولا، وتحفظت الدول الأفريقية على دعم المملكة السعودية ومصر والمغرب للصومال ضد أثيوبيا، كما تحفظت كثير من الدول الأفريقية من الموقف المغربي من الجمهورية الصحراوية.

أما البعد الغربي – الأوروبي والأمريكي من الموقف المتعلق بانعقاد القمة الأفريقية في مدينة طرابلس الليبية، فالاعتقاد أن فرنسا ويدعمها في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ترى أن انعقاد المؤتمر في طرابلس، وفي ذات الفترة التي يتعاظم فيها تحدي القيادة الليبية للغرب قد يشكل تحديًا خطيرًا للسياسات الأوروبية والأمريكية في القارة الأفريقية. وترى الأوساط الليبية أنه ومنذ الإعلان عن انعقاد المؤتمر في طرابلس، بدأت الإدارة الأمريكية في الإعلان عن عدم رضاها لتولي الجماهيرية الليبية رئاسة المنظمة، واتخذت الإدارة الأمريكية عدة إجراءات منها:- (13)

1- وجه الرئيس رونالد ريغان عدة رسائل إلى عدد من رؤساء الدول الأفريقية يحثهم فيها على عدم حضور القمة الأفريقية في طرابلس .

2- صعدت القوات الأمريكية من وتيرة تحرشها بالجماهيرية الليبية وخاصة في خليج سرت.

3- رصدت الولايات المتحدة الأمريكية أموالاً لإفشال المؤتمر.

4- نسقت الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول الأفريقية والعربية من أجل العمل على عدم انعقاد المؤتمر.

هذا وتقول المصادر الليبية إن إسرائيل قد دخلت طرفًا في هذه المؤامرة، حيث قام وزير

دفاعها بزيارة عدد من الدول الأفريقية، ووقع عددًا من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية ونجح في إعادة علاقات بلاده مع بعض هذه الدول ومنها على وجه الخصوص زائير وليبيريا.(14)

ولم تذكر المصادر الليبية أية إجراءات اتخذتها الحكومة الفرنسية بخصوص موقفها من انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية بمدينة طرابلس، ولكن الواقع يقول إن السياسة الفرنسية لم تكن راضية على توجهات القيادة الليبية في القارة الأفريقية وبخاصة تجاه الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية مثل تشاد والنيجر ومالي وغيرها.

إن العقيد القذافي كان صريحًا جدًا في معاداة النفوذ الفرنسي والغربي عمومًا في القارة الأفريقية، وكثيرًا ما أعلن عن استعداد الجماهيرية الليبية للتصدي لهذا النفوذ. وفي زيارة للعقيد القذافي إلى دولة النيجر عام 1978م صرح بالقول "إن الجماهيرية الليبية التي تحتل مكانًا استراتيجيًا في القارة الأفريقية، وتعتبر هي الباب الكبير لأفريقيا من الشمال، والتي تمتلك من الإمكانيات المادية التي تستطيع أن تؤثر في مجرى الأحداث العالمية، والتي تتزعم حضارة جديدة يبشر بها الكتاب الأخضر، والتي ترتبط بعلاقات كبيرة مع معظم المجموعة الدولية، وهي علاقات كبيرة وإيجابية أيضًا، وهذه ترتب عليها واجبات تجاه الشعوب العربية ... وإن الجماهيرية الليبية لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الهجمة الاستعمارية على القارة الأفريقية ..... إن التدخل الأجنبي مهما كان شكله ومن أية جهة لابد وأن يقاوم من قبل الشعوب الأفريقية.." ويضيف العقيد معمر القذافي قائلاً: "إن الذين يعتقدون أن بإمكانهم أن يعيدوا الاستعمار إلى أفريقيا مرة أخرى سيخسرون، إن بلادي تضع كل إمكانياتها، وعبرت عن ذلك مرارًا، وتضعها بالفعل وتعلنها الآن، وتضع كل إمكانياتها تحت تصرف الشعب الفلسطيني وشعوب جنوب أفريقيا التي تقاتل العنصريين في زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا".(15)

بل إن العقيد معمر القذافي في كلمة له أمام المؤتمر الأفريقي المنعقد في جلسة استثنائية بعد فقدان النصاب القانوني لانعقاد الدورة التاسعة عشر للقمة الأفريقية في طرابلس قال: "إن ليبيا تمتلك مئات الطائرات المطاردة والمقاتلة والقاذفة، وتستطيع – وهذا ليس مبالغة إذا قلت لكم إننا نضعها تحت تصرف المعركة في أفريقيا وفلسطين، على كل بالأمس عندما تعرضت غينيا للعدوان، أقيم جسر جوي مشترك من الجزائر وليبيا إلى غينيا – كوناكري للدفاع عنها. كذلك أعلنا استعدادنا من الوهلة الأولى عندما سمعنا بغزو المرتزقة الغادر على جمهورية بنين الشعبية. وبالأمس عندما وقعنا معاهدة دفاع مشترك مع الموزمبيق التي هي إحدى دول المواجهة من أجل دعم موقفها الدفاعي لمواجهة الميز العنصري، ولن نتردد في أن نقاتل جنبًا إلى جنب مع إثيوبيا ومع الموزمبيق ومع أية دولة تتعرض للعدوان باتفاق أو بدون اتفاق". ويمضي العقيد معمر القذافي فيقول: "أريد أن أؤكد أنني أقسم أمامكم بشرفي العائلي والعسكري أنني على استعداد شخصيًا أن أذهب إلى القتال بنفسي وعلى رأس أي قوة كجندي أو كقائد إلى بيروت أو إلى جنوب أفريقيا، وأتعهد بهذا أمامكم، وهذا تعهد خطير وتاريخي ومسئول. إنني على استعداد ولن أتردد، وليس للمزايدة إطلاقًا أن أذهب للقتال سواءً في بيروت أو فلسطين أو في ناميبيا ومع الموزمبيق، ومع إثيوبيا، وأي واحد منكم يطلبني يتصل بي، سأذهب للقتال فورًا" .(16)

إن مثل هذه التصريحات التي تصدر عن العقيد معمر القذافي للمصالح الغربية في القارة الأفريقية لن تقع في آذان صماء، وحتى وإن كنا نعتقد أن الجماهيرية الليبية، وبإمكانياتها المحدودة لا تمثل تهديدًا حقيقيًا لقوى كبرى مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أننا نرى أن مجرد إعلان العقيد معمر القذافي استعداده لمواجهة الامبريالية الغربية، هو شيء قد أزعج الدوائر الغربية، وجعلها لا تقف موقفًا سلبيًا تجاه أية خطوات ليبية في القارة الأفريقية مهما كانت هذه الخطوات ذات مظاهر بروتوكولية.

ولهذا فليس من المستبعد أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها من الدول المستاءة من السياسات الليبية من أن تحاول حرمان العقيد معمر القذافي من شرف ترأس منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة وأنه كما مر بنا، أن الأوساط الليبية الرسمية قد اعتبرت رئاسة المنظمة من المنجزات الباهرة للسياسة الليبية الخارجية.

لقد استندت الولايات المتحدة الأمريكية في معارضتها لترأس الجماهيرية الليبية لمنظمة الوحدة الأفريقية واستضافة القمة التاسعة عشر على المسائل التالية، وذلك من واقع ما جاء في تقارير ليبية رسمية :- (17)

أولاً : التواجد الليبي في تشاد، وهو الدليل على أن الجماهيرية الليبية تسعى للتوسع على حساب دولة أفريقية مستقلة ومن أجل هذا، فإن ليبيا لا يحق لها أن تستضيف القمة الأفريقية التاسعة عشر.

ثانيًا: إن ليبيا متهمة بالتدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية، وإنها تسعى لإثارة القلاقل، وإسقاط أنظمة أفريقية تعتبرها عميلة للغرب مثل الأنظمة في كل من زائير وليبيريا.

ثالثًا: اتهام ليبيا بأنها تسعى لإنشاء جيش إسلامي وربما إمبراطورية إسلامية. (18)

وعند التحليل الموضوعي لهذه المسائل نجد أن الجماهيرية الليبية قد ساهمت بالفعل في وضع نفسها في مواضع سياسية محرجة، فمن حيث المبدأ هناك إحساس كبير بأن ليبيا قد أخطأت خطأً كبيرًا عندما تورطت في الصراع التشادي الداخلي وفي ادعائها بأن قطاع أوزو هو أرض ليبية، واحتلاله بالقوة العسكرية رغم أن منظمة الوحدة الأفريقية تلزم أعضاءها بوجوب التمسك بالحدود الموروثة عن عهود الاستعمار، وبوجوب اللجوء إلى الطرق السلمية في حل المنازعات بين الدول الأفريقية. ولكن الجماهيرية الليبية ولشعورها

بالتفوق العسكري ضربت بكل ذلك عرض الحائط، وتورطت في تشاد، وهو أمر اعتذر عنه العقيد معمر القذافي بعد ذلك، حيث قال: "... ونحن تدخلنا في بعض الإشكالات الأفريقية، وهذه أساءت إلينا، ولكن عندنا الشجاعة أن ننقد أنفسنا ونقول إن دخول ليبيا في الصراع بين كوكوني وحبري أساء إلينا كعرب، ويجب أن نصحح الخطأ" (19)، وأما بالنسبة لتهمة التدخل في الشئون الداخلية للدول الأفريقية الأخرى، فإن القذافي اعتبر ذلك خطأ كذلك وقال في الخصوص " ... وحتى تورط ليبيا في الصراع بين أوغندا وتنزانيا الآن نعتبره خطأ ... وبالنسبة لنا كعرب أفريقيين يجب ألا نورط أنفسنا في مثل هذه الصراعات ..". (20)

وعليه، فإن جميع هذه الأبعاد قد أدت في نهاية المطاف إلى حرمان الجماهيرية الليبية من استضافة المؤتمر الأفريقي التاسع عشر، وهو أمر ظل ينغص على السياسة الليبية الخارجية صفوها فترة طويلة من الوقت .

وبعد قضية مؤتمر القمة الأفريقية، برزت قضية العدوان الأمريكي على مدينتي طرابلس وبنغازي في شهر أبريل 1986م، ثم اتهام الجماهيرية الليبية بإسقاط طائرة البان إم الأمريكية فوق القرية البريطانية لوكربي عام 1988م .

لقد ساعدت هاتان المسألتان على تعديل الموقف الليبي من منظمة الوحدة الأفريقية، إذ تبنت المنظمة مواقف مؤيدة للجماهيرية الليبية، فأدانت الهجوم الأمريكي على مدينتي طرابلس وبنغازي، وشكلت المنظمة لجنة أفريقية للوساطة بين الجماهيرية الليبية والدول الغربية الثلاثة (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) ثم اتخذت المنظمة موقفًا أكثر إيجابية، وتحدت الحظر الجوي على الجماهيرية. وتقديرًا لهذه المواقف، قال العقيد معمر القذافي: "هذه المنظمة العظيمة، منظمة الوحدة الأفريقية، شكلت لجنة خماسية من أجل التفاهم سلميًا وبالعقل والقانون لحل مشكلة المواجهة بين الدولة

الأفريقية الجماهيرية العظمى وبين الدول الغربية الكبرى".[21] وقال العقيد معمر القذافي في مناسبة أخرى تمجيدًا للمنظمة، وللقارة الأفريقية " هذه القارة هي الأكثر اهتمامًا بقضايا الغير، وعندكم مثل واضح على ذلك، العراق الدولة الأسيوية دمرت ولازالت تدمر وتمزق ولم تعمل قارة آسيا لهذه الدولة شيئاً، الكويت دولة أسيوية ... لم تعمل قارة آسيا شيئًا للكويت .. واستمرت الحرب بين العراق وإيران بضع سنوات ولم تقم آسيا بشيء .. أمريكا اللاتينية، تم غزو بنما وأسر رئيسها ظلمًا وعدوانًا بواسطة الولايات المتحدة، لم تعمل أمريكا اللاتينية حيال هذا العمل الفاضح غير المسبوق شيء، كذلك تعرضت غرينادا للغزو ولم تعمل أمريكا اللاتينية أي شيء، ثم تعرضت هايتي للغزو والتدخل السافر في الشئون الداخلية ... كوبا لازالت محاصرة منذ سنوات، ولم تفعل أمريكا اللاتينية لها أي شيء، بينما قارة أفريقيا تتشاور وتهتم كل الاهتمام بأي مشكل داخلها وبين أبنائها"[22]. كل ذلك جاء بعد أن اقتنع القذافي بأن محاولاته لتحقيق الوحدة العربية قد تم إجهاضها، وبعد أن فشلت محاولاته لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية، ولم يتم الرد على مقترحه بإقامة الإتحاد العربي الذي تقدم بمشروعه إلى مؤتمر القمة العربية عام 1996م وقد اعترف العقيد معمر القذافي بأنه قد خاب أمله من العمل العربي، وصرح بأن ما قامت به منظمة الوحدة الأفريقية في قمة واجادوجو بإعلانها عدم الالتزام بالحظر الجوي المفروض على الجماهيرية الليبية، كان يجب أن يكون قرارًا عربيًا لا أفريقيًا.

وعليه فإن تحسن صورة منظمة الوحدة الأفريقية لدى القيادة الليبية قد نتجت عن ردود أفعال المنظمة لظروف وأحداث سياسية مرت بها المنطقة العربية، والوضع الليبي على وجه الخصوص.

لقد أثر قدوم عدد من رؤساء الدول الأفريقية إلى الجماهيرية الليبية جوًا لحضور الاحتفالات بالعيد التاسع والعشرين للثورة الليبية، وخرقهم للحظر الجوي الدولي المفروض

على الجماهيرية الليبية في العقيد معمر القذافي، لدرجة أنه أعلن في خطابه في تلك المناسبة "لو يستطيع تغيير لون جلدته إلى اللون الأسود".

ولقد تطور تفكير العقيد معمر القذافي وتقديره للقارة الأفريقية، واقترح في القمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر عام 1998م أن تعقد قمة أفريقية استثنائية بمدينة سرت الليبية من أجل دراسة إعلان الاتحاد الأفريقي، وهو الاتحاد الذي قام بالفعل، وحل محل منظمة الوحدة الأفريقية بدءًا من عام 2003م.

المطلب الثاني

أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدول الأفريقية

إن أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدول الأفريقية تتباين من فترة لأخرى، ومن دولة لأخرى، ومن نظام سياسي لآخر. ولقد سبق أن ذكرنا أن هناك مستويات مختلفة للتعامل الليبي مع الدول الأفريقية. فهناك الدول العربية الأفريقية، ولها وضع خاص في السياسة الخارجية الليبية، وهناك دول الجوار الأفريقية وهي تشاد والنيجر، ولهما كذلك أفضلية الجوار، كذلك هناك الدول الأفريقية المجاورة لدول الجوار الليبي. فالنيجر تجاور دولة مالي وبوركينافاسو، ونيجيريا وبنين، أما تشاد فتجاورها من الدول الأفريقية كل من نيجيريا والكاميرون وأفريقيا الوسطى، إضافة إلى مجاورة تشاد والنيجر لكل من الدول العربية السودان والجزائر.

إن أهم أهداف الجماهيرية الليبية تجاه الدولتين الجارتين تشاد والنيجر، هي الأهداف المتعلقة بالأمن الوطني الليبي، وإيجاد أنظمة موالية، ونظرًا لأن كلا من تشاد

والنيجر من الدول ذات الأغلبية المسلمة والعرق العربي، وهما كذلك من الدول الفقيرة في القارة الأفريقية وقد عانتا من عدم الاستقرار الداخلي، الأمر الذي مكن الجماهيرية الليبية من التدخل في شئونهما الداخلية لدعم نفوذها الأفريقي. وقد عمدت الجماهيرية الليبية كذلك إلى دعم علاقاتها مع دول مجاورة لكل من تشاد والنيجر، فأقامت علاقات وطيدة مع كل من أوغندا وأفريقيا الوسطى وبوركينافاسو.

ولقد شهدت العلاقات الليبية – التشادية تطورات هامة من ناحيتين هما، إدعاء الجماهيرية الليبية عام 1973م بأن منطقة أوزو هي أرض ليبية، أما الأمر الآخر فهو تدخل السياسة الليبية في الشئون الداخلية لدولة تشاد وانحيازها لجبهة معينة من الجبهات المتصارعة على السلطة في ذلك البلد.

وبالرغم من عدم وجود وثائق يركن إليها لإعطاء صورة دقيقة عن التدخل الليبي في تشاد، فإن هذا الأمر لم يكن من الأسرار السياسة أو العسكرية، حيث أصبحت تشاد خلال عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مسرحًا للمواجهة الليبية – الغربية. ولقد أصدرت المؤتمرات الشعبية الأساسية عدة قرارات بخصوص الوضع في تشاد، ومنها قرار يقول: "إن أمن تشاد من أمن الجماهيرية، وإن أي اعتداء على الشعب التشادي يعتبر اعتداء على الشعب الليبي، وضرورة الدعم اللامحدود له ماديًا ومعنويًا، وأن التدخل الفرنسي – الأمريكي السافر في الشئون الأفريقية يعتبر عودة لاستعمار الشعوب وإذلالها وقهرها، الأمر الذي يتنافى وأبسط حقوق الإنسان".

كما قررت المؤتمرات الشعبية الأساسية :-

1- إدانة التدخل الفرنسي – الأمريكي في تشاد وتسخير كافة الإمكانات لمواجهته، مع ضرورة التحرك السياسي الواسع على كافة المستويات .

2- ضرورة العمل على تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك مع الشعب التشادي، والتأكيد على تنفيذها.

3- إن نظام حبري في أنجامينا نظام عميل مكن من عودة الاستعمار للقارة من جديد، وبالتالي فإنه لا يشكل خطورة على تشاد وحدها، بل على دول القارة الأفريقية كاملة، لذا فإن إسقاطه يمسى ضرورة يفرضها أمن وسلام القارة الأفريقية. (23)

وكانت العلاقات الليبية – التشادية محور السياسة الخارجية الليبية خلال فترة طويلة من الزمن بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان يسود تشاد، وبسبب تورط قوى خارجية عديدة في هذا البلد، ففرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والسودان كلها قوى عملت على التدخل في الشأن التشادي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، وأثناء إدارة الرئيس رونالد ريغان تقوم باستفزاز العقيد معمر القذافي في خليج سرت، وفي تشاد، واعتبرت أن التواجد الليبي في تشاد "غزوًا خارجيًا" وقد قام مساعد وزير الخارجية الأمريكية تسستر كروكر بالتصريح بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم تقديم العون العسكري لأي دولة من جيران ليبيا، وخاصة السودان وتشاد والنيجر.(24)

ولقد اعترف العقيد معمر القذافي فيما بعد أن سياسته في تشاد كانت خطأ، كما أن احتلال الجماهيرية الليبية لمنطقة أوزو لم يكن له ما يبرره، حيث إن محكمة العدل الدولية قد أرجعت* أوزو إلى تشاد، وقامت الجماهيرية الليبية بتسليم قطاع أوزو لحكومة إدريس دبي وذلك بتاريخ 1994/6/30م (25). لقد كان لوصول إدريس دبي للحكم في تشاد، والاتفاق الليبي – التشادي على إحالة قضية أوزو للتحكيم الدولي أثر كبير في تحسين العلاقات الليبية – التشادية، ومن تم تحسن علاقات الجماهيرية الليبية – الأفريقية. ذلك إن انسحاب القوات الليبية من تشاد، والاعتراف بحكومتها الوطنية، والاتفاق على تسليم

أوزو قد جاء مع ظرف كانت فيها الجماهيرية الليبية في حاجة ماسة للدعم الأفريقي والعربي في مواجهة ادعاءات الدول الغربية الثلاثة - بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - بإسقاط الطائرتين الأمريكية والفرنسية، ودعم ليبيا للإرهاب الدولي، ومحاولاتها اقتناء أسلحة الدمار الشامل.

لقد كان الوقت ملائمًا كي تغير الجماهيرية الليبية من سياستها تجاه الدول الأفريقية، وبخاصة تجاه تشاد والنيجر لخطورة استخدامهما من قبل الدول الغربية لتهديد الجماهيرية الليبية.

ولقد استغل العقيد معمر القذافي فرصة الاحتفال بيوم أفريقيا 1988/5/25م فحضرها ليعلن ما سميت في حينها بهدية القذافي لأفريقيا والتي تضمنت الآتي :-

1- الإعلان عن الاعتراف بتشاد، وإنهاء كافة المشكلات المعلقة معها .

2- الإعلان عن حل كافة المشكلات مع تشاد بالطرق السلمية.

3- تقديم ليبيا لمشروع مارشال لتعمير تشاد.

4- فك أسر الجنود التشاديين. (26)

هذا وبالإضافة إلى الهدف الليبي لتأمين الأمن القومي الوطني، فإن الجماهيرية الليبية سعت لهدف آخر هو تحقيق الأمن القومي العربي وذلك من خلال سعيها لمحاربة الوجود الإسرائيلي في الدول الأفريقية. لقد قامت الجماهيرية الليبية بدور كبير في جذب إثيوبيا وأوغندا - وهما من دول منطقة البحيرات العظمى، والمهمة. وأوغندا وإثيوبيا كانت لهما علاقات وطيدة مع إسرائيل، فقد قامت الجماهيرية الليبية، خاصة بعد الانقلاب الذي قاده منجستو هيلامريام بتوثيق العلاقات مع النظام الإثيوبي الجديد. وقد برر العقيد القذافي

تحالفه مع إثيوبيا بالقول "إن عملنا هذا هو حجر الزاوية في تأسيس تحالف استراتيجي تاريخي بين الأمة العربية والأمة الإثيوبية، وبين الثورة العربية والثورة الإثيوبية" ويضيف القذافي فيقول "ويجب أن يفهم الجميع إن تحالفنا هذا ... يرتبط بحلقة قوية مع جبهة الصمود والتصدي التي في مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية والجمهورية العربية السورية، مع حركات التحرر الأفريقية التي في مقدمتها حركات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا، كما أنه ينال التأييد الكامل من المعسكر الاشتراكي المعادي للإمبريالية".(27)

وحقيقة الأمر أن التحالف الليبي – الإثيوبي كان يقصد به في تلك الفترة مضايقة كل من السودان ومصر، والقوى المناهضة للسياسة الليبية في القارة الأفريقية، وهي محاولة ليبية لفك الحصار المضروب حول الجماهيرية الليبية في ذلك الوقت.

إن التحالف مع نظام هيلامريام الشيوعي كان من الأخطاء التي وقعت فيها السياسة الليبية، إذ المعروف أن إثيوبيا دولة لها مواقف تكاد تكون ثابتة تجاه العرب، وهي من الدول الأفريقية المحتفظة بعلاقات قوية مع إسرائيل، وتعتبر التواجد العربي في الشئون الأفريقية تواجدًا يقوم على اعتبارات المصالح القومية العربية والتي تتنافس مع المصالح الإفريقية. وقد عبر العقيد القذافي بعد ذلك عن هذه القضايا عندما قال في عام 1990م "إن السياسة الصهيونية ترمي إلى السيطرة على منابع نهر النيل، ومن ثم يجب أن تقام أنظمة في المنطقة موالية دائما للصهيونية لكي تسيطر على منابع النيل، وهضبة الحبشة، وبحيرة فيكتوريا في أوغندا. وهم مصممون جيلاً بعد جيل على السيطرة على منابع النيل حتى يقتلوا السودان ومصر في أي مواجهة جديدة .... وهناك سد يجري تنفيذه سيأخذ 60٪ من مياه نهر النيل لمصلحة إثيوبيا بمعاونة إسرائيل والأمريكان وهذه هي بداية خنق مصر والسودان ".(28)

أما العلاقات الليبية مع أوغندا، فقد ارتبطت بعهد عيدي أمين في بداية سبعينات القرن الماضي، وقد قام العقيد معمر القذافي بزيارة لأوغندا في شهر مارس 1974م، وأيد الرئيس عيدي أمين بالمال والسلاح، كرئيس مسلم ضد ميلتون أبوتي الرئيس الأوغندي السابق المسيحي. وقد عاد العقيد القذافي واعترف بأن علاقاته مع عيدي أمين، وبما عرف عنه وعن نظامه الدموي، إن هذه العلاقات كانت من الأخطاء السياسية، وقد قال العقيد القذافي في الخصوص "حتى تورط ليبيا في الصراع بين أوغندا وتنزانيا نعتبره أنه كان خطأ".[29]

ويحلل العقيد القذافي الموقف الليبي من تأييد ثورة عيدي أمين، فيقول: "عندما وقفنا مع عيدي أمين – وكانوا ضده – ولكن عيدي أمين طرد الإسرائيليين، وإلا فإن عيدي أمين مثله مثل أي ديكتاتور يحكم في أمريكا اللاتينية وتؤيده أمريكا ... والشيء الجيد الذي قام به عيدي أمين هو طرد الإسرائيليين من أوغندا ... والصراع يدور الآن في القرن الأفريقي وجنوب السودان للسيطرة على منابع النيل والهدف هو مصر، ولأن مصر هي العدو الحقيقي للإسرائيليين ". [30]

ويؤكد العقيد القذافي على دور الجماهيرية الليبية في مجال قطع الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فيقول: "التحول حدث لأننا في ليبيا أنجزنا في سنتين ما عجز العرب عن إنجازه في عشرين سنة، فالعرب خلال العشرين سنة الماضية – حتى في وجود عبدالناصر وهو زعيم عربي عظيم في العالمين العربي والأفريقي لم يستطيعوا إخراج سفارة إسرائيلية واحدة من أفريقيا، بل على العكس فإن خلال هذه الفترة – السفارات الإسرائيلية الجديدة تفتح في أفريقيا حتى وصلت إلى النيجر على الحدود العربية. ونحن الذين قوضنا هذه العلاقة .. جميع الرؤساء الأفارقة تقريبًا زاروا ليبيا بعد الفاتح من سبتمبر، والوفود الليبية ذهبت إلى جميع الدول الأفريقية تقريبًا ... وكان هناك نقاش حاد عن طريق الرسائل

والبرقيات والوفود بيننا وبين الدول الأفريقية على أساس أنها يجب أن تقطع علاقاتها مع إسرائيل، وجعلناها تصفي علاقاتها معها. إن هذا لم يحدث في حرب 1967م".(31)

والحقيقة أن ما قاله العقيد القذافي يعبر عن واقع الأمر، فلأول مرة تتكاثف جهود الدول العربية من أجل إجراء عملي يتم على هذا المستوى، فقد تسارعت وتيرة قطع العلاقات الدبلوماسي الأفريقية مع إسرائيل، لدرجة أن هذا الأمر أصبح ظاهرة سياسية أقلقت إسرائيل والدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية "(32).

وإضافة إلى العلاقات الليبية المتميزة مع كل من تشاد والنيجر وإثيوبيا وأوغندا. وأفريقيا الوسطى زمن الرئيس بوكاسا، فقد طورت الجماهيرية الليبية علاقاتها مع عدد آخر من الدول الأفريقية خاصة مع تلك التي كان بها حركات تحرير تكافح في سبيل نيل استقلالها مثل أنجولا والموزمبيق وزيمبابوي وناميبيا وحركات التحرر في جنوب أفريقيا .

ويعتبر دعم حركات التحرر الأفريقية هدف آخر من أهداف السياسة الخارجية الليبية في القارة الأفريقية، وقد سارعت الجماهيرية الليبية لدعم جميع حركات التحرير الأفريقية دون استثناء، وقامت بتقديم العون العسكري في شكل معدات وتدريب، ودعمها بالأموال والمواقف السياسية. وقام العقيد معمر القذافي بالإعلان عن ذلك الدعم دون أية تحفظات، وقال في كلمة ألقاها في المتدربين العسكريين من زيمبابوي في 1980/3/13م "... وإمدادنا لكم بالسلاح لن يقف عند هذا الحد، ونحن على استعداد أن نمدكم بالسلاح حتى في المستقبل لتدافعوا به عن هذه الحرية ... ونحن بعد أن دربناكم، وتعودوا إلى زيمبابوي، فإننا سنستقبل قوات من جبهات تحرير ناميبيا وجنوب أفريقيا وفلسطين لتدريبها أيضًا لتقاتل في سبيل الحرية وضد المستعمرين والعنصريين البيض" (33).

ونتيجة لهذه المواقف الليبية من حركات التحرير الأفريقية، فإن الغرب قد زادت

مواقفه حدة تجاه الجماهيرية الليبية، ولكن زعماء حركات التحرير الأفريقية، وبعدما أصبحوا رؤساء لدولهم، لم ينسوا ما قدمته لهم الجماهيرية الليبية من عون ومساعدة. ولقد عبر الرئيس نيلسون مانديلا – عندما كان يرأس بلاده – عن هذا الاعتراف بالجميل أصدق تعبير عندما قال للولايات المتحدة الأمريكية " إن القذافي صديقي. وقد ساعدنا في وقت كنا فيه وحدنا. وكان الذين يمنعوننا من الحضور إلى هنا – الجماهيرية الليبية – يساعدون أعداءنا في ذلك الوقت ... إن الذين يعترضون على قدومي إلى ليبيا ليست لديهم أخلاق، ولن أنضم إليهم لأني أملك أخلاقًا ".

وقد عبر كل من رئيس زيمبابوي روبرت موغابي، والرئيس سام أنغوما رئيس جمهورية ناميبيا، والرئيس موسيفيني رئيس أوغندا، والرئيس أسياسي أفورقي رئيس أريتريا، ورئيس الكونغو الديمقراطي السابق كابيلا على مشاعر مماثلة تجاه الجماهيرية الليبية وتجاه العقيد معمر القذافي .

والتقارير الليبية الرسمية تشير إلى أن غالبية الدول الأفريقية لم تقم بتنفيذ متطلبات الحظر الدولي الذي فرض على الجماهيرية الليبية نتيجة لقرار مجلس الأمن رقم 748 الصادر في عام 1993م بشأن العقوبات والتي منها :-

1- عدم السماح للطائرات الليبية بالإقلاع أو الهبوط أو التحليق في أجواء الدول الأجنبية.

2- تخفيض مستوى وعدد الموظفين الليبيين في البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج.

3- منع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية في الخارج.

وقد أشارت التقارير الليبية الرسمية أن كثيرًا من الدول الأفريقية وخاصة تلك الدول المجاورة للجماهيرية وهي تشاد والنيجر، وكذلك مالي ونيجيريا وأفريقيا الوسطى

وزيمبابوي وتنزانيا وغانا وإثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية التي لم تقم بإبعاد أي دبلوماسي ليبي من أراضيها طبقًا لما يتطلبه قرار الحظر الدولي المذكور.

كما أن الدول الأفريقية – وكما مر بنا – قامت من خلال قرار واجادوجو بخرق الحظر الجوي، وسافر عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية إلى العاصمة الليبية عن طريق الجو، وذلك قبل أن يرفع هذا الحظر عام 2003م.

الفصــل الثاني

عوامل العلاقات السياسية

- المبحث الأول: العوامل العربية
- المبحث الثاني: العوامل الليبية
  - المطلب الأول: العامل الجغرافي
  - المطلب الثاني: العوامل التاريخية والدينية والبشرية
  - المطلب الثالث: العامل القيادي

هناك مجموعة كبيرة من العوامل الهامة التي تساعد على دعم العلاقات السياسية بين الدول، وكلما كانت هذه العوامل من المدركات الأساسية لصانعي القرار السياسي، كلما كان ذلك أدعى لاستمرار تلك العلاقات وتقويتها. والعوامل التي يتحدث عنها هذا الفصل كثيرة منها العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية والقيادية.

وقد حاول الفصل أن يبحث هذا الأمر في مستويين، يتعلق المستوى الأول بالعوامل العربية – أي تلك العوامل التي يمكن للعرب الاعتماد عليها في علاقاتهم مع الدول الأفريقية. أما المستوى الثاني، فهو المستوى المتعلق بالعوامل الخاصة بالجماهيرية الليبية. وقد احتوى هذا المستوى على ثلاثة مطالب يتعلق الأول منها بالعامل الجغرافي، حيث يلعب الموقع الجغرافي للجماهيرية الليبية دورًا أساسيًا في توجهها الأفريقي، كما اشتمل المطلب الثاني على دراسة للعوامل التاريخية والدينية والبشرية التي مكنت الجماهيرية الليبية من أن تكون دولة أفريقية ذات علاقات متميزة وتاريخية مع عدد من الدول الأفريقية. كما أن المطلب الثالث تناول الدور القيادي الذي تلعبه القيادة الليبية في العلاقات الأفريقية.

المبحث الأول

العوامل العربية

ترتكز العلاقات الدولية بين الدول على عدة عوامل ومتغيرات، منها ما هو ثابت كالموقع الجغرافي، ومنها ما هو ثابت ثبوتًا نسبيًا كالأيديولوجيات والمصالح المختلفة، ومنها عوامل متغيرة باستمرار.

والموقع الجغرافي للوطن العربي عامل هام من عوامل العلاقات العربية – الأفريقية. فالدول العربية الواقعة في شمال القارة الأفريقية إضافة إلى السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر، هي من الدول الأفريقية، وتشكل جزءً هامًا من القارة الأفريقية، وشعوب هذه الدول، هي شعوب أفريقية، إضافة إلى انتمائها العربي.

وحتى بالنسبة للعرب المشارقة، وخاصة عرب الجزيرة العربية فإن اتصالهم بالشعوب الأفريقية هو اتصال قديم، ولهم علاقات تاريخية وشواهد تحدث عنها المؤرخون. ولقد حاول البحاث العرب أن يبرهنوا على الاتصال بين شمال القارة وما تحت الصحراء، فقد أكد المؤرخون على أن الصحراء لم تكن يومًا عاملاً حاجزًا بين الأفريقيين – أفريقيا البيضاء وأفريقيا السوداء – ولتأكيد هذا الأمر قال الباحثون أن "أهم المصادر المكتوبة حول ماضي الصحراء هي المصادر المكتوبة باللغة العربية، وأهم مؤلفين جغرافيين كتبا عن جغرافية أفريقيا هما البكري والإدريسي"(34).

ويقول المصدر ذاته في شأن تقويم دور الصحراء في العلاقات بين شمال القارة وجنوبها "إن الصحراء لم تكن حاجزًا قط، بل كانت حلقة اتصال بين بلدان شمال أفريقيا

والسودان، وكانت تلعب دوراً بالغ الأهمية في العلاقات، وخاصة في التجارة بين الشمال والجنوب، فكانت طرق القوافل القليلة والصعبة التي تتخلل الصحراء طرقًا مألوفة في العصر الإسلامي لتجار من المغرب وأفريقيا ومصر " (35).

أما عن سبل الاتصال ما بين القارة الأفريقية وشبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين والشام، فإن الجغرافيين يؤكدون تلاحم القارة الأفريقية بشبه الجزيرة العربية في العصور القديمة، ويرون أنه بالرغم من الانشقاق الذي حصل بين المنطقتين وظهور البحر الأحمر، فإن التواصل بين القارة الأفريقية وشبه الجزيرة العربية ظل ممكناً من خلال عدة أماكن ومن أهمها :-

1- عبر سيناء.

2- وعبر البحر الأحمر.

3- وعبر باب المندب.

4- عبر وادي النيل.

أما عن أسباب السعي للاتصال بين العرب في شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين والشام والأفارقة، فقد اتفق الباحثون على أن التجارة كانت العامل الأكثر أهمية في تلك العلاقات، وقد أدي انتشار الإسلام عن طريق التجارة إلى خلق دوافع جديدة للعلاقات العربية – الأفريقية القديمة.

وأما بالنسبة للعصور الحديثة فإن الاتصالات بين الدول العربية والأفريقية أصبحت أكثر يسراً وسهولة عن طريق المواصلات الجوية والبحرية والبرية، فهناك خطوط جوية وبحرية بين عدد كبير من مطارات وموانئ الدول العربية والإفريقية. كما أن

الاتصالات الهاتفية والفاكس وطرق الاتصال الحديثة أصبحت أكثر وفرة. ومع ذلك فإن الأمر يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين وتطوير هذه السبل، إذ يلاحظ اليوم أن الاتصالات بين العواصم الأجنبية "الأمريكية والأوروبية" أكثر يسرًا من تلك التي تربط عواصم الدول العربية بالدول الأفريقية. والسفر مثلاً من مدينة عربية كالقاهرة أو دمشق أو حتى طرابلس الليبية ليس متيسرًا أو رخيصًا للعواصم الأفريقية، كما هو الحال بالنسبة لخطوط المواصلات بين العواصم الأوروبية والأفريقية".

وإضافة إلى العامل الجغرافي، هناك العامل التاريخي الذي لا يمكن إهماله عند الحديث عن العلاقات العربية -الأفريقية الحديثة، والصلة التاريخية التي ربطت العرب والأفارقة طوال قرون من الزمان لا يمكن إنكار أهميتها. وبالرغم من وجود بعض الشوائب في تلك العلاقات التاريخية. كشائبة تجارة الرقيق مثلاً، أو ادعاء البعض بممارسة العرب لبعض أنواع الميز العنصري المتعلق بلون البشرة، أو ما يشير إليه بعض الكتاب الغربيين من ممارسة بعض النخب السياسية العربية لمظاهر الاستعلاء في تعاملاتهم المباشرة مع الساسة الأفارقة. رغم كل ذلك وغيره، فإن التاريخ سيلعب دورًا هامًا في حاضر ومستقبل علاقات الدول العربية بالدول الأفريقية.

وعند الحديث عن العوامل التي تربط العرب بالأفارقة، يتم التركيز كثيرًا على العامل الديني. والمقصود هنا الدين الإسلامي، كعامل من عوامل تقوية الرابطة العربية – الأفريقية. ويرجع التركيز على هذا العامل باعتبار أن قوة العقيدة، هي قوة لا يستهان بها في خلق الأجواء المناسبة للعلاقات بين الشعوب والدول وباعتبار أن العرب هم أصحاب الدين الإسلامي، وهم الذين أدخلوه ونشروه في القارة الأفريقية، كما ترجع أهمية التركيز على العامل الديني كعامل من عوامل العلاقات العربية -الإفريقية، كون أن هناك عددًا

من الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعتبر أن دينها الرسمي هو الدين الإسلامي. وهناك بعض الدول الأفريقية – جنوب الصحراء – بها أقليات كبيرة من المسلمين.

وواقع الحال أن العامل الديني ربما اعتبر من بعض الأطراف، كعامل معرقل للعلاقات العربية – الأفريقية، حيث إن بعضهم يشير إلى أن الدول العربية – وخاصة دول عربية مثل المملكة العربية السعودية والجماهيرية الليبية – كثيراً ما تتحيز إلى الدول الأفريقية المسلمة ضد الدول الأفريقية غير المسلمة سواء فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية أو في مواقفها السياسية كتحيزها لدولة الصومال ضد دولة إثيوبيا في حرب الأوجادين، أو تحيز بعض الدول العربية لاريتريا ضد دولة إثيوبيا في الحرب الأثيوبية – الاريترية. كما أن بعض المثقفين الأفارقة يزعمون أن الدول العربية المتحيزة للإسلام، تحاول أن تتدخل في الشئون الداخلية لدولهم، وذلك عن طريق دعم الأقليات المسلمة في الدول الأفريقية غير المسلمة، وهو الأمر الذي يعتبر من قبلهم مدعاة لإثارة القلاقل وعدم الاستقرار[36] ولهذا فإن العامل الديني في العلاقات العربية – الأفريقية يجب أن يعامل بحذر وعناية كاملين عند تقويمه كأحد العوامل المساعدة على العلاقات العربية – الأفريقية.

ويلعب العامل القيادي دورًا كبيرًا في العلاقات العربية – الأفريقية، ذلك أن الدول العربية والأفريقية تتميز بتركز السلطة واتخاذ القرار في حلقات ضيقة ونخب سياسية أو عسكرية محدودة. ولا يمكن لنا إنكار العامل القيادي في التوجهات السياسية لهذه البلدان، ونلاحظ على سبيل المثال توجه مصر الناصرية واهتماماتها بالقضايا الأفريقية، ومعروف لدينا أن الرئيس جمال عبدالناصر قد حدد علاقات مصر في دوائر أولها الدائرة العربية ثم الدائرة الأفريقية، وفي هذا الشأن يقول الرئيس عبدالناصر " إننا لن نستطيع بحال من الأحوال – حتى لو أردنا – أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق

أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين – لا نستطيع بسبب هام وبديهي هو أننا في أفريقيا، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة، أو الذين تعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله، ولن نستطيع بحال من الأحول أن نتخلى عن مسئولياتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء، ويبقى بعد ذلك سبب هام، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة".

ويتمنى الرئيس الراحل عبد الناصر أمنية لم تتحقق حتى الآن فيقول "ولسوف أحلم باليوم الذي أجد فيه بالقاهرة معهداً ضخمًا لأفريقيا يسعى لكشف نواحي القارة أمام أعيننا، ويخلق في عقولنا وعيًا أفريقيًا مستنيرًا ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاهيتها". (37)

وعند تحليل هذا الدور الذي عبر عنه الرئيس عبدالناصر، وهو تعبير لا يبعد كثيرًا عن ما يجول بخواطر عدد من رؤساء الدول العربية نلاحظ الآتي:-

أولاً : إن الأهمية الأفريقية للدول العربية تأتي مباشرة بعد الأهمية التي تعطي للمحيط العربي، ومع ذلك فإنه يمكن القول إن الدول العربية الشرقية كالعراق وسوريا وحتى دولة مثل المملكة العربية السعودية، قد تعتبر أن محيطها الثاني هو المحيط الآسيوي، وإن علاقاتها مع الدول الآسيوية المجاورة كإيران وباكستان وتركيا هي أكثر أهمية من علاقاتها بالدول الأفريقية.

ثانياً: لقد أشار الرئيس عبدالناصر إلى مسألة الصراع بين البيض والأغلبية السوداء في القارة الأفريقية، وقد كان الموقف العربي كله يدرك أهمية الوقوف إلى جانب الأغلبية السوداء، وقام عدد من الدول العربية بدعم حركات التحرر الأفريقية حتى انتصرت في كفاحها، كما فعلت ذلك الجزائر والجماهيرية الليبية ودول الخليج العربي.

ولكن إشارة الرئيس عبدالناصر إلى مسألة الدور في حماية القارة وحراستها من العدوان، تبدو غير حقيقية، فالتغلغل الاستعماري في القرنين التاسع عشر والعشرين، لم يجد صعوبة في استعمار القارة، بل إن الدول العربية شمال القارة وقعت تحت طائلة وبراثن الاستعمار الأوروبي .

ثالثًا: أما القول بأن العرب هم صلة أفريقيا بالعالم الخارجي، فهذا أمر من التاريخ، أما اليوم فإن علاقات الدول الأفريقية بالدول الأوروبية أكثر متانة من علاقات الدول العربية بها، فالدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية تنتظم في مجموعة الفرانكفونية، والدول الناطقة بالإنجليزية تنتظم بالكومنولث البريطاني، وهذه منظمات ذات عضوية قوية، واجتماعاتها منتظمة، وقراراتها سارية في عدد كبير من الدول الأفريقية .

والتقدير أن الدول الأفريقية لا تنظر للدول العربية على أنها مصدر إلهام في علاقاتها الخارجية. بل إن بعض رؤساء الدول الأفريقية اشتكى أن المال العربي لا يصل إلى الدول الأفريقية إلا عن طريق المؤسسات الغربية.

رابعًا: ولقد أشار الرئيس عبدالناصر كذلك إلى مسألة الدور الحضاري العربي في القارة الأفريقية. ولازال هناك بعض الباحثين العرب يركزون في أبحاثهم على الدور العربي في نشر الثقافة والحضارة في القارة الأفريقية المظلمة. والحقيقة إن القارة الأفريقية لم تعد مظلمة، وإن الأفارقة هم أكثر إطلاعًا على العالم الخارجي من كثير من العرب. ولم يعد الأفارقة ينتظرون العرب كي يقوموا بتنويرهم .

إن نظرة بسيطة على أحوال العرب الداخلية، وما آلت إليه مدارسهم وجامعاتهم، ومدى مساهمتهم في الإنتاج العلمي والأدبي العالمي يدل على أن العرب ليسوا في الموقع الذي يؤهلهم كي يكونوا اليوم مصدر إلهام لأحد.

وحتى على مستوى التحول الديمقراطي، سبقت الدول الأفريقية الدول العربية في هذا المجال.

وقد تمنى الرئيس جمال عبدالناصر أن يكون في القاهرة معهدًا ضخمًا للدراسات الأفريقية، وهذه أمنية لم تتحقق حتى الآن. وهذا دليل على عدم الكفاءة التي يعشيها العالم العربي، إذ أن جميع الدول الغربية دون استثناء توجد بها المعاهد ومراكز الأبحاث الخاصة بالدراسات الأفريقية، بينما الدراسات الأفريقية في المعاهد والجماعات العربية لا تجد من يعتني بها أو يعطيها الاهتمام اللائق بها.

هذه هي أهم العوامل المؤثرة في العلاقات العربية – الأفريقية، وسوف ندرس في المبحث الثاني أهم العوامل الخاصة بالعلاقات الليبية – الأفريقية.

المبحث الثاني
العوامل الليبية

إن عوامل العلاقات الليبية – الأفريقية تتعامد مع العوامل العربية و لا تتباين معها، ولكن العوامل الليبية يتم التأكيد عليها في هذا المبحث كنموذج لعوامل الدول العربية بصفة متخصصة. وستتم دراسة عوامل العلاقات الليبية مع الدول الأفريقية في ثلاثة مطالب يتعلق الأول منها بالعامل الجغرافي، ويتناول المطلب الثاني العوامل التاريخية والدينية والبشرية، ثم يخصص المطلب الثالث لدراسة العامل القيادي.

المطلب الأول
العامل الجغرافي

إن جغرافية ليبيا الطبيعية وموقعها خاصة، قد فرضت عليها أمورًا كثيرة، ولا يمكن فهم الاندفاع الليبي نحو الوحدة العربية أو الوحدة الأفريقية بعيدًا عن الفهم الصحيح للعوامل الجغرافية الليبية.

ومن حيث المبدأ، فإن الجماهيرية الليبية دولة تقع في الشمال الأفريقي مابين السودان ومصر في الشرق، والجزائر وتونس في الغرب، كما يحدها من الجنوب دولتان هما تشاد والنيجر، ويحسب ما جاء في كتاب قيم عن جغرافية ليبيا، فإن الجماهيرية الليبية تمتد على وجه التقريب مابين خطي طول 9° و 25° شرقًا، وإن أقصى امتداد لها من الشمال يصل إلى خط عرض 23° في منطقة برقة، وأقصى امتداد لها من ناحية الجنوب يصل إلى خط عرض 18.45° في برقة كذلك ".(38)

والتقدير أن أهمية الجماهيرية الليبية الإستراتيجية تأتي من كونها تحتل حوالي 1900كم من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، ولا يفصلها عن القارة الأوروبية سوى ساعات قليلة من الطيران، وهي تمتلك موانئ كثير صالحة للاستخدام على هذا البحر التجاري الهام. كما أن امتدادها داخل القارة الأفريقية لمسافة قد تصل إلى 2000كم، وتجاورها دولتين أفريقيتين يعطيانها بعدًا أفريقيًا هامًا .

وعند الحديث عن العامل الجغرافي وأهميته في التوجه الليبي الأفريقي، لابد من الحديث عن الحدود الليبية – الأفريقية، أي الحدود مع كل من تشاد والنيجر، وأهميتها في التواصل الليبي – الأفريقي .

إن الحدود الليبية جميعها وبدون استثناء تم تخطيطها ورسمها عندما كانت ليبيا واقعة تحت الاستعمار الإيطالي، والحدود الليبية التشادية والنيجرية تم الاتفاق بشأنها بين فرنسا وإيطاليا بوصفهما الدولتين المحتلتين لهذه الأقاليم، وقد أورد الباحث طريح شرف وصفاً للحدود الليبية مع كل من تشاد والنيجر فقال إن الحدود الليبية الجنوبية تبدأ من نقطة التقاء خط طول 24° شرقًا بخط عرض 18.45° شمالاً ثم تتجه نحو الشمال الغربي حتى تلتقي بمدار السرطان عند خط طول 16° شرقًا تقريبًا، ثم تنحرف بعد ذلك نحو الجنوب الغربي لتلتقي بحدود جمهورية النيجر إلى الجنوب من تمو على خط طول 14° شرقًا. ويبلغ طول الحدود الليبية مع تشاد والنيجر حوالي 1350كم، وقد تم التوقيع على هذه الحدود بين فرنسا وإيطاليا في 1919/9/8م. ثم حصل اتفاق جديد بين الدولتين المعنيتين عام 1935م، تم بموجبه إدخال بعض التعديلات على الحدود التشادية – الليبية غير أن إجراءات التصديق على هذا الاتفاق الجديد لم تكتمل، وبذلك اعتبرت كأن لم تكن".(39)

ومساحة الجماهيرية الليبية حوالي 1,760 ألف كم، وهي رابع دولة من حيث

المساحة في القارة الأفريقية، فهي تأتي بعد الكونغو الديمقراطي (زائير سابقًا) والسودان والجزائر. ولكن ما يعيب هذه المساحة الكبيرة هي كون أن الصحراء تمثل حوالي 95٪ منها، وأنه لا يجري فيها أية أنهار أو وديان دائمة الجريان، ولهذا فإن السكان يعتمدون في شربهم وزراعتهم على مياه الأمطار والمياه الجوفية.

ويمكن تقسيم الجماهيرية الليبية تضاريسيًا إلى سهول ضيقة في كل من طرابلس وبنغازي، ومناطق جبلية وصحاري توجد بها بعض الواحات قليلة السكان. أما أقاليم البلاد النباتية فقليلة، وذات قيمة لا تذكر، عدا ما يوجد منها بسهل جفارة وسهل بنغازي، كما أن مناخ البلاد مناخ جاف بصفة عامة، وأمطارها شتوية وقليلة المعدلات بصفة عامة.

وموقع الجماهيرية الليبية مكنها من أن تصبح حلقة وصل بين أقطار المشرق والمغرب العربي، ووقوعها على البحر المتوسط أهلها كي تكون حلقة وصل بين أوروبا والدول الأفريقية جنوب الصحراء. وهذا الأمر قد أشار إليه العقيد معمر القذافي مرارًا وتكرارًا، ففي خطبة له في 1982/3/5م قال بالخصوص "إن ليبيا بوابة أفريقيا الشمالية ... ليبيا المدافعة عن أفريقيا وحاملة شعارات (أفريقيا للأفريقيين ولا حلف لأفريقيا إلا مع نفسها)".

ويرى طريح شرف أن ليبيا تتوغل داخل القارة الأفريقية لمسافة تتراوح ما بين 1900كم و2000كم، وترتبط بوسط القارة بعدة طرق صحراوية - تاريخية، ومنها على سبيل المثال:-

1- طريق تمبكتو – تونس – طرابلس عن طريق ورجلة – غدامس – غات.

2- طريق كانو – تونس – طرابلس عن طريق أجادبيس – غدامس – غات.

3- طريق برنو – طرابلس عن طريق بيلما – مرزق.

4- طريق بلاد الهوسا – غدامس عن طريق غات.

5- طريق واداي – برقة عن طريق الكفرة . (40)

وإذا استطاعت ليبيا أن توسع من خدماتها الملاحية الجوية والبحرية، فباستطاعتها أن تكون بوابة أفريقيا، فدولتا تشاد والنيجر دولتان مغلقتان، وتعتمدان على جيرانهما في التصدير والاستيراد، وبإمكان الجماهيرية الليبية أن تكون ممرًا تجاريًا لجزء من تجارة هاتين الدولتين، إضافة إلى ذلك فإن مالي وبوركينافاسو وأفريقيا الوسطى هي أيضًا دول مغلقة وتعتمد على الدول المحيطة بها في تجارتها الخارجية. والميزة التي تتميز بها الجماهيرية الليبية بالنسبة لجيران تلك الدول الأفريقية البحرية هو توفر الرأسمال الذي يمكنها من القيام بمشاريع البنى التحتية اللازمة للنقل السريع، وهو الأمر الذي سيؤكد أهمية العامل الجغرافي في العلاقات الليبية – الأفريقية.

المطلب الثاني

العوامل التاريخية والدينية والبشرية

تلعب العوامل التاريخية والدينية والبشرية أدوارًا هامة في التوجه الليبي نحو القارة الأفريقية، فالجماهيرية الليبية تربطها بهذه القارة روابط تاريخية قديمة، وخاصة مع الدول الأفريقية المجاورة، وهناك من الدلائل ما يشير إلى عمق الروابط بين السكان الليبيين والأفارقة، خاصة سكان جنوب ليبيا.

وقد لجأ الليبيون في العصور المختلفة، وبحسب الظروف البيئية والسياسية إلى الدول الأفريقية واستوطنوها خاصة في دول مثل تشاد والنيجر ومالي ونيجيريا. وهناك عدد كبير

من الليبيين ذوي الأصول الأفريقية، إذ توجد بليبيا قبائل كثيرة استوطنت الشق الشرقي من الجماهيرية لازالت تحتفظ بأسمائها الأفريقية رغم انقطاع صلتها بعروقها الأفريقية. فهناك البرنو والفور والباجرمي والسراء. كما هناك أعداد كبيرة من القبائل الليبية مثل الزوي والتوارق والتبو والمقارحة والقذاذفة التي عاشت وتعيش حتى يومنا هذا في الدول الأفريقية المجاورة. وقد زاد من أثر العامل التاريخي في العلاقات الليبية –الأفريقية انتشار الدين الإسلامي الذي يعتنقه الشعب الليبي. وينتشر في عدد من الدول الأفريقية .

إن الدين الإسلامي وبحسب بعض الإحصائيات هو أكثر الأديان انتشارًا في القارة الأفريقية، وهو الدين الأول في عدد من الدول الأفريقية مثل مالي والنيجر والسنغال وغينيا – كوناكري وهي دول يزيد فيها عدد السكان المسلمين عن 90٪ من إجمالي السكان بينما هناك دول أفريقية تتراوح فيها نسبة المسلمين مابين 90٪ إلى 65٪ مثل مدغشقر ونيجيريا والتوجو وبوركينافاسو، وهناك كذلك أقليات مسلمة في عدد كبير من الدول الأفريقية. ولذلك فإن الجماهيرية الليبية تحاول الاستفادة من هذا العامل في تقوية علاقاتها مع الدول الأفريقية، وتتخذه وسيلة لنشر اللغة العربية والثقافة العربية. وقد عمد العقيد معمر القذافي ومنذ ثورة 1969م إلى استغلال زياراته للدول الأفريقية من أجل تأكيد الهوية الإسلامية للثورة الليبية والتأكيد كذلك على رغبة الجماهيرية في مساعدة الدول الأفريقية على نشر الإسلام.

وفي عام 1974م قام العقيد القذافي بزيارة لدولة النيجر، وصفت فيها الصحافة الاستقبال الذي لقيه هناك "باستقبال الفاتحين" وأشادت الصحافة بالمساعدات الليبية ومنها خمسمائة ألف متر مربع من السجاد لمساجد النيجر وأثنين وعشرين مليون فرنك لطلاب المدارس القرآنية، وفي عام 1985م قام العقيد القذافي بزيارة إلى رواندا حيث افتتح

في مدينة كيجالي (العاصمة) مركزًا إسلاميًا، وألقي خطبة قال فيها " .. إن هذا المسجد، وهذا المركز الإسلامي قد بني بفضل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية التي انطلقت من ليبيا ... وعليكم أن تتمسكوا بدينكم الإسلامي في هذه الديار، وتحرصوا على تعليم أبنائكم الدين الإسلامي، وأن تعلموهم اللغة العربية لأنه بدون اللغة العربية لا يفقهوا الإسلام ".(41)

وتعطي اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي، والمؤتمرات الشعبية الأساسية أهمية كبرى للعامل الديني في العلاقات الليبية – الأفريقية، فقد أصدرت المؤتمرات الشعبية الأساسية قرارات تؤكد على ضرورة العمل على نشر الدين الإسلامي في جميع أنحاء العالم، وأنشأت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي إدارة للشئون الإسلامية خصتها بالقضايا الإسلامية وشئون المسلمين ومتابعة أوضاع الأقليات المسلمة في العالم، وعلى وجه الخصوص الأقليات المسلمة في الدول الأفريقية.

ويتضح دور العامل الديني في السياسة الليبية تجاه أفريقيا من الرحلات التي قام بها العقيد معمر القذافي بمناسبات دينية إلى عدد من الدول الأفريقية. فقد قام العقيد القذافي برحلة خاصة أمّ فيها جموع المسلمين بمدينة نيامي بالنيجر بمناسبة رأس السنة الهجرية الموافق 1995/5/8م، كما قام في عام 1998م برحلة مشابهة أخرى أمّ فيها أعداد كبيرة من رؤساء الدول الأفريقية ، وشيوخ القبائل والمتصوفة، وقام كذلك برحلة ثالثة عام 2000م استغرقت أربعة آلاف كيلو متر، مر خلالها بعدد كبير من المدن والقرى الأفريقية، من أغاديس بالنيجر حتى بنين مروراً ببوركينافاسو وغانا. وكان العقيد القذافي في كل هذه الرحلات يهدف إلى إدخال أكبر عدد ممكن من الأشخاص في الدين الإسلامي. وقد أسلم خلال هذه الرحلات خمسة آلاف ومائتان من مواطني الدول المعنية بما في ذلك عدد من المسئولين والسلاطين . (42)

المطلب الثالث

العامل القيادي

يحتل العامل القيادي دورًا متميزًا في السياسات الخارجية لجميع الدول، وتتميز الدول النامية خصوصًا بالدور الذي يلعبه العامل القيادي فيها وذلك لأسباب تاريخية وعملية. فالقيادات في الدول النامية إما أنها قيادات لحركات التحرير، أو قيادات لثورات وانقلابات عسكرية. ومن الناحية العملية فإن مؤسسة القيادة في الدول النامية هي المؤسسة الطاغية على ما عداها من مؤسسات اتخاذ القرار. ولهذا فإن العامل القيادي يلعب دورًا مهمًا في توجهات الدولة الخارجية.

وبالنسبة للحالة في الجماهيرية الليبية، فإنه ومنذ عام 1969م فقد تكون مجلس قيادة الثورة، والذي أصدر "إعلان دستوري" في 1969/12/11م، ويقول هذا الإعلان الدستوري المؤقت "إن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع، ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب، وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها" وجاء في الإعلان الدستوري كذلك "إن مجلس الوزراء هو الجهة المخولة بتنفيذ السياسة العامة وفق ما يراه مجلس قيادة الثورة".

وبناء على هذا الإعلان الدستوري، فإن مجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون من اثني عشرة عضوًا، كان هو القيادة المسئولة عن السياسة الخارجية لليبيا، وليس لدينا أية وثائق تبين كيف تصرف المجلس حيال تلك السياسة، وما هي الإجراءات التي كان يتبعها في أخذ القرارات المتعلقة بالعلاقات الدولية. وقد تولى رئيس مجلس قيادة الثورة رئاسة

مجلس الوزراء كذلك، وتولى أعضاء من مجلس قيادة الثورة منصب وزير الخارجية. ويمكن القول إن مجلس قيادة الثورة كان بأعضائه الإثني عشر هم المسيطرون على اتخاذ القرارات الخارجية، وذلك حتى قيام سلطة الشعب في عام 1977م. وبعد إعلان السلطة الشعبية وقيام نظام المؤتمرات، ومؤتمر الشعب العام، وجدنا أن خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة قد أصبحوا هم الذين يشكلون الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام وهم (43):

1- العقيد معمر القذافي – الأمين العام لمؤتمر الشعب العام.

2- الرائد عبدالسلام جلّود – عضوًا.

3- المقدم أبوبكر يونس – عضوًا.

4- المقدم مصطفى الخروبي – عضوًا.

5- الرائد الخويلدي الحميدي – عضوًا.

ومؤتمر الشعب العام هو عبارة عن " ... الملتقي العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية والإنتاجية ويتكون من :-

أ. الأمناء والأمناء المساعدين لأمانات المؤتمرات الشعبية .

ب. أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة.

ج. أمناء اللجان الشعبية العامة واللجان الشعبية النوعية في الشعبيات.

د. أمناء اللجان الشعبية للجامعات.

هـ. أمناء الاتحادات والنقابات والروابط المهنية والإنتاجية

أما بخصوص مهام مؤتمر الشعب العام فهي أنه " يتولى مؤتمر الشعب صياغة

قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية " كما أن هذا المؤتمر يقوم بتصعيد (الاختيار) اللجنة الشعبية العامة ويسائلها، ويقوم كذلك باختيار رئيس المحكمة العليا ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، والرقيب العام، والنائب العام، ورئيس ديوان المحاسبة.

وقد أصدر مؤتمر الشعب العام قرارًا في شهر أكتوبر عام 1977م قرر فيه أن الصلاحيات التي كانت لمجلس قيادة الثورة قد أصبحت من اختصاص الأمين العام لمؤتمر الشعب العام، وهو العقيد معمر القذافي، وهذه الاختصاصات يتمثل بعضها في الآتي :-

1- قبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب .

2- تعيين السفراء الليبيين في الخارج.

3- القضايا المتعلقة بأمن الثورة.

ولكن العقيد معمر القذافي وزملاءه من أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يستمروا طويلاً في أمانة مؤتمر الشعب العام، فقد صدر قرار تعيينهم للأمانة في 1977/3/2م وفي 2/3/ 1979م تمت إعادة تشكيل أمانة مؤتمر الشعب العام من خمسة أعضاء ليس من بينهم أحد من مجلس قيادة الثورة.(44) وبناء عليه فإن مجلس قيادة الثورة بأعضائه الخمسة الباقين بما فيهم العقيد معمر القذافي لم يعودوا يشغلون أية مناصب تشريعية أو تنفيذية، عدا كونهم أعضاء سابقين في مجلس قيادة الثورة، واحتفاظهم برتبهم ومناصبهم العسكرية. وأصبحت المؤتمرات الشعبية الأساسية – كما جاء في القانون الصادر بالخصوص هي صاحبة الاختصاص في الأمور التالية:-

1- إصدار القوانين.

2- التصديق على المعاهدات.

3- وضع السياسات العامة.

4- تحديد علاقات الجماهيرية بغيرها من الدول.

5- تحديد موقف الجماهيرية من الحركات السياسية في العالم.

6- البث في شئون السلم والحرب.

وبناء عليه فإن المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، واللجنة الشعبية العامة للجماهيرية هي أدوات السلطة في الجماهيرية الليبية. ولكن استمرار العقيد القذافي في لعب دور رئيسي في الحياة السياسة الليبية يرجع لكونه وزملائه يمثلون القيادة التاريخية للثورة وهم أيضًا قادة الجيش. والعقيد معمر القذافي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، واللواء أبوبكر يونس جابر هو القائد العام، إضافة إلى أن كلاً من اللواء مصطفى الخروبي واللواء الخويلدي الحميدي هما لواءان بالقوات المسلحة العربية الليبية، وهما يقومان بوظائفهما الموكلة لهما. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن العقيد معمر القذافي، وبحكم قيادته للثورة ونشاطاته السياسية، وصلاحياته التاريخية، فقد فوضته المؤتمرات الشعبية في عدة مناسبات، ومنها ما جاء في قرار صدر عن مؤتمر الشعب العام عام 1980م يقول "تأكيدًا للمسئولية القومية لثورة الفاتح العظيمة :-

أولاً: تؤكد المؤتمرات الشعبية على قراراتها السابقة بخصوص الدعم العربي وعلى الأخص:-

أ- دعم صمود الشعب اللبناني.

ب- دعم سوريا والأردن بالمال والسلاح.

ج - التأكيد على دعم المقاومة الفلسطينية.

د - تأسيس صندوق لدعم التعاون بين الجماهيرية والدول الأفريقية والعمل على توفير التغطية اللازمة. (45)

والمسألة الأساسية في هذا القرار هي الإشارة إلى ما سماه القرار بالمسئولية القومية لثورة الفاتح العظيمة، وهي مسئولية تعطي للقيادة التاريخية للثورة الليبية دورًا مستمرًا وثابتًا.

وفي عام 1980م أصدرت المؤتمرات الشعبية قرارًا باعتبار الخطاب الذي ألقاه العقيد القذافي في الاحتفالات بالعيد الحادي عشر للثورة "برنامج عمل" وبمعنى أن تصبح التوجيهات التي أدلى بها العقيد القذافي في ذلك الخطاب ملزمة للجهات التشريعية والتنفيذية في الجماهيرية، ومن ذلك البرنامج ما يلي :-

1- فتح الحدود أمام كل العرب.

2- اعتبار الأرض الليبية أرض كل العرب.

3- منح الجنسية الليبية لكل العرب.

4- اعتبار ليبيا دولة مواجهة.

ومنذ عام 1984م بدأت المؤتمرات الشعبية الأساسية تضع من ضمن بنود جدول أعمالها بندًا يتعلق بدراسة "نتائج زيارات العقيد معمر القذافي للبلدان الأجنبية" والتأكيد على تنفيذ ما ينتج عن تلك الزيارات من اتفاقات أو برامج، بل إن المؤتمرات الشعبية الأساسية أصدرت قرارًا جاء فيه بالنص "... تفوض جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية المفكر الثائر والقائد المعلم الأخ العقيد معمر القذافي بما يكفل دعم وإنجاح برامج العمل الثوري في الداخل والخارج ".[46] وكان ذلك بمناسبة اعتماد اللجان الثورية لبرنامج العمل الثوري في ملتقاها الخامس عام 1984م. وكل تلك الشواهد تشير إلى أن العقيد معمر القذافي قد أصبح المرجعية الرئيسية للقرارات الداخلية والخارجية في الجماهيرية الليبية،

ولكن بعض التساؤلات التي أثيرت حول مشروعية هذه المرجعية قد اضطرت المؤتمرات الشعبية لإصدار قرار بعنوان "إعلان عن وثيقة الشرعية الثورية" وذلك في عام 1990م. وقد جاء في هذا الإعلان، وذلك بعد ديباجة مطولة ما يلي :-

أ - تكون التوجيهات التي تصدر عن قائد الثورة ملزمة وواجبة التنفيذ.

ب- إن الشرعية الثورية لثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة وقائدها باعتبارها ثورة عالمية، وقائدها قائد أممي، لا تتوقف عند ليبيا، بل تتجاوزها للمتعطشين للحرية والثورة والانعتاق في أي مكان في العالم. وعليه فإن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية تؤكد على هذا الدور لقائد الثورة، ويثلج صدورها أن يتبنى قائد الثورة ومفكرها قضاياها في المحافل الدولية، وهو بهذا يأخذ القرارات التي يراها مناسبة بما يخدم مصلحة الشعب الليبي والأمة العربية ".

إن الإعلان عن وثيقة الشرعية الثورية في الجماهيرية الليبية والتي أعطت العقيد معمر القذافي صلاحيات الترشيد والتدخل لصالح الثورة، داخليًا وخارجيًا، لا تتعارض مع الرأي الذي يقول أن هناك مساحة من الممارسات السياسية المعمول بها في كل دول العالم. ومن هذه الممارسات هو اشتراك قطاعات مختلفة من المجتمع في صنع القرار السياسي في الدولة. فهناك رئيس الدولة، ورئيس وزراءها والوزراء المختصون بشئون وزاراتهم، وكذلك أعضاء السلطة التشريعية، والشخصيات العامة، ورجال الصحافة والإعلام، إضافة إلى المؤسسات المعتمدة مثل مجالس الدولة النوعية كمجلس الأمن القومي، ومراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية، كل تلك الأطراف مدعوة إلى المشاركة في صنع القرار السياسي.

ولكن يؤخذ على غالبية المؤسسات الشعبية في الجماهيرية الليبية عدم انخراطها بشكل صريح وواضح في بلورة الأفكار السياسية داخل الجماهيرية الليبية سواء كان ذلك على مستوى السياسة الداخلية أو على مستوى العلاقات الدولية، والسياسية الخارجية الليبية.

إن مؤتمر الشعب العام، وعلى الأخص أمانته العامة، واللجنة الشعبية العامة التي هي بمثابة مجلس الوزراء في الجماهيرية الليبية، لا تقوم هذه الجهات بواجبها التثقيفي والإعلامي المنوط بها تجاه جماهير المؤتمرات الشعبية.

وليس هناك لها تقليد متبع في شرح المبادرات والسياسات الليبية الداخلية أو الخارجية. ويهمنا على وجه الخصوص، السياسات الخارجية، والعلاقات الدولية. ولا يستطيع المتابع للشئون الليبية الخارجية أن يتعرف على أسلوب صنع واتخاذ القرار، وأسبابه وأهدافه، بل وقد لا يعلم المرء المتابع بالقرار إلا من خلال وسائل الإعلام الخارجية الدولية.

ويمكن تفسير هذا الأمر عن طريق وضع بعض الفروض والتي منها :-

1- عدم وجود رؤية واضحة أمام هذه الجهات تمكنها من وضع خطط محددة، في الشأن الليبي الخارجي.

2- الاتكال على جهة معينة في صنع القرار واتخاذه دون أن يكون لهذه الجهات أي رأي، ويكون دورها متعلق فقط بخطوات ما بعد ذلك.

3- عدم وجود شفافية في صنع القرار واتخاذه داخل الجماهيرية الليبية، وهو أمر يفسر عدم القدرة على إشراك أكبر قدر ممكن من الجهات التي تم ذكرها، إما لعدم الثقة بها، أو لعدم رغبة تلك الجهات في تحمل المسئولية.

الفصـــل الثـالث

وسائل العلاقات السياسيـة

- **المبحث الأول**: الوسائل العربية
- **المبحث الثاني**: الوسائل الليبية
  - **المطلب الأول**: البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية في الدول الأفريقية
  - **المطلب الثاني**: المعاهدات والاتفاقيات الليبية - الأفريقية
  - **المطلب الثالث**: الزيارات الرسمية للعقيد معمر القذافي للدول الأفريقية
  - **المطلب الرابع**: الجهود الليبية الموازية

    أولاً - تجمع دول الساحل والصحراء

    ثانيًا - الاتحاد الأفريقي

عندما ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات سياسية، فإنها تعمد إلى خلق مجموعة من الوسائل التي تمكنها من استمرار تلك العلاقات، وتمكنها من تمتينها والحفاظ عليها وتطويرها. ومنذ القدم لجأت الدول إلى اعتماد الوسائل الدبلوماسية مثل البعثات السياسية والسفارات، وإرسال القناصل والمبعوثين الساميين. كما إنه من وسائل العلاقات السياسية عقد الاتفاقيات والمعاهدات، وإصدار الإعلانات السياسية المعبرة عن النوايا. واستخدمت الدول حديثًا المؤتمرات الدولية، والزيارات الرسمية التي يقوم بها رؤساء الدول والحكومات لزملائهم رؤساء الدول والحكومات الأجنبية للتعبير عن مدى الارتباط والتعاون فيما بينهم، وبين حكوماتهم وشعوبهم.

وستتم في هذا الفصل دراسة الوسائل المعتمدة في العلاقات العربية – الأفريقية. ويحتوى الفصل على مبحثين، يتناول الأول منها على "الوسائل العربية" ويقصد بها الوسائل السياسية المعتمدة مثل البعثات الدبلوماسية والقنصلية، والمعاهدات والاتفاقيات السياسية، أما المبحث الثاني فيتناول "الوسائل الليبية" ويضم هذا المبحث أربعة مطالب، يتناول الأول منها دراسة حجم البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية في الخارج، وخاصة في الدول الأفريقية، ويتحدث المطلب الثاني عن الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الجماهيرية الليبية مع الدول الأفريقية في سبيل تعزيز علاقاتها السياسية مع تلك الدول، أما المطلب الثالث فيتناول زيارات العقيد معمر القذافي للدول الأفريقية كوسيلة من وسائل الجماهيرية الليبية في التعبير عن عمق العلاقات الليبية – الأفريقية، أما المطلب الرابع فيتناول ما أطلق عليه "الجهود الليبية الموازية" وفيه حديث عن دور الجماهيرية الليبية في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء ودورها في تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى مرحلة جديدة تحت اسم "الإتحاد الأفريقي".

المبحث الأول

الوسائل العربية

لقد تباينت الدول في الوسائل المتاحة لها لتحقيق أهدافها الخارجية فهناك دول ذات إمكانات مادية ومعنوية واسعة، بينما دول أخرى ذات إمكانات متواضعة، ومع ذلك فإن جميع الدول دون استثناء تحاول استخدام كافة الوسائل الممكنة لخدمة أهدافها في البيئة الدولية.

والدول العربية تتفاوت كثيرًا في الإمكانات المتاحة لها دوليًا، فهي تتفاوت من حيث القدرات المادية، والقدرات البشرية، والقدرات الفنية ولكنها جميعًا تلجأ إلى ما يتوفر لديها من وسائل كي تعمق علاقاتها الدولية، ومنها علاقاتها مع الدول الأفريقية.

والوسائل المعتمدة، والتي نرى التركيز عليها في هذا المبحث هي الوسائل الدبلوماسية، والتي تشمل البعثات الدبلوماسية، والاتفاقيات والمعاهدات السياسية، والمؤتمرات والزيارات التي يقوم بها رؤساء الدول والحكومات العربية إلى الدول الأفريقية.

ومن حيث المبدأ، فإنه يمكن ملاحظة أن الدول العربية تختلف اختلافًا كبيرًا في عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية التي تمتلكها في الدول الأفريقية. ونتيجة لذلك، فإن مؤتمر القمة العربي –الأفريقي الذي انعقد في مدينة القاهرة في شهر مارس 1977م أكد على ضرورة زيادة البعثات الدبلوماسية والقنصلية العربية في القارة الأفريقية وزيادة البعثات الدبلوماسية والقنصلية للدول الأفريقية في العالم العربي، حيث لوحظ أن بعض الدول العربية لا يوجد لها تمثيل سياسي في أي بلد أفريقي، وبعض الدول الأفريقية لا يوجد لها تمثيل كذلك في أي بلد عربي.

وفي تقرير عن التعاون العربي – الأفريقي صادر في الجماهيرية الليبية في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، يتضح أن مصر هي صاحبة أكبر عدد من البعثات السياسية في القارة الأفريقية حيث يوجد لها سبع وثلاثون بعثة في القارة الأفريقية كلها، تليها الجزائر التي تتمتع بوجود أحدى وثلاثين بعثة ثم تونس ويوجد لها سبع وعشرون بعثة ثم الجماهيرية الليبية ولها خمسة وعشرون بعثة دبلوماسية على مستوى القارة الأفريقية بكاملها. وبحسب هذا التقرير فإن المغرب لها تسع عشرة بعثة والمملكة العربية السعودية خمس عشرة بعثة أما الأردن والإمارات العربية فلا يوجد لها سوى بعثة واحدة لكل منهما في القارة الأفريقية. (47)

إن كثيرًا من الدول العربية تتردد في إنشاء بعثات دبلوماسية وقنصلية في كثير من الدول الأفريقية لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية.

فمن حيث الأسباب السياسية، نجد أن بعض الدول العربية لا ترى جدوى سياسية يمكن أن تستفيد منها في حالة إقامة سفارات وقنصليات في بعض الدول الأفريقية البعيدة جغرافيًا، والقليلة الفعالية.

فدول أفريقية مثل مملكة سوازيلاند وليسوتو وسيشل وساوتومي وبرنسيب والتوجو وبنين وغينيا بيساو ورواندا وبوروندي وغامبيا وموريشيوس قليلة السكان، صغيرة المساحات، ولا تستوعب تمثيلاً عربيًا كاملاً، ويكفي أن تكون بها سفارات بعض الدول العربية لرعاية شئون العرب هناك. كما أن النواحي الاقتصادية تلعب دورًا هامًا في مسألة التمثيل السياسي، فإن اقتصاديات عدد كبير من الدول العربية لا تتحمل أن يكون لها بعثات سياسية وقنصلية في جميع دول هذه القارة الكبيرة. إن هناك تكاليف باهظة يتطلبها أمر إقامة البعثات السياسية والقنصلية الخارجية، إضافة إلى الهواجس الأمنية

والصحية التي تجعل كثيراً من الدول العربية تتردد في إقامة بعثات دائمة في عدد من الدول الأفريقية. إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في عدد من الدول الأفريقية هي من الأسباب الرئيسية التي تبديها الحكومات العربية عندما يطلب إليها توسيع تمثيلها في الدول الأفريقية. إن عدم وجود بعثات دائمة لا يعني عدم وجود تمثيل وعلاقات سياسية، ويذكر أحد الباحثين أن جميع الدول العربية لها تمثيل دبلوماسي بشكل أو بآخر مع جميع الدول الأفريقية. (48)

وهناك بالإضافة إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية كوسيلة من الوسائل في العلاقات العربية –الأفريقية، وسيلة أخرى تتمثل في الاتفاقيات التي تعقدها الدول العربية مع الدول الأفريقية في شتى المجالات، خاصة تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها الدول العربية مع الدول الأفريقية المجاورة، والتي تعبر عن الصداقة وحسن الجوار. كما إن الدول العربية تقوم بتوقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون الفني والثقافي مع الدول الأفريقية، وهي جميعًا تصب في خانة الوسائل لدعم العلاقات السياسية بين العالم العربي والقارة الأفريقية.

وتعتبرالزيارات المتبادلة بين رؤساء الدول العربية والأفريقية من الوسائل الناجحة في دعم العلاقات العربية – الأفريقية. ولكن يلاحظ أن أكثر العواصم العربية استقبالاً للرؤساء الأفارقة هي عواصم الدول العربية الأفريقية مثل الخرطوم والقاهرة وطرابلس وتونس والرباط والجزائر، بينما يندر أن يزور رئيس دولة أفريقية دولة مشرقية مثل العراق وسوريا ولبنان.

وترتبط زيارات الرؤساء الأفارقة للمملكة العربية السعودية بمواسم الحج والعمرة. أما بالنسبة لقيام الرؤساء العرب بزيارات الدول الأفريقية، فهو أمر قليل الحدوث.

ويلاحظ أن رؤساء الدول العربية الأفريقية هم عادة الذين يقومون بزيارات سريعة لعواصم بعض الدول الأفريقية مثل رئيس جمهورية مصر والجزائر والملك المغربي.

ومع ذلك، فإن اللقاءات التي تتم على مستوى رؤساء الدول العربية والأفريقية في المؤتمرات الدولية تلعب دورًا مهما في تمتين العلاقات العربية – الأفريقية.

المبحث الثاني
الوسائل الليبية

تم الحديث في المبحث الأول من هذا الفصل عن الوسائل العربية المستخدمة بشكل عام في علاقات الدول العربية بالدول الأفريقية. ويجب الاعتراف بأن مسألة تحديد هذه الوسائل لهذا العدد من الدول يعتبر من الأمور الصعبة، ذلك أن البعثات الدبلوماسية والاتفاقيات والمعاهدات، والزيارات التي يقوم بها رؤساء الدول والحكومات العربية وهي بالكثرة والتنوع ما يعجز المرء عن متابعته بالدقة المطلوبة.

وهذا المبحث يتناول بشيء من التفصيل الوسائل الليبية في علاقات الجماهيرية الليبية بالدول الأفريقية. وقد حرصنا على أن يشتمل هذا المبحث أهم تلك الوسائل والتي وصفنا كلاً منها في مطلب وعلى النحو التالي :-

المطلب الأول
البعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية في الدول الأفريقية

يعتبر أمر تبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية مابين الدول المختلفة من أهم علامات تحسن العلاقات، ودليل على الاهتمام بتمتين تلك العلاقات، والحفاظ عليها وتطويرها. كما أن انتشار بعثات دولة ما في عدد كبير من الدول الأجنبية هو تعبير على سعة المصالح التي تتمتع بها تلك الدولة في العالم، وهو تعبير كذلك على الحضور الدولي والحيوية السياسية.

والجماهيرية الليبية تتميز في هذا الشأن بما تتميز به الدول النامية، وأهم تلك المميزات، أن مصالحها الخارجية مصالح إقليمية وليست دولية، كما أن إمكانياتها ومقدرتها محدودة ماليًا وبشريًا – كي تفتح السفارات، وتقيم القنصليات في عدد كبير من عواصم ومدن العالم الذي يتمتع اليوم بوجود أكثر من مائة وتسعين دولة، ناهيك عن المدن الكبرى المهمة اقتصاديًا وثقافيًا وتكنولوجيًا وعسكريًا، والتي تستحق بدورها إقامة البعثات القنصلية بها.

وعندما قامت الثورة في ليبيا عام 1969م، كانت هناك محاولة مجلس قيادة الثورة لإقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية مع أكبر عدد ممكن من الدول في العالم، وذلك لرغبة قادة الثورة في كسب المكانة الدولية والاعتراف بالثورة، ومن أجل أغراض اقتصادية وعسكرية وغيرها، وكان من المفيد التركيز على ثلاث دوائر، هي الدائرة العربية، ثم الدائرة الإفريقية والدائرة الآسيوية، إضافة إلى الأهمية التي يجب أن توليها الثورة لعلاقاتها مع الدول الأوروبية. ولهذا فإن الدبلوماسية الليبية توسعت في تلك الدوائر المختلفة فتم افتتاح سفارات ليبية في كافة الدول العربية، وكثير من الدول الأفريقية والأسيوية، إضافة إلى دعم السفارات الليبية في القارة الأوروبية مع عدم إهمال القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

وعندما ننظر إلى عدد البعثات الليبية في الخارج، نلاحظ الملاحظات التالية:-(49)

أولاً : هناك بعثات دبلوماسية ليبية في جميع عواصم الدول العربية، إضافة إلى عدد من القنصليات العامة في بعض المدن العربية وهي الإسكندرية والدار البيضاء وجدة وعنابة.

ثانيـًا: هناك بعثات دبلوماسية في جميع العواصم الأفريقية، إضافة إلى قنصليتين عامتين في كل من فايا في تشاد وأغاديس في النيجر.

ثالثـًا: هناك ست عشرة بعثة دبلوماسية في أوروبا الغربية، وتسعة بعثات دبلوماسية في ما كان يعرف بأوروبا الشرقية، بما في ذلك الدول حديثة المنشأ نسبياً مثل البوسنة والهرسك، و التشيك وسلوفاكيا. إضافة إلى وجود عدد من القنصليات العامة في عدد من المدن الأوروبية كميلانو.

رابعـًا : هناك إحدى وعشرون بعثة دبلوماسية ليبية في دول قارة آسيا، بما فيها الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي السابق مثل كازاخستان وتركمستان.

خامسًا: وهناك تسع بعثات دبلوماسية في أمريكا اللاتينية، كما يوجد للجماهيرية الليبية تمثيل دبلوماسي في كندا وأستراليا.

وعند تحليل هذه المعطيات، نجد أن الجماهيرية الليبية قد استطاعت رغم كل الظروف أن تقيم علاقات دبلوماسية مع عدد كبير من الدول، وأن تحظى بحضور فاعل في كل قارات العالم، وخصت العالمين العربي والأفريقي بتغطية دبلوماسية كاملة، وبحيث إنه لا توجد دولة عربية أو أفريقية إلا وبها تمثيل دبلوماسي ليبي ما .

وعند حساب عدد البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، نجد أن أكثر من 50٪ منها توجد بالعواصم العربية الأفريقية، وأن القارة الأفريقية لوحدها تستحوذ على أكبر عدد من البعثات الليبية مقارنة بأية قارة أخرى، إذ توجد بها ما يقرب من خمسين بعثة، الأمر الذي يدل على اهتمام القيادة الليبية بهذه القارة ودولها.

ويلاحظ أن الجماهيرية الليبية كانت تتحفظ في السابق – أي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي –عن إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول الأفريقية التي كانت تعتبرها دولاً ذات علاقات خاصة بالدول الامبريالية، مثل زائير (الكونغو الديمقراطي) وساحل العاج، وكوت دي فوار وليبيريا، كما أن الجماهيرية الليبية كانت تتحفظ في علاقاتها

الأفريقية مع الدول ذات العلاقات الحميمة مع إسرائيل. ولكن هذه التحفظات قد اختفت الآن، وذلك بعد تغير الأنظمة في بعض الدول الأفريقية مثل دولتي الكونغو الديمقراطي وليبيريا، وكذلك بسبب بروز مشكلة لوكربي والموقف الأفريقي الإيجابي من النزاع الليبي – الغربي.

وقد ألحقنا بهذا المطلب عددًا من الجداول التي توضح مكاتب الإخوة والمكاتب الشعبية الليبية في القارة الأفريقية بصفة عامة، وقنصليات الجماهيرية الليبية في بعض المدن العربية والأفريقية، كما أن هناك جداول تتعلق بالسفارات الأفريقية المقيمة وغير المقيمة بالجماهيرية الليبية، وذلك من أجل إطلاع القارئ وفائدته.

جدول رقم (1)

مكاتب الأخوة والمكاتب الشعبية الليبية في أفريقيا

1	مكتب الإخوة في الرباط	24	المكتب الشعبي غينيا – كوناكري
2	مكتب الإخوة في موريتانيا	25	المكتب الشعبي رواندا
3	مكتب الإخوة بالجزائر	26	المكتب الشعبي بنين
4	المندوبية العامة بتونس	27	المكتب الشعبي النيجر
5	مكتب المتابعة في القاهرة	28	المكتب الشعبي غينيا – بيساو
6	مكتب الإخوة في الخرطوم	29	المكتب الشعبي غامبيا
7	مكتب الإخوة في جيبوتي	30	المكتب الشعبي كينيا
8	مكتب الإخوة الصومال	31	المكتب الشعبي تشاد
9	مكتب الإخوة في اريتريا	32	المكتب الشعبي ساحل العاج "كوت دي فوار"
10	مكتب الإخوة في جزر القمر	33	المكتب الشعبي الكونغو الديمقراطية
11	المكتب الشعبي غانا	34	المكتب الشعبي جنوب أفريقيا
12	المكتب الشعبي تنزانيا	35	المكتب الشعبي السنغال
13	المكتب الشعبي أفريقيا الوسطى	36	المكتب الشعبي الجابون

14	المكتب الشعبي زامبيا	37	المكتب الشعبي أثيوبيا
15	المكتب الشعبي بوركينافاسو	38	المكتب الشعبي ليبيريا
16	المكتب الشعبي موزمبيق	39	المكتب الشعبي ناميبيا
17	المكتب الشعبي التوجو	40	المكتب الشعبي الكاميرون
18	المكتب الشعبي مدغشقر	41	المكتب الشعبي نيجيريا
19	المكتب الشعبي زيمبابوي	42	المكتب الشعبي سيراليون
20	المكتب الشعبي مالي	43	المكتب الشعبي بوروندي
21	المكتب الشعبي بوتسوانا	44	المكتب الشعبي مالاوي
22	المكتب الشعبي الكونغو برازافيل	45	المكتب الشعبي ليسوتو
23	المكتب الشعبي أوغندا		

جدول رقم (2)

دول أفريقية ليس للجماهيرية الليبية مكاتب شعبية بها

ر.م	اسم الدولة
1	الرأس الأخضر
2	موريشوس
3	السيشل
4	وساوتومي وبرنسيب
5	أنجولا
6	غينيا – الاستوائية
7	سوازيلاند

جدول رقم (3)

القنصليات العربية الليبية في أفريقيا

ر.م	اسم المدينة	مستوى التمثيل
1	تونس – تونس	قنصلية عامة
2	صفاقس – تونس	" " "
3	الإسكندرية	" " "
4	فايا – تشاد	" " "
5	أغاديس – النيجر	" " "
6	الدار البيضاء – المغرب	" " "
7	الفاشر – السودان	" " "

جدول رقم (4)

القنصليات الأفريقية بالجماهيرية الليبية

ر.م	اسم المدينة	مستوى التمثيل
1	تشاد	قنصلية عامة – سبها
2	النيجر	قنصلية عامة – سبها
3	تونس	قنصلية عامة – طرابلس
4	تونس	قنصلية عامة – بنغازي
5	مصر	قنصلية عامة – بنغازي
6	المغرب	قنصلية عامة – طرابلس
7	الجزائر	قنصلية عامة – طرابلس
8	السودان	قنصلية عامة – بنغازي

الجدول رقم (5)

سفارات الدول الأفريقية المعتمدة لدى الجماهيرية العظمى

1	موريتانيا	16	السنغال
2	المغرب	17	غانا
3	الجزائر	18	ليبيري
4	تونس	19	ساحل العاج " كوت دي فوار "
5	مصر	20	جنوب أفريقيا
6	السودان	21	جزر القمر
7	الصومال	22	زيمبابوي
8	تشاد	23	مالاوي
9	النيجر	24	سيراليون
10	مالي	25	مملكة ليسوتو
11	بوروندي	26	بنين
12	الكونغو الديمقراطية	27	أوغندا
13	بوركينافاسو	28	نيجيريا
14	غينيا – كوناكري	29	التوجو
15	أريتريا		

الجدول رقم (6)

الدول الأفريقية التي لها تمثيل غير مقيم بالجماهيرية الليبية

ر.م	اسم الدولة	مقر البعثة
1	أنجولا	الجزائر
2	زامبيا	أديس أبابا
3	موزمبيق	القاهرة
4	جيبوتي	القاهرة
5	غينيا – بيساو	الجزائر
6	مدغشقر	الجزائر
7	تنزانيا	القاهرة
8	الكاميرون	الجزائر

الجدول رقم (7)

دول أفريقية ليس لها سفارات بالجماهيرية الليبية

ر.م	اسم الدولة	ر.م	اسم الدولة
1	كينيا	7	غامبيا
2	أثيوبيا	8	ساوتومي وبرنسيب
3	بوتسوانا	9	الكونغو برازافيل
4	سوازيلاند	10	غينيا الاستوائية
5	ناميبيا	11	رواند
6	الرأس الأخضر		

المطلب الثاني
المعاهدات والاتفاقيات الليبية - الأفريقية

عندما قامت الثورة الليبية عام 1969م كانت حكومة الثورة تواقة للدخول في علاقات دولية واسعة، فقامت بالتوقيع على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفي مختلف المجالات الاقتصادية والتعاون الفني والثقافي وغيرها.

وقد قامت الجماهيرية الليبية بتوقيع عدد من المعاهدات والاتفاقيات مع عدد من الدول الأفريقية بغرض تمتين العلاقات الليبية – الأفريقية .

ولقد سارعت الجماهيرية الليبية بالتوقيع على اتفاقية صداقة وحسن جوار مع النيجر في عام 1971م، وفي عام 1972م وقعت الدولتان اتفاقيتين إحداهما بشأن النقل الجوي المنتظم بين ليبيا والنيجر والأخرى بشأن تشكيل لجنة وزارية عليا مشتركة للإشراف على سير العلاقات بينهما. كما قامت الدولتان بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات عام 1975م منها اتفاقية بإنشاء شركة مشتركة لتنمية وتسويق الإنتاج الزراعي، واتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والفني واتفاقية ثقافية.

وتعتبر جمهورية أفريقيا الوسطى من أولى الدول الأفريقية التي دخلت معها الجماهيرية الليبية في علاقات دولية متميزة، وبرغم البعد الجغرافي بين الدولتين إلا أنهما وقعتا معاهدة صداقة وتعاون في عام 1972م، كما وقعتا اتفاقية تجارية، واتفاقية خاصة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. وفي عام 1977م وقعت ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى عدداً من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والثقافي. كما وقعت ليبيا وفولتا العليا (بوركينافاسو حاليًا) اتفاقية للتعاون الفني عام 1972م.

وقد شهدت العلاقات الليبية – الأوغندية مراحل عديدة، وتوصلت الدولتان إلى توقيع عدد من الاتفاقيات، منها اتفاقية اقتصادية وتعاون فني عام 1975م، ووقعت الدولتان اتفاقية مساعدة مالية واتفاقية لإنشاء شركة قابضة. وفي عام 1989م قامت الجماهيرية الليبية وأوغندا بتوقيع اتفاقية حول الترتيبات المصرفية بين مصرف ليبيا المركزي ومصرف أوغندا، ووقعتا كذلك اتفاقية بشأن إعادة جدولة الديون الأوغندية الخاصة بالجماهيرية الليبية.

وتعتبر تشاد الجارة الجنوبية للجماهيرية الليبية من أكثر الدول الأفريقية تأثرًا بالعلاقات الليبية – الأفريقية. وكانت ليبيا قبل الثورة قد وقعت مع تشاد في عام 1967م معاهدة صداقة وحسن جوار.

وقد جددت هذه المعاهدة في عهد الثورة الليبية، فوقعت الدولتان اتفاقية الصداقة والتعاون في عام 1973م. وفي عام 1975م وقعت عدد من الاتفاقيات التشادية الليبية في الاقتصاد والتعاون الفني والثقافي، كما وقعت اتفاقية قرض منحته الجماهيرية الليبية إلى تشاد.

وقد وقعت الجماهيرية الليبية مجموعة اتفاقيات مع مالي في الشئون الاقتصادية والفنية والثقافية، عام 1973م كما وقعت الدولتان اتفاقية لإنشاء شركة ليبية مالية لتربية المواشي عام 1975م. وفي عام 1973م وقعت الجماهيرية الليبية معاهدة صداقة وتعاون واتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع بوروندي، وفي عام 1976م وقعت الدولتان اتفاقية لإنشاء شركة قابضة، وكونتا لجنة وزارية مشتركة للإشراف على سير العلاقات بينهما.

وفي عام 1973م قامت الجماهيرية الليبية بتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وفني مع الكونغو الشعبية، ووقعت الدولتان في عام 1976م اتفاقية لإنشاء شركة مشتركة لإنتاج وتصنيع الأخشاب.

هذا وقد قامت الجماهيرية الليبية كذلك بتوقيع عدد من المعاهدات والاتفاقيات مع التوجووالجابون ومدغشقروغيرها من الدول الأفريقية.

ومن أهم تلك الاتفاقيات والمعاهدات، معاهدة الدفاع المشترك مع غينيا – كوناكري، واتفاقيات التعاون الفني والاقتصادي، واتفاقيات فنية، واتفاقيات بشأن إنشاء شركات مشتركة للتنمية والتصنيع الزراعي، وشركات أخرى، وتم ذلك خلال الأعوام 1976، 1977، 1979م. كما وقعت الجماهيرية الليبية اتفاقيات متعددة الأغراض مع رواندا، وأهم هذه الاتفاقيات، اتفاقية التعاون العسكري التي وقعت عام 1979م، وتم كذلك توقيع عدد من الاتفاقيات الليبية مع ليسوتو وليبيريا وزائير (الكونغو الديمقراطي الآن) وغامبيا، والتي وقعت معها الجماهيرية الليبية معاهدة الصداقة والتعاون عام 1976م واتفاقية لإنشاء مؤسسة للنقل العام للركاب. كما وقعت الجماهيرية الليبية عدة اتفاقيات مختلفة المجالات والأغراض مع غينيا-بيساو وسيراليون والكاميرون وأنجولا الشعبية وغينيا الاستوائية وبنين.

كما وقعت الجماهيرية الليبية والسنغال اتفاقية تعاون فني واقتصادي ومالي، وفعلت الأمر ذاته مع موزمبيق خلال الأعوام 1977 ، 1979م، وفي عام 2000م قامت الجماهيرية الليبية بتوقيع اتفاقية مع مالاوي بشأن تشجيع وضمان الاستثمار بين الدولتين.

ويلاحظ هنا أن الجماهيرية الليبية قد قامت بتوقيع عدد كبير نسبيًا من الاتفاقيات مع حوالي ست وعشرين دولة أفريقية، وإن هذه الاتفاقيات قد تنوعت في أغراضها ومجالاتها، ومنها الاقتصادية والفنية والمالية والثقافية والعسكرية

ويهمنا هنا تحليل بعض المعاهدات والاتفاقيات، وخاصة معاهدات الصداقة والتعاون التي وقعتها مع كل من النيجر وأفريقيا الوسطى وتشاد وبوروندي وغامبيا،

ومعاهدة الدفاع المشترك مع غينيا – كوناكري واتفاقية التعاون العسكري مع رواندا لما لهذه المعاهدات والاتفاقيات من انعكاسات ودوافع سياسية محددة.

لقد أشارت اتفاقية الصداقة وحسن الجوار التي وقعتها الجماهيرية الليبية مع النيجر – وعلى سبيل المثال – في ديباجتها إلى حسن العلاقات الطبيعية بين الدولتين، وما يربط شعبيهما من أواصر جغرافية وروحية. وإن لهما رغبة في تقوية العلاقات في جميع المجالات ذات الصالح المشترك. وإن البلدين يقيمان علاقاتهما على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية، وقد احتوت الاتفاقية على تسع مواد أكدت في مجملها على الرغبة في دعم العلاقات الأخوية بين الدولتين، عن طريق التشاور، وتنسيق وجهات النظر السياسية بينهما بما يتلاءم ومصالحهما المشتركة وذلك كما جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية. كما أشارت الاتفاقية ذاتها في المادة السادسة إلى تعهد الطرفين بالعمل على حل المشاكل بالطرق السلمية وفقًا لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وقد جاء في الاتفاقية أنها تسري لمدة عشرين عامًا، وتتجدد تلقائيًا ما لم يصدر عن أحد الطرفين رغبة في إنهائها .

كما أن الجماهيرية الليبية وقعت معاهدة الدفاع المشترك مع غينيا - كوناكري عام 1975م. وقد احتوت هذه المعاهدة على ديباجة قصيرة وسبع مواد عبرت عن رغبة البلدين في بذل جهودهما المشتركة لتنمية العلاقات بينهما في جميع المجالات، وإنهما سيقومان بالتشاور في القضايا الدولية، وخاصة ما يتعلق منها بالقضايا الأفريقية، والبلدان العربية والإسلامية. وقد جاء في المادة الثالثة من المعاهدة إن الطرفين يعتبران أن الاعتداء على أي منهما يعتبر اعتداء على الآخر، ويلتزم كل منهما بوضع كافة إمكانياته للوقوف ضد أي اعتداء على الطرف الآخر. وأشارت المادة الرابعة إلى أن الطرفين يتعهدان بعدم الانضمام

إلى أي حلف أو معاهدة عسكرية من شأنها أن تضر بمصلحة الطرف الآخر، وأنهما سيعملان على دعم كل منهما للآخر في مجال الدفاع. وقد تقرر لهذه المعاهدة أن تسري لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيًا ما لم يرغب أي من الطرفين في إنهائها. (50)

والحقيقة أن الجماهيرية لم تدخل في معاهدات دفاع مشترك مع أي دولة أفريقية سوي غينيا - كوناكري ورواندا، وهما دولتان بعيدتان جغرافيًا عن الجماهيرية الليبية. ويلاحظ أن دخول الجماهيرية الليبية في معاهدة الدفاع المشترك مع غينيا - كوناكري جاء مبكرًا الأمر الذي يدل على مدى رغبة القيادة الليبية في الحضور السياسي في القارة الأفريقية. كما أن الجماهيرية الليبية وقعت في عام 1975م اتفاقية تعاون عسكري مع رواندا. وقد احتوت تلك الاتفاقية على ديباجة قصيرة وتسع مواد، أكدت على الاحترام المتبادل بين الدولتين، وقد نصت المادة الثانية على اعتبار الطرفين أن أي اعتداء على أي منهما هو اعتداء على الطرف الآخر، ويلتزم كل منهما بوضع كافة إمكانياته للوقوف ضد أي اعتداء على الطرف الآخر، كما تتعهد الدولتان بعدم السماح بتمركز أية قوات أجنبية معادية في أراضيهما، أو القيام بأية نشاطات معادية لأي منهما في أراضي الدولة الأخرى.

ويلاحظ هنا إنه لا توجد حدود جغرافية مشتركة بين الجماهيرية الليبية وكل من غينيا - كوناكري ورواندا، وإنه لا معنى للقول في الاتفاقية مع رواندا مثلاً بأن الدولتين تتعهدان بعدم السماح بتمركز أية قوات معادية في أراضيهما أو القيام بأية نشاطات معادية لأي منهما، إلا أذا اعتبرنا ذلك الأمر يتعلق بالتواجد الليبي-التنزاني في أوغندا.

وقد التزمت الجماهيرية الليبية بتدريب وتأهيل أفراد القوات المسلحة الرواندية، وتجهيزها بالمعدات العسكرية، كما أشارت الاتفاقية إلى مسائل أخرى مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية والعسكرية، ونصت كذلك على عدم الانضمام إلى الأحلاف والمعاهدات العسكرية المضرة بمصالح الطرف الآخر.

وإلى جانب هذه المعاهدات والاتفاقيات واللجان المشتركة التي أقامتها الجماهيرية الليبية مع الدول الأفريقية نجد أنها قد عملت على الاستفادة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المختلفة والتي تشترك فيها عدد من الدول الأفريقية وغير الأفريقية.

هذا فيما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات الليبية مع الدول الأفريقية، وسيتم في المطلب الثاني دراسة المطلب المتعلق بزيارات العقيد معمر القذافي للدول الأفريقية .

المطلب الثالث

الزيارات الرسمية للعقيد معمر القذافي للدول الأفريقية

لقد بدأت القيادة الليبية اتصالاتها مع القادة الأفارقة مبكرًا، فقد زار ليبيا وفي الأعوام الأولى للثورة كل من ديوري هاماني رئيس النيجر، الذي وقع مع العقيد معمر القذافي معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون عام 1971م. كما زار ليبيا جان بيدل بوكاسا إمبراطور أفريقيا الوسطى في العام ذاته، وزار ليبيا كذلك فرانسوا تومبلاي رئيس تشاد عام 1972م، كما قام بزيارة ليبيا عام 1973م الرئيس أياديما رئيس جمهورية التوجو. وقد شهدت الجماهيرية الليبية في السنوات الممتدة من عام 1973م وحتى عام 2003م عديد من الزيارات الرسمية التي قام بها عدد كبير من رؤساء الدول الأفريقية في مناسبات مختلفة.

ولكن الحديث في هذا المطلب يتعلق بالزيارات التي قام بها العقيد معمر القذافي إلى عدد من الدول الأفريقية، رغبة منه في التعرف المباشر على أحوال تلك الدول وأحوال شعوبها، ورغبة في التعرف على قادة تلك الدول وزعمائها .

وخلال الفترة الممتدة من عام 1974م، وهي السنة التي زار فيها العقيد القذافي أول بلد أفريقي، وحتى عام 2003م فإن العقيد معمر القذافي قام بسلسلة من الزيارات الرسمية الأفريقية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:- [51]

جدول رقم (8)

الزيارات الرسمية للعقيد معمر القذافي لأفريقيا

اسم الدولة	تاريخ الزيارة	اسم الدولة	تاريخ الزيارة
أوغندا	1974	نيجيريا	1996
تشاد	1974	تشاد	1998
النيجر	1974	تشاد	2000
أفريقيا الوسطى	1976	بوركينافاسو	2000
توجو	1977	غانا	2000
النيجر	1978	توجو	2000
تشاد	1981	بنين	2000
أثيوبيا	1981	نيجيريا	2001
بوركينافاسو	1983	أوغندا	2001
بوروندي	1985	زامبيا	2001
رواندا	1985	زمبابوي	2001
السنغال	1985	جنوب أفريقيا	2002
غانا	1985	موزمبيق	2002
بوركينافاسو	1985	سوازيلاند	2002
أثيوبيا	1986	مالاوي	2002
أوغندا	1990		
النيجر	1996		

ويمكن ملاحظة بعض الملاحظات الهامة حول جدول زيارات العقيد معمر القذافي للدول الأفريقية، ومن ذلك :-

أولاً: العقيد معمر القذافي بدأ يتعرف عن قرب بأحوال الدول الأفريقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد سنين قليلة من قيام الثورة وتوليه السلطة في البلاد، وخصص الدول المجاورة للجماهيرية الليبية، وهي تشاد والنيجر بأولى زياراته لأسباب سياسة واستراتيجية هامة.

ثانيًا: إن الزيارات التي تمت منذ عام 1974م وحتى الاعتداءات الأمريكية على مدينتي بنغازي وطرابلس في شهر أبريل 1986م كانت تخصص في معظمها للدول الأفريقية ذات العلاقات السياسية الوطيدة مع الجماهيرية الليبية مثل أفريقا الوسطى وأوغندا وأثيوبيا وفولتا العليا (بوركينافاسو حاليًا)، ورواندا وبوروندي.

ثالثًا: لقد أدت المواجهات التي حصلت نتيجة قضية لوكربي إلى أن يوسع العقيد القذافي من جغرافية زياراته، فتمت زيارة عدد من الدول البعيدة نسبياً مثل نيجيريا وزامبيا وزيمبابوي وموزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند ومالاوي.

وتتسم غالبية زيارات العقيد معمر القذافي للدول الأفريقية بأنها زيارات تعبئة سياسية ضد الغرب، ويصاحبها كثير من الضجيج الإعلامي، خاصة على المستوى المحلي. كما أن العقيد القذافي كثيرًا ما يستغل وجوده في هذه الدول الأفريقية من أجل العمل على لقاء الفعاليات السياسية والقيادات الاجتماعية والدينية والشبابية كي يلقي عليها الخطب التحريضية مثل الخطاب الذي ألقاه في زيارته للتوجو عام 1977م وقال فيه: "... إلى متى يعيش الإنسان الأفريقي في الكوخ والغابة مع أن أفريقيا هي من أغنى قارات العالم؟ ومن الذي جعل الإنسان الأفريقي يعيش في الأدغال وفي الأكواخ حتى اليوم". (52)

كما أن العقيد القذافي، وفي زيارة له للنيجر عام 1978م قال: "إن الجماهيرية الليبية التي تحتل مكانـًا إستراتيجيًا في القارة الأفريقية، وتعتبر الباب الكبير لأفريقيا من الشمال، والتي تمتلك الإمكانيات المادية التي تستطيع أن تؤثر في مجرى الأحداث العالمية، والتي تتزعم حضارة جديدة يبشر بها الكتاب الأخضر، والتي ترتبط بعلاقات كبرى مع معظم المجموعة الدولية... تضع كل إمكانياتها تحت تصرف الشعب الفلسطيني والشعوب في جنوب أفريقيا التي تقاتل ضد العنصرية في زيمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا، كما إنها تضع إمكانياتها الاقتصادية في خدمة الاقتصاد الأفريقي". (53)

والسمة التحريضية لخطابات العقيد القذافي تتضح أكثر في خطاب له ألقاه في زيارة له لبوروندي عام 1985م حيث قال في حفل عشاء أقيم تكريمًا له ".. إننا نتوجه إلى شعبنا الأفريقي في زائير لأن يحذو حذو الشعب السوداني في الإطاحة بنظام العميل القذر موبوتو. إن هذا ليس تدخلاً من طرفنا في شئون الغير، ولكن هذه الأنظمة هي أولاً أنظمة أفريقية، ثم إن سياساتها الموالية للصهيونية شكلت خطرًا علينا وعلى قارتنا الأفريقية، ونحن في مواجهة هذا الخرق الذي حققته الصهيونية في قلب أفريقيا". (54)

ولم يتوقف العقيد القذافي عن تحريض شعوب الدول الأفريقية التي يزور دولها على معاداة الإمبريالية الغربية، ودعوتها للتمسك بدينها الإسلامي والشخصية الأفريقية.

وخلال هذه الزيارات التي قام بها العقيد القذافي للدول الأفريقية، كانت هناك بعض البيانات والإعلانات التي تم توقيعها بين الجماهيرية الليبية وتلك الدول، وكانت هذه الزيارات مناسبة للعقيد القذافي لإثارة كثير من القضايا السياسية والأمنية مع زعماء تلك الدول، ومن أهم تلك المسائل المثارة :-

1- إدانة الارتباطات السياسية بالعدو الصهيوني والإمبريالية الغربية.

2- المناداة بأن تتخلص القارة الأفريقية من القواعد الأجنبية.

3- المناداة بتعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

4- المناداة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة ما يتعلق بحق النقض في مجلس الأمن.

5- المناداة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

6- وكانت زيارات العقيد القذافي مناسبة للدعوة إلى تحرير المناطق المستعمرة في القارة الأفريقية مثل جزر الماديرا التابعة للبرتغال، وجزيرة رينيون التابعة لفرنسا، وجزر البيرا التابعة لبريطانية.

المطلب الرابع
الجهود الليبية الموازية

يجوز القول أن الجماهيرية الليبية، وفي سبيل دعم علاقاتها الأفريقية وتفعيل سياستها الخارجية قد اتخذت أساليب إضافية، وهي ما أسميه هنا بالجهود الليبية الموازية، والمقصود بذلك سعي الجماهيرية الليبية لإقامة تجمع دول الساحل والصحراء، والدعوة الملحة لتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي. وسيتم تناول هاتين القضيتين في التحليل التالي :-

أولاً : تجمع دول الساحل والصحراء

إن المعاهدة المنشئة لتجمع دول الساحل والصحراء تفيد أن هذا التجمع هو عبارة عن جماعة من الدول تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أوضحتها المادة الأولى من المعاهدة، وهذه الأهداف حددت على النحو التالي:-

1- إقامة إتحاد اقتصادي شامل.

2- إزالة العوائق التي تحول دون الوحدة وذلك عن طريق :-

أ - تسهيل حركة الأشخاص ورؤوس الأموال.

ب- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .

ج - حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات.

3- تشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.

4- زيادة وسائل النقل المختلفة بين الدول الأعضاء.

5- إعطاء مواطني الدول الأعضاء نفس الحقوق والامتيازات في التجمع.

6- تنسيق النظم التعليمية والتربوية في مختلف المستويات التعليمية.

كما أشارت المعاهدة في المادة الثانية إلى مسألة الالتزام بعدم استخدام أراضي الدول المعنية لأي نشاط ضد سيادة دول التجمع الأخرى، وإن التجمع سيعمل على إيجاد ميثاق للأمن فيما بين أعضائه وتكرر في المادة الثالثة الحديث عن المسائل الأمنية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للأعضاء.

وقد حددت المادة الرابعة مؤسسات التجمع، وأشارت إلى وجوب تشكيل المؤسسات التالية :-

1- مجلس الرئاسة.

2- المجلس التنفيذي.

3- الأمانة العامة.

4- مصرف التنمية.

5- المجلس الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وكان عدد الدول المؤسسة للتجمع في عام 1998م ست دول أفريقية فقط هي الجماهيرية الليبية وتشاد والنيجر والسودان ومالي وبوركينافاسو.

ولكن المادة السابعة من المعاهدة المنشئة للإتحاد أفادت بجواز انضمام أية دولة أفريقية للتجمع بموافقة كافة أعضائه، ولهذا فإن عددًا من الدول العربية والأفريقية قد انضمت فيما بعد إلى تجمع دول الساحل والصحراء، ومنها مصر وتونس والجزائر وأثيوبيا وأوغندا وزيمبابوي وغيرها من الدول الأفريقية الأخرى.

إن القارة الأفريقية تزخر بعديد من التجمعات الاقتصادية والسياسية، ومنها تجمعات قديمة نسبياً مثل تجمع برازافيل وتجمع الدار البيضاء اللذين قامت على أنقاضهما منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م. (55) وبعد استقلال الدول الأفريقية، تأسست بعض التجمعات الاقتصادية التي لازالت قائمة مثل (المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) التي قامت عام 1966م، ومنظمة استثمار نهر السنغال التي نشأت عام 1972م والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الايكواس) ومجموعة دول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) وأنشئت عام 1982م، والمنظمة الأفريقية للجفاف عام 1986م، ومجموعة الساداك، ومجموعة الإيجاد وتجمع المغرب العربي أو الإتحاد المغاربي وغيره من التجمعات الأفريقية الكثيرة، والتي للأسف لم تحقق شيئاً يذكر من أهدافها المعلنة.

ولهذا فإن السؤال الواجب طرحه عند الحديث عن هذا التجمع الجديد هو: ما هي آفاق نجاحه؟ وما هي الظروف أو العناصر التي تجعله أحسن من غيره من تلك التجمعات التي أنشأتها الدول الأفريقية خلال السنوات الأربعين الماضية؟ ولكن من ناحية أخرى فإن

الجماهيرية الليبية قد استفادت من إقامة هذا التجمع الذي اتسعت عضويته لتشمل دولاً عربية وأفريقية مهمة مثل مصر والجزائر والمغرب وأثيوبيا ونيجيريا وزيمبابوي وزامبيا وجنوب أفريقيا. إن التجمع قد حقق أغراضًا سياسية مهمة للجماهيرية الليبية ولعدد من دول القارة الأفريقية. لقد تكفلت الجماهيرية الليبية بالاجتماعات التي عقدت من أجل أقامته، وأنشأت له أمانة، وزودتها بالمتطلبات اللازمة، وتولى هذه الأمانة دبلوماسي ليبي، كما اختير العقيد معمر القذافي كأول رئيس للتجمع، وتم تفويضه في المؤتمر الثاني للتجمع بمهمة إرساء السلام والأمن ليس في دول الساحل والصحراء فحسب ولكن في كافة المجالات وفي جميع أنحاء القارة .

وهذا أمر مهم للعقيد معمر القذافي والسياسة الليبية في القارة الأفريقية والعالم.

ثانيًا : الاتحاد الأفريقي

إن الدعوة إلى إقامة الوحدة الأفريقية أو المناداة بإقامة الولايات المتحدة الأفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالأمور الجديدة، ويرى بعض الباحثين أنه يمكن نسبة هذه الدعوات إلى الأفارقة الذين عاشوا في أمريكا، وبعضهم ينسبها إلى الطلبة الأفارقة الذين تعلموا في المعاهد والجامعات الأوروبية. وهناك زعماء أفارقة معروفون مثل نكروما، وسيكيتوري قاموا بالدعوة للوحدة الأفريقية وتحمسوا لها. (56)

ويذكر الرئيس أحمد سيكوتوري في كتابه "الولايات المتحدة الأفريقية" إن أول محاولة لإقامة الوحدة الأفريقية كانت في وضع ميثاق كازابلانكا عام 1960م. (57)

ويعتبر العقيد معمر القذافي من الزعماء الأفارقة الذين تحمسوا لفكرة الوحدة الأفريقية، ولهذا قام بمداخلة في الدورة العادية الخامسة والثلاثين للقمة الأفريقية المنعقدة بمدينة الجزائر في شهر يوليو 1999م ودعا القادة الأفارقة إلى ضرورة أخذ المبادرة وإعلان

الولايات المتحدة الأفريقية، وذلك حتى لا يتم تهميش القارة الأفريقية في الأحداث العالمية خاصة بعد التغيرات الدولية من بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

لقد أراد العقيد القذافي أن يستغل التطورات الجارية على المسرح الدولي من أجل دعم توجهه الوحدوي. وتقدم العقيد القذافي بمشروع لإقامة "الولايات المتحدة الأفريقية" وقد تم انعقاد قمة سرت الأولى في شهر سبتمبر 1999م في شكل قمة أفريقية استثنائية، درست من خلالها مقترحات بشأن الوحدة الأفريقية، وتقرر في تلك القمة :-

1- دراسة مشروع الاتحاد الأفريقي من قبل الخبراء القانونيين والبرلمانيين.

2-العمل على تسريع وتفعيل معاهدة أبوجا المتعلقة بإقامة السوق الاقتصادية الأفريقية.

3-تفويض المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية كي يقوم بإعداد مشروع الإتحاد الأفريقي.

وقد قدم المشروع بالفعل في مؤتمر القمة الأفريقية السادسة والثلاثين المنعقدة بلومي في شهر يوليو 2000م. وقد أُقر في هذه القمة، وأعلن عن قيام الإتحاد الأفريقي في قمة لوساكا الأفريقية التي انعقدت في شهر يوليو 2001م. لقد أوضحت معاهدة الإتحاد الأفريقية التي صادقت عليها المؤتمرات الشعبية عام 1999م، أهداف الإتحاد ومبادئه وهي لا تبتعد عن أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية التي تقوم على أغراض تعزيز التعاون بين الدول، والاحترام المتبادل. وقد أشارت المادة الخامسة من معاهدة الإتحاد الأفريقي إلى أجهزة الإتحاد وحددتها في الآتي:- (58)

1- مؤتمر الإتحاد.

2- المجلس التنفيذي.

3- برلمان عموم أفريقيا.

4- محكمة العدل الأفريقية.

5- المفوضية.

6- لجنة الممثلين الدائمين.

7- اللجان الفنية.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

9- المؤسسات المالية.

ويعتبر المؤتمر هو أعلى سلطة في الإتحاد ويتألف من رؤساء الدول والحكومات وهو الذي يحدد سياسات الإتحاد، أما المجلس التنفيذي فإنه يتكون من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين، وهو المجلس الذي يقوم بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات المختلفة.

وتميز الاتحاد عن المنظمة القديمة بوجود بعض المؤسسات مثل مؤسسة برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل، والمفوضية التي حلت محل الأمانة العامة وباختصاصات مختلفة. كما تقرر أن يكون للاتحاد مؤسسات مالية منها :-

1- المصرف المركزي الأفريقي.

2- صندوق النقد الأفريقي.

3- المصرف الأفريقي للاستثمار.

لقد نظر إلى قيام الإتحاد الأفريقي نظرات متباينة، ولكن ومن وجهة نظر معينة هذا إنجاز يحسب للجماهيرية الليبية والقارة والأفارقة، وهو خطوة عن طريق مزيد من التفاعل الأفريقي والتنسيق الأفريقي ومحاولة للحد من المشكلات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها القارة الأفريقية.

هوامش الباب الثاني

1- محمود خيري عيسى – مشرف، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، مرجع سبق ذكره، ص 354.

2- إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي – الأفريقي الأول، إصدار الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1977م.

3- المرجع السابق.

4- انظر ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية: عبدالسلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 1993، ص 623.

5- كولين ليجوم، الجامعة الأفريقية: دليل سياسي موجز، ترجمة أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966م، ص 451.

6- السجل القومي، العدد 3 – 1972/1971 – ص 215.

7- السجل القومي، المجلد التاسع، 1978/1977، ص 359.

8- التقرير العام عن السياسة الخارجية -2- إصدار المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، 1983 م، ص 29.

9- السجل القومي، المجلد 14 – 1983/1982، ص 219.

10- السجل القومي، المجلد 15 – 1984/1983، ص 26.

11- السجل القومي، المجلد 14 – 1983/1982، ص 255.

12- التقرير العام عن السياسة الخارجية، إصدار المكتب الشعبي للاتصال الخارجي – 1982 م، ص 12.

13- التقرير العام عن السياسة الخارجية -2- 1983م، مرجع سبق ذكره، ص 29.

14- المرجع السابق، ص 29.

15- السجل القومي، المجلد 9، 1977/1978، ص 3-4-282.
16- السجل القومي، المجلد 13، 1981/1982، ص 1033-1037.
17- التقرير العام عن السياسة الخارجية -2- 1983م، مرجع سبق ذكره، ص28.
18- * هذا الاتهام سبق أن وجه للرئيس الراحل جمال عبدالناصر.
19- السجل القومي، المجلد 20، 1988/1989، ص 135.
20- المرجع السابق، ص 136.
21- السجل القومي، المجلد 28، 1996/1997، ص 398.
22- السجل القومي، المجلد 31، 1999/2000، ص 1182.
23- قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أمانة مؤتمر الشعب العام، الشركة العامة للورق والطباعة – د.ت.ن – ص 7-446.
24- مجلة نيوزويك الأمريكية الأسبوعية في 1981/7/20م.
25- التقرير العام للسياسة الخارجية – إصدار المكتب الشعبي للاتصال الخارجي لسنة 1422، ص 19.
26- السجل القومي، المجلد 19، 1987/1988، ص 8-997.
27- السجل القومي، المجلد 13، 1981/1982، ص 17.
28- السجل القومي، المجلد 21، 1989/1990، ص 415.
29- السجل القومي، المجلد 20، 1988/1989، ص 136.
30- السجل القومي، المجلد 21، 1989/1990، ص 579.
31- السجل القومي، المجلد 6، 1974/1975، ص 376.
32- مجدي حماد، إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986م، الفصل الثالث، ص 87 وما بعدها .
33- السجل القومي، المجلد 11، 1979/1980، ص 385.
34- م. الفاسي، أ. حريك، مشرفان، أفريقيا من القرن السابع إلى القرن الحادي عشر، المجلد الثالث، تاريخ أفريقيا العام، اليونيسكو، باريس، 1994م، ص 209.

35- المرجع السابق، ص 309.

36- عزالدين عمر موسى، الإسلام وأفريقيا: بحث موجود في كتاب "العرب وأفريقيا"، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 67.

37- جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، د.م.ن ص ص 107-108-109.

38- عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مطبعة المعري - محطة الرمل، 1963م، ص 5.

39- المرجع السابق ص ص 9،8.

40- محمد عبدالغني سعودي، أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، دار الرائد للطباعة، القاهرة، 1983 م، ص 227.

41- السجل القومي، المجلد 16، 1984/1985، ص 719.

42- ثلاثون عامًا من العمل الإسلامي الإنساني، صفحات من إنجازات الجمعية، 1972 - 2002 ، إصدار جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، ص 188.

43- أنظر القرار رقم 3 بتشكيل الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام في: قرارات المؤتمرات الشعبية - إصدار أمانة مؤتمر الشعب العام، مرجع سبق ذكره، ص 59.

44- المرجع السابق، ص 91.

45- المرجع السابق، ص ص 102،101.

46- المرجع السابق، ص 150 وص 370.

47- تقرير عن تطور التعاون العربي الأفريقي ودور المؤسسات المشتركة بين الأقطار العربي والدول الأفريقية، صادر عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، الجماهيرية الليبية، د.ت.ن.

48- محمد عمر بشير، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية، معهد الدراسات الأفريقية والأسيوية، جامعة الخرطوم، 1984م، ص 199.

49- أنظر إلى الجداول المتعلقة بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية الليبية في القارة الأفريقية في

آخر المبحث.

50- تم الاعتماد في الوقوف على هذه المعاهدات والاتفاقيات على موسوعة التشريعات الليبية، إعداد محمد بن يونس وعبدالحميد النيهوم، دار الثقافة، بيروت، "الموسوعة في ثمانية مجلدات". د.ت.ن .

51- تم الاعتماد في حصر زيارات العقيد معمر القذافي على الأعداد المختلفة للسجل القومي، 1974 م إلى 2002م.

52- السجل القومي، المجلد 8، 1977/1976، ص ص 2-301.

53- السجل القومي، المجلد 9، 1978/1977، ص 3-383.

54- السجل القومي، المجلد 16، 1985/1984، ص 714.

55- كولين ليجوم، الجامعة الأفريقية: دليل سياسي موجز، ترجمة أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966م، ص ص 271-293.

56- المرجع السابق، ص 284.

57- أحمد سيكوتوري، الولايات المتحدة الأفريقية، ترجمة محمد البخاري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981 – ص 39.

58- انظر في " القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي – نسخة موثقة – دون مكان للنشر، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يوجد في الملاحق النهائية لهذا الكتاب.

ملاحق الباب الثاني

1- اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية النيجر.

2- اتفاقية تعاون عسكري بين حكومة الجمهورية العربية الليبية وجمهورية رواندا .

3- معاهدة الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية غينيا.

ملحق رقم 1

قرار من مجلس قيادة الثورة

بشأن الموافقة على اتفاقية الصداقة وحسن

الجوار بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية النيجر [1]

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري رقم 1 الصادر في 2 شوال 1386 هـ الموافق 11 ديسمبر 1977 م .

وبناء على ماعرضه وزير الوحدة والخارجية بموافقة رأي مجلس الوزراء. قرر

مادة (1)

ووفق على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية النيجر الموقع عليها بمدينة طرابلس بتاريخ 23 ذي الحجة 1390 هـ الموافق 19 فبراير 1971 م والملحقة نصوصها بهذا القرار.

مادة (2)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

العقيد / معمر القذافي

وزير الوحدة والخارجية رئيس مجلس الوزراء

صدر في 13 ربيع الثاني 1391هـ الموافق 7 يونيه 1971م

اتفاقية صداقة وحسن جوار
بين
الجمهورية العربية الليبية وجمهورية النيجر

إن الجمهورية العربية الليبية وجمهورية النيجر

تأكيدًا منهما لحسن العلاقات الطيبة القائمة بين الدولتين المتجاورتين ولما يربط بين شعبيهما الأفريقيين من أواصر جغرافية وروحية .

وتحقيقًا للرغبة المتبادلة في تقوية العلاقات الأخوية ودعمها في المجالات ذات الصالح المشترك ووصولاً لقيام تعاون فعال بينهما على أسس من الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر.

وحرصًا منهما على صون وحدة القارة الأفريقية وتضامن دولها لتحقيق السلام والأمن الدوليين وإيمانًا منهما بأن علاقاتهما المتبادلة تساهم مساهمة إيجابية في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

اتفقتا على عقد معاهدة الصداقة وحسن الجوار التالية:-

مادة (1)

يسود بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية النيجر سلم دائم وصداقة متينة تنبع من روح وضمير شعبيهما .

مادة (2)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على دعم علاقاتهما الأخوية على أسس واضحة، وذلك بعدم الانضمام إلى حلف ضد آخر أو إبرام معاهدات تمس مصالحه .

مادة (3)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على دعم علاقاتهما المشتركة في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في حدود إمكانيات كل منهما المتوفرة مساهمة منهما في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعبي بلديهما .

مادة (4)

إيمانًا منهما بمبدأ الاستقلال الوطني وتأكيدًا لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية، وتمسكاً بمبدأ عدم الانحياز يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على إبقاء القارة الأفريقية بعيدة عن ميادين الصراع الدولي وحمايتها من التدخلات الأجنبية التي تهدد سلامة وأمن القارة وشعوبها .

مادة (5)

تحقيقًا لهذا التعاون ودعمًا لتلك العلاقات يستشير الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر في القضايا التي تهم وتمس مصالح كل منهما ويتعهدان بالعمل على تنسيق وجهات نظرهما السياسية بما يتلاءم ومصالحهما المشتركة وذلك فيما يتعلق بالقضايا التي تطرح في المحافل الدولية .

مادة (6)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بالعمل على حل مشاكلهما بالطرق السلمية وفقًا لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

مادة (7)

تسري هذه المعاملة لمدة عشرين عامًا وتتجدد تلقائيًا ما لم يصدر من أحد الطرفين المتعاقدين إشعار إلى الطرف الآخر بالرغبة في إنهائها وذلك قبل موعد انتهائها بعام.

مادة (8)

تم توقيع هذه الاتفاقية من الأخ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، عن الجمهورية العربية الليبية والرئيس الحاج ديوري هاماني عن جمهورية النيجر.

مادة (9)

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد مضى خمسة عشر يومًا من تاريخ تبادل وثائق تصديقها طبقًا للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين .

وإقرارًا لما تقدم وقع المفوضان على هذه المعاهدة بمدينة طرابلس في نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية، وكلا النصين متساويين في القوة .

طرابلس في 23 ذي الحجة 1390 هـ

الموافق 16 فبراير 1971

(1)- الجريدة الرسمية – العدد رقم 37 الصادرة في 5-8-1971 م .

ملحق رقم 2

قانون رقم(103) لسنة 1975م

بالتصديق على اتفاقية تعاون عسكري
بين حكومتي الجمهورية العربية الليبية وجمهورية رواندا [1]

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وبناء على ما عرضه وزير الخارجية وموافقة رأي مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :-

مادة (1)

يصدق على اتفاقية التعاون العسكري بين حكومتي الجمهورية العربية الليبية وجمهورية رواندا الموقع عليها بمدينة طرابلس بتاريخ 14 شعبان 1395 هـ الموافق 21 أغسطس 1975 م والملحق نصوصها بهذا القانون .

مادة (2)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة

الرائد / عبد السلام أحمد جلود

رئيس مجلس الوزراء

صدر في 27 ذي القعدة 1395 هـ الموافق 30 نوفمبر 1975 م .

اتفاقية تعاون عسكري
بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية رواندا.

إن حكومتي الجمهورية العربية الليبية وجمهورية رواندا، رغبة منهما في تدعيم الروابط وتوثيق التعاون بين بلديهما، واستجابة لرغبتهما المشتركة في توطيد الأمن والسلام وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة .

وتحقيقًا لأهداف منظمة الوحدة الأفريقية في تحرير القارة من الاستعمار والأنظمة العنصرية والصهيونية .

اتفقتا على مايلي :-

مادة (1)

يتعهد الجانبان باحترام سيادة كل منهما المطلقة على إقليميهما ويمتنعان عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما .

مادة (2)

يعتبر الطرفان الاعتداء على أي منهما اعتداء على الطرف الآخر، ويلتزم كل منهما بوضع كافة إمكانياته للوقوف ضد أي اعتداء على الطرف الآخر كما يتعهدان بعدم السماح بتمركز أية قوات معادية في أراضيهما أو القيام بأي نشاط معاد لأي منهما في أراضي الدولة الأخرى .

مادة (3)

تنفيذًا للالتزامات المذكورة في المادتين الأولى والثانية على أكمل وجه يقيم الجانبان

تعاونًا عسكريًا بينهما يشمل مجال التجهيز والتدريب العسكري وتبادل الخبراء والخبرات وتبادل الزيارات العسكرية بين القوات المسلحة لكلا البلدين .

مادة (4)

تتعهد الجمهورية العربية الليبية بتدريب وتأهيل أفراد القوات المسلحة لجمهورية رواندا من أجل رفع قدرتها العسكرية لصد أي عدوان خارجي.

مادة (5)

يتعهد الطرفان بتبادل المعلومات في المجالات العسكرية والاستخبارات وتسهيل تبادل زيارات المختصين، وتنفيذ مهماتهم في هذه المجالات .

مادة (6)

يتعهد كل من الطرفين بعدم الانضمام إلى أي حلف أو معاهدة عسكرية من شأنها الأضرار بمصالح الطرف الآخر .

مادة (7)

يتعهد الجانبان بتقديم كافة التسهيلات العسكرية في أراضي كل منهما للطرف الآخر بما في ذلك استعمال الأراضي والمطارات العسكرية، والمدنية والأجواء للقوات العسكرية للطرف الآخر، ولأي غرض يتفق عليه ثنائيًا.

مادة (8)

تسرى هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيًا، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في تعديلها أو إنهائها وذلك قبل موعد انتهائها بستة أشهر على الأقل.

مادة (9)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها طبقًا للإجراءات التشريعية المعمول بها في كلا الدولتين .

حررت في طرابلس بتاريخ 14 شعبان 1395 هـ الموافق 21 أغسطس 1975 م من نسختين أصليتين باللغة العربية واللغة الفرنسية، وكلا النصين متساو في القوة القانونية.

عن حكومة الجمهورية العربية الليبية

أبوزيد عمر دوردة وكيل وزارة الخارجية

عن حكومة جمهورية رواندا

المقدم / نسيكاليجي آلويس

وزير الخارجية والتعاون

(1)- الجريدة الرسمية – العدد رقم 3 – الصادرة في 12-1-1976 م .

ملحق رقم 3

قانون رقم 103 لسنة 1974
بشأن التصديق على معاهدة الدفاع المشترك بين
الجمهورية العربية الليبية وجمهورية غينيا [1]

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 2 شوال 1389 هـ الموافق 11 ديسمبر 1969م.
وبناء على ماعرضه وزير الخارجية وموافقة رأي مجلس الوزراء.
أصدر القانون الآتي :

مادة (1)

يصدق على معاهدة الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية غينيا الموقع عليها بمدينة كوناكري في 10 ذي القعدة 1394هـ الموافق 23 نوفمبر 1974م والملحقة نصوصها بهذا القانون.

مادة (2)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

مجلس قيادة الثورة

الرائد / عبد السلام أحمد جلود

رئيس مجلس الوزراء

الرائد / عبد المنعم الطاهر الهوني

وزير الخارجية

صدر في 18 من ذي القعدة 1394 هـ الموافق 2 من ديسمبر 1974 م.

معاهدة دفاع مشترك بين
الجمهورية العربية الليبية وجمهورية غينيا

إن حكومة الجمهورية العربية الليبية وحكومة جمهورية غينيا، تأكيدًا للعلاقات الأخوية بين البلدين وإيمانًا منهما بوحدة مصير القارة الأفريقية وحرصًا على دعم العالم الإسلامي وحفاظًا منهما على استقلال بلديهما .

فقد تعهدتا على مايلي :

مادة (1)

يعمل الطرفان على بذل جهودهما لتنمية العلاقات بينهما في جميع المجالات .

مادة (2)

يعمل الطرفان على التشاور بينهما في القضايا الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالقارة الأفريقية والبلدان العربية والعالم الإسلامي وذلك قصد تنسيق وجهة نظرهما حيالها .

مادة (3)

يعتبر الطرفان الاعتداء على أي منهما اعتداء على الطرف الآخر، ويلزم كل منهما بوضع كافة إمكانياته للوقوف ضد أي اعتداء على الطرف الآخر.

مادة (4)

يتعهد كل من الطرفين بعدم الانضمام إلى أي حلف أو معاهدة (عسكرية) من شأنها أن تضر بمصلحة الطرف الآخر ويعملان على دعم كل منهما للآخر في مجال الدفاع .

مادة (5)

يلتزم كل من الطرفين بتقديم الدعم إلى الآخر بناء على طلب الأخير وذلك إذا استدعت ضرورة الموقف ذلك .

مادة (6)

يسري مفعول هذه المعاهدة لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائيًا لمدة مماثلة مالم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابيًا برغبته في تعديلها أو إلغائها وذلك قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهائها .

مادة (7)

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول اعتبارًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها طبقًا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين .

حررت في كوناكري بتاريخ 9 من ذي القعدة 1394 هـ الموافق 24 من نوفمبر 1974 م من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وكلا النصين متساويين في القوة القانونية .

العقيد / معمر القذافي

رئيس مجلس الثورة بالجمهورية العربية الليبية

الرئيس / أحمد سيكوتوري

رئيس جمهورية غينيا

(1)- الجريدة الرسمية – العدد 18 بتاريخ 1974/4/24 م

الباب الثالث

العلاقات العربية الأفريقية في المجالات الاقتصادية

- الفصل الأول: أهداف العلاقات الاقتصادية
- الفصل الثاني: عوامل العلاقات الاقتصادية
- الفصل الثالث: وسائل العلاقات الاقتصادية

**** مقدمة**

تلعب القضايا الاقتصادية في عالمنا المعاصر أدوارًا هامة في العلاقات الدولية وتأتي هذه الأهمية من مسألة تتعلق بالمصالح الاقتصادية التي تربط الدول بعضها ببعض.

والتاريخ السياسي للدول يشير إلى أن المتغيرات الاقتصادية قد تتفوق على المتغيرات السياسية والأيدولوجية والاجتماعية خاصة عند الأزمات.

وبالنسبة للدول النامية عمومًا، والدول العربية والأفريقية بوجه خاص فإن العوامل الاقتصادية قد لعبت دورا أساسيًا في التقارب بينها، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي تمر بها غالبية هذه الدول.

ولذلك فإن التركيز على التبادل التجاري، والعون المالي، وقضايا التنمية المختلفة، هي من أوليات أية علاقات عربية أفريقية.

وسيتم في هذا الباب بحث ثلاث قضايا في ثلاثة فصول، بحيث يتناول الفصل الأول مسألة أهداف العلاقات الاقتصادية، وما تحاول الدول العربية، والجماهيرية الليبية تحقيقه في هذا الشأن، أما الفصل الثاني فهو محاولة لتقصي مسألة العوامل المتوفرة للدول العربية والجماهيرية الليبية كي تجعل من علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية أكثر نفعًا وثباتًا، أما الفصل الثالث فيتناول مسألة وسائل العلاقات الاقتصادية والتي تستخدمها الدول العربية والجماهيرية الليبية لتحقيق أهدافها الاقتصادية في أفريقيا.

الفصـــل الأول

أهداف العلاقات الاقتصادية

- المبحث الأول: الأهداف العربية
- المبحث الثاني: الأهداف الليبية

إن مسألة تحديد الأهداف في العلاقات الدولية مسألة هامة وأساسية، بغض النظر إن كانت هذه العلاقات اقتصادية أو سياسية أو غيرها وتحديد الأهداف في العلاقات الاقتصادية أكثر أهمية، لأن ذلك يجنب تلك العلاقات العشوائية والمفاجآت غير السارة. والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والأفريقية تحتاج إلى تحديد الأهداف بشكل أساسي وذلك لأن للأفارقة تجارب كثيرة مع أطراف خارجية متعددة دخلت القارة الأفريقية من أجل استنزافها اقتصاديًا. ورغم القول إن القارة الأفريقية غنية بالموارد والمعادن إلا أن شعوبها تعاني من أشد أنواع الفقر والحرمان في العالم. وعليه فإن اشتراك الدول العربية في النشاطات الاقتصادية في الدول الأفريقية يستوجب طمأنة تلك الدول، وتوضيح أن الأهداف العربية هي أهداف عادلة وإنسانية.

وهذا الفصل يحتوي على مبحثين، أولهما بعنوان "الأهداف العربية" ويتحدث عن الأهداف العربية الاقتصادية بشكل عام وذلك من واقع ما نشر في الوثائق الصادرة عن جامعة الدول العربية، والقمم العربية ومؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول الذي انعقد بمدينة القاهرة عام 1977 م. أما المبحث الثاني فهو بعنوان:- "الأهداف الليبية" وهو مبحث يتحدث عن الأهداف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الليبية وأهدافها في الدول الأفريقية. والأهداف الليبية لا تبتعد كثيرًا عن أهداف غالبية الدول العربية، خاصة منها الدول العربية النفطية.

المبحث الأول

الأهداف العربية

تهتم الدول الحديثة بعلاقاتها الاقتصادية كاهتمامها بعلاقاتها السياسية، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية تتساوى في حيويتها مع المصالح السياسية، بل إن بعض الباحثين يرون تفضيل المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية.

غير أن اهتمام الدول والحكومات النامية بالعلاقات الاقتصادية بدأ متأخرًا نسبيًا، حيث أن هذه الدول نتيجة لطبيعة نشأتها كان جل اهتمامها، واهتمام شعوبها وحكوماتها يتركز على تكوين علاقات سياسية، والاهتمام بقضايا التحرر والاستقلال والسيادة، وكل ما يعبر عن تلك المظاهر حتى تستطيع تلك الدول إثبات وجودها واستقلالها وحضورها الدولي.

ولهذا نلاحظ أن أول مؤتمر قمة أفريقي انعقد خصيصًا لدراسة القضايا الاقتصادية في القارة الأفريقية كان في عام 1980 م، حيث وضعت خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في أفريقيا 1980-2000 م وكذلك الحال بالنسبة للعالم العربي، حيث عقدت قمة عمان التي أنتجت خطة عمان للتنمية الاقتصادية العربية عام 1980 م.

ولكن الحكومات الأفريقية والعربية كانت مدركة من البداية لأهمية القضايا الاقتصادية، فقد أشار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى المسائل الاقتصادية في المادة الثانية منه المتعلقة بأغراض المنظمة، وأنشأ الميثاق وبموجب المادة رقم عشرين لجنة اقتصادية اجتماعية، كما تم الاتفاق عام 1963 م على إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية،

وإنشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الأفريقية، وإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد، وتم الاتفاق كذلك على خلق تجارة بينية وتنسيق وسائل المواصلات، وإنشاء اتحاد أفريقي للمدفوعات والمقايضة، وتحرير النقد الأجنبي من جميع الارتباطات الخارجية، والتنسيق بين الخطوط الجوية الوطنية. ومن جهة الأمم المتحدة، فقد أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عام 1958 م ومقرها أديس أبابا، وهدفها تنشيط العمل التعاوني والاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأفريقية، وتقديم المشورة وإعداد الدراسات الفنية.

وقد قامت الدول الأفريقية، وبعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963م بإقامة عديد المنظمات التي تخدم الاقتصاد الأفريقي، مثل منظمة تطوير التجارة بين الدول الأفريقية، والمصرف الأفريقي للتنمية، كما دعت خطة عمل لاجوس إلى إقامة سوق أفريقية مشتركة.

وعليه فإن الدول الأفريقية قد طورت من الآليات ما يمكنها من إقامة علاقات اقتصادية دولية ناضجة، سواء مع الدول العربية أو غيرها.

وكمنطلق للحديث عن العلاقات العربية - الأفريقية في المجالات الاقتصادية، نشير إلى أن المقصود بالعلاقات الاقتصادية هنا، هي جميع المحاولات التي تبذلها الحكومات العربية والأفريقية من أجل الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تلوح في أفق العلاقات الدولية، وخاصة تلك الفرص التي عبرت عنها وثائق مؤتمر القمة العربي-الأفريقي الأول الذي انعقد بمدينة القاهرة في 1977 م، والذي أعلن في برنامج العمل للتعاون العربي-الأفريقي المجالات الممكنة التالية:-[1]

1- التجارة.

2- التعدين والصناعة.

3- الزراعة وتربية الحيوانات.

4- الطاقة والموارد المائية.

5- النقل والمواصلات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.

6- التعاون المالي.

وقد تحدثت وثائق مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عن الخطوات العملية لدعم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والأفريقية، ومن تلك الخطوات مايلي:-

1- تشجيع المؤسسات المالية على تقديم المساعدات الفنية لدراسة الجدوى للمشروعات الإنمائية، وهياكل البنى الأساسية في القارة الأفريقية.

2- تدعيم موارد المؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف التي تعمل في ميدان التنمية الأفريقية، ومنها تدعيم الموارد المالية لمصرف التنمية الأفريقي.

3- المساهمة في زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

4- تدعيم العلاقات التجارية بين الدول العربية والأفريقية عن طريق إعطاء معاملة تفضيلية متبادلة.

5- تشجيع الاستثمارات العربية في القارة الأفريقية.

6- تشجيع التعاون الفني بين الطرفين.

ورغم هذه الخلفية من القرارات والبرامج العربية الأفريقية المشتركة والمتعلقة بضرورة خلق علاقات اقتصادية تعبر عن ذاتها في التجارة البينية المتطورة، وتبادل المصالح التنموية، والمالية، والعمل على استثمار الأموال العربية في القارة الأفريقية رغم كل ذلك،

فإن الأهداف العربية لم توضع بشكل عملي ودقيق والسؤال هو، ماذا يمكن أن يتحقق للدول العربية، ومن خلال مجهودات حكوماتها من منافع اقتصادية في الدول الأفريقية؟ ما هي الأحجام الحقيقية للمصالح العربية الاقتصادية – كميًا ونوعيًا، وهل هناك إستراتيجية عربية للمصالح العربية في الدول الأفريقية؟

المصالح العربية الاقتصادية في الدول الأفريقية غير محددة، وهناك تباين كبير فيها فالدول العربية الأفريقية مثل الجماهيرية الليبية ومصر السودان وغيرها لها مصالح مختلفة عن مصالح عربية مشرقية مثل سوريا ولبنان والعراق، والسعودية وغيرها.

ورغم اتفاق كل الدراسات على الأهمية الاقتصادية للقارة الأفريقية، ووصفها بأنها قارة بكر وأنها قارة الإمكانيات والثروات، وأنها قارة تتهافت عليها الدول الأوروبية والأمريكية من أجل الاستثمار والفرص الاقتصادية المتاحة، إلا إن الوضع بالنسبة للفرص العربية في القارة الأفريقية محتاجة إلى دراسات لجدوى تبرر تلك الرغبة في إقامة علاقات اقتصادية عربية – أفريقية.

والقارة الأفريقية يمكن أن تكون سوقًا استهلاكية لبعض المنتجات العربية، فوجود أكثر من أربعين دولة بأعداد بشرية قد تصل إلى ثلاثة أرباع المليار من السكان – يغري كذلك على محاولة الحصول على موطئ قدم في هذه الأسواق.

ولذلك، فإنه يبدو أن أهم هدفين يرغب العرب في تحقيقهما من علاقاتهم الاقتصادية مع الدول الأفريقية، هما الدخول في مشاريع استثمارية للموارد الأفريقية، والحصول على فرصة في أسواق القارة الأفريقية، وهذان الهدفان هما أكثر الأهداف مشروعية ومصداقية. فإلى أي مدى تستطيع الدول العربية أن تحقق هذين الهدفين، وما مدى قدرتها المالية والفنية كي تنافس الأطراف الأخرى على الساحة الأفريقية.

إن الدول العربية دول نامية، وإمكانياتها المالية والفنية متواضعة، ولكن هذا الأمر لا يزعج بعض الباحثين، ويراه من مميزات الدول العربية التي تتشابه ظروفها مع ظروف الدول الأفريقية، من حيث خصائصها الاقتصادية والفنية والقدرات المالية، ولهذا يتوجب عليها مساندة بعضها بعضًا كي تقوى على مواجهة الاقتصاديات العالمية واحتكاراتها[2].

وتذكر بعض الدراسات إن هناك أهدافًا أخرى للعلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية ويقول أحد الباحثين "إن مغزى ومضمون هذه العلاقات يتمثل في دعم التضامن والعمل على تحقيق الأهداف والمصير المشترك وحماية الاستقلال ومصلحة الأمة العربية والأفريقية، ومواجهة التحديات، والوقوف ضد العدو المشترك"[3] ولكن هذا الخطاب لا يجدي كثيرًا عندما يتم الجلوس لبحث جدوى العلاقات الاقتصادية ماديًا، وقد أصبح الإعلان عن النوايا الطيبة، دون حساب الربح والخسارة من الأمور غير المجدية اليوم في العلاقات الدولية.

وتعتبر مصر من أولى الدول العربية التي خططت من أجل إقامة علاقات اقتصادية ذات جدوى اقتصادية مع القارة الأفريقية، ولقد استهدفت مصر بعض المستهدفات العملية، والتي منها: [4]

1- "دعم التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمار المصري في دول القارة، وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية بها في إطار تطوير الآليات اللازمة لتغليب المصالح التجارية والاقتصادية المصرية".

2- "الحفاظ على، وتأمين عناصر الأمن القومي، والعمق الاستراتيجي المصري في أفريقيا، وارتباط ذلك بكل من مياه النيل والبحر الأحمر ودول الجوار الجنوبية والغربية".

3- "إرساء قواعد للوجود المصري في الدول الأفريقية تحت أهداف تأمين وتطوير الرصيد المصري حتى تكون الدعامة الأساسية التي تستند إليها ركائز العلاقات المصرية الأفريقية".

وقد عملت السياسة المصرية منذ عقد السبعينات من القرن الماضي على إنشاء صندوق للمعونة الفنية للدول الأفريقية، وعملت على تشجيع التجارة بين مصر والدول الأفريقية، ودعم المبادرات الخاصة. (5)

ولا تبتعد كثيرًا، أهداف بقية الدول العربية عن الأهداف المصرية المعلنة، فبالنسبة للدول العربية الواقعة في القارة الأفريقية مثل الجماهيرية الليبية وتونس والجزائر والمغرب، لابد وأن تكون أهدافها في نطاق الأهداف التالية:-

1- الحرص على تأمين نسبة من أسواق الدول الأفريقية المجاورة خاصة وإن دول المغرب العربي ذات كثافة سكانية عالية وموارد طبيعية متواضعة، وهي تتطلع إلى خلق بعض الصناعات التي تقضي بها على البطالة المتزايدة في بلدانها.

2- وتحرص دول المغرب العربي كذلك، على المساهمة -بالقدر المستطاع- في سوق الاستثمار الأفريقي، على أمل الاستفادة من الإمكانيات الأفريقية المعدنية والزراعية وغيرها.

3- وقد تفكر الدول العربية المغربية في استيراد بعض السلع والموارد المتوفرة في الدول الأفريقية.

أما دول المشرق العربي، فإن أهم أهدافها الاقتصادية في القارة الأفريقية، فقد تنحصر في مسألة الاستثمارات الخارجية، وتصدير البتروكيماويات، والمنتجات الصناعية التي تقوم تلك الدول بتصنيعها. (6)

هذا فيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية العربية في القارة الأفريقية والتي تحتاج إلى مزيد من التدقيق والدارسات المعمقة، وخاصة فيما يتعلق بالسبل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، ومدى استجابة الدول الأفريقية المعنية للتعاون من أجل المصلحة الأفريقية – العربية المشتركة وسيتم في المبحث الثاني دراسة الأهداف الليبية الاقتصادية في القارة الأفريقية.

المبحث الثاني

الأهداف الليبية الاقتصادية

لقد ركزت الجماهيرية الليبية مبكرًا على علاقاتها السياسية مع القارة الأفريقية وحاولت منافسة بعض الدول العربية مثل الجزائر والمغرب ومصر، والتي كانت لها ظروفها التي جعلتها دولاً عربية معروفة أفريقيًا، وأمدتها ببعد أفريقي خاص.

فمصر كانت سبّاقة في التعاون مع الدول الأفريقية، وحركات التحرر الأفريقية، وقد استطاع الرئيس الراحل عبد الناصر أن يخلق علاقات طيبة مع عدد من رؤساء الدول الأفريقية مثل نكروما وسيكوتورى ولومومبا، وجومو كنياتا وغيرهم، كما أن محاولات مصر في التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية له تاريخ قديم نظرًا لارتباط مصر بدول وادي النيل، أما المغرب فقد كان لها موطئ قدم في السياسة الأفريقية بحكم عضويتها لمجموعة الدول الناطقة بالفرنسية، وكان للملك المغربي الحسن الثاني حضوره الأفريقي المميز، وأما الجزائر فقد تميزت بثورة التحرير التي استطاعت أن تعطي المثل للدول الأفريقية على كيفية مواجهة الدول الاستعمارية خاصة فرنسا. ولهذا أصبحت للجزائر أهمية أفريقية خاصة. والجماهيرية الليبية قبل الثورة لم يكن لها مايميزها في علاقاتها الأفريقية، وأما بعد الثورة، فإن الجماهيرية الليبية رغبت في خلق علاقات متعددة الأغراض مع الدول الأفريقية. خاصة مع الدول الأفريقية التي تتمشى سياساتها مع توجهات الثورة الليبية. فالجماهيرية الليبية اتجهت في علاقاتها إلى الدول الأفريقية ذات الأغلبيات المسلمة والدول الأفريقية المتعاطفة مع القضايا العربية، خاصة القضية الفلسطينية.

وبرغم أن التوجه الليبي في المجالات الاقتصادية، كان دائمًا نحو أوروبا بحكم أن هذه

القارة هي المستورد الرئيسي للنفط الليبي، كما أن غالبية ما تستورده الجماهيرية الليبية من سلع ومواد يأتي من أوروبا وأسيا، إلا أنه وبعد أزمة لوكربي، وفرض الحصار الاقتصادي والسياسي على الجماهيرية الليبية، بدأت هذه تهتم بعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية. وقد عبر هذا الاهتمام عن نفسه في دعوة العقيد معمر القذافي الليبيين للتوجه نحو الهجرة والاستثمار في القارة الأفريقية، ومحاولته تسويق القارة الأفريقية على إنها النعيم الأرضي وأنها الفرصة المتاحة للجماهير الليبية للخروج من الحالة الاقتصادية السيئة التي يمرون بها. وقد ركز العقيد القذافي في خطاباته على عدة مسائل منها:-

1- تحسن الأحوال السياسية والمناخ السياسي الأفريقي تجاه الليبيين.

2- وفرة المياه والأراضي الزراعية والموارد المعدنية وغيرها في القارة الأفريقية.

3- استعداد السلطات الليبية الرسمية تقديم قروض للراغبين من الجماهير الليبية لتمويل مشاريعهم في القارة الأفريقية.

وقد تم تشجيع كثير من الضباط ورجال الشرطة على الاستقالة من مناصبهم وأعمالهم ومدهم بالقروض من أجل التوجه إلى الاستثمار في الدول الأفريقية.

ولهذا، يتضح أن هناك هدفًا جديدًا تضعه الجماهيرية الليبية في علاقاتها الاقتصادية مع القارة الأفريقية وهو هدف الهجرة إلى الدول الأفريقية والاستيطان بها.

ولذلك، فإن أهم أهداف السياسة الاقتصادية الليبية في القارة الأفريقية يمكن تركيزها في النقاط التالية :-

أولاً : الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية. وقد أسست الجماهيرية لهذا الغرض عدة مؤسسات سيتم تناولها في الفصل الثاني.

ثانيًا: تأمين جزء من الأسواق الأفريقية للمنتجات الصناعية الليبية وخاصة النفط الليبي وما تنتجه المصانع الليبية من صناعات تتعلق بالنفط.

ثالثًا: تأمين قبول فكرة الهجرة الليبية إلى بعض الدول الأفريقية.

رابعًا: استيراد بعض السلع والمواد الأفريقية للأسواق الليبية.

الفصـــل الثاني

عوامل العلاقات الاقتصادية

- المبحث الأول: العوامل البشرية
  - المطلب الأول : العامل البشري العربي
  - المطلب الثاني: العامل البشري الليبي
- المبحث الثاني: العوامل الجغرافية
  - المطلب الأول : العامل الجغرافي العربي
  - المطلب الثاني: العامل الجغرافي الليبي
- المبحث الثالث: عامل التجارة الدولية
  - المطلب الأول : عامل التجارة الدولية العربية
  - المطلب الثاني: عامل التجارة الدولية الليبية
- المبحث الرابع: العوامل المالية
  - المطلب الأول : العامل المالي العربي
  - المطلب الثاني: العامل المالي الليبي

أولاً : القروض الليبية للدول الأفريقية

ثانيًا : المساعدات الليبية للدول الأفريقية

ثالثًا: الاستمارات الليبية في الدول الأفريقية

هناك مجموعة من العوامل الهامة التي تلعب أدوارًا متعددة في دعم العلاقات العربية - الأفريقية الاقتصادية ويهتم هذا الفصل بتناول عدد من هذه العوامل.

ويحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث، يتعلق الأول منها بالعوامل البشرية العربية، والليبية وأهمية هذا العامل في تقوية وتمتين العلاقات بين العرب والأفارقة، ويتناول المبحث الثاني العوامل الجغرافية وهي من العوامل شبه الدائمة والتي لا تستطيع الحكومات تغييرها بسهولة كما أن المبحث الثالث يتناول عامل التجارة الدولية وأهميته في خلق علاقات اقتصادية عربية - أفريقية مستقرة وثابتة، ويعالج هذا المبحث أهم العراقيل التي تواجه مسألة تنمية التجارة الدولية بين الدول العربية والأفريقية، ويتناول المبحث الرابع مسألة المعاملات المالية وأثرها في العلاقات العربية - الأفريقية، وهناك تفصيل لبعض المعاملات الليبية الأفريقية .

المبحث الأول
العوامل البشرية

يستهدف هذا المبحث دراسة العوامل البشرية في العلاقات العربية - الأفريقية في المجالات الاقتصادية، وستتم هذه الدراسة على مستويين اثنين وفي مطلبين اثنين، الأول مستوى العالم العربي بأجمعه، بمعنى دراسة السكان العرب جميعهم والدور الذي ينبغي أن يلعبه هذا الكم من الأفراد في العلاقات الاقتصادية، ثم هناك محاولة لدراسة العامل البشري الليبي وأثره في التوجهات والسياسات الاقتصادية الليبية نحو القارة الأفريقية.

المطلب الأول
العامل البشري العربي

لاشك في أن العامل البشري من أهم العوامل الذي به ومن أجله تقوم وتقوى العلاقات الاقتصادية بين المجتمعات والدول المختلفة. ومع ذلك فإن هذا العامل لا يلقي الاهتمام اللازم من الحكومات العربية والأفريقية ولا يقوم بدور في هذه العلاقات إلا على مستوى محدود جدًا يتمثل في القيادات والنخب الحاكمة والكوادر البيروقراطية، وقليل من المستثمرين العرب والأفارقة، أما ماعدا ذلك، فإن العامل البشري رغم حجمه وأهميته على المستويين العربي والأفريقي فإنه لا يلعب دورًا اقتصاديًا كبيرًا.

والحقيقة أنه يجب التأكيد على أن الأدبيات السياسية – عربيًا وأفريقيًا – والخطاب الرسمي للحكومات العربية تشير إلى أن مستهدفاتها هي تحقيق الرخاء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية والأفريقية.

وعلى الجانب العربي، تقول خطة عمان للتنمية العربية حتى عام 2000م أن أهداف الخطة هي تحقيق الآتي: -

1- تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة المشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمارها.

2- الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي.

كما تقول خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية في أفريقيا 1980 - 2000 الآتي: -

1- إعطاء مكانة هامة لمبدأ تنمية الموارد البشرية بدءًا بالقضاء على الأمية.

2 - تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العاملة والتقنية والقدرات التكنولوجية، لتمكين شعوبنا من الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق أهدافنا الإنمائية على المستوى الفردي والجماعي.

والعامل البشري عامل مهم من عدة أوجه في تنمية العلاقات العربية - الأفريقية في المجالات الاقتصادية، فهو العامل الذي يعتمد عليه في الإنتاج، وهو العامل الذي يعتمد عليه في الاستهلاك، ويمثل الأسواق بالنسبة للأطراف الأخرى.

ولقد أشارت التقارير العربية المختلفة أن عدد سكان العالم العربي حتى عام 2000م قد وصل حوالي 289 مليون نسمة. وهم بذلك يمثلون حوالي 4.5٪ من عدد سكان العالم[7]، والقوى العاملة العربية تعدادها يصل إلى خمسة وتسعين مليون عامل ويتفاوت حجم سكان الدول العربية في العدد، واكبر دولة عربية من حيث عدد السكان هي مصر التي بلغ

عدد سكانها بحسب إحصائيات عام 2000 حوالي اثنين وستين مليون نسمة، وهناك دول عربية لا يزيد عدد السكان بها عن نصف مليون نسمة مثل قطر والبحرين. والواقع أن* مسألة الأعداد قد تكون مقياسًا مضللاً، فالأهمية العددية تتضاءل أمام أهمية الكيف ومستويات السكان، ومما يزيد من الأهمية متوسط الأعمار، ومستويات التعليم، ومستوى إنتاج الفرد. وبالنسبة للمتوسط العام للأعمار في الدول العربية، تتحدث الدراسات التي أجريت في بداية عقد الثمانيات من القرن الماضي أن متوسط الفئة العمرية تحت سن الخامسة عشرة، تمثل حوالي 45٪ من عدد سكان العالم العربي الذي يتكون من نصفين نصف من الرجال والنصف الآخر من النساء .

والمسألة الأكثر أهمية في تقدير الباحث، هي مسألة المستوى العلمي للمواطن العربي، ومدى انتشار الأمية بين الجنسين في الوطن العربي. وتشير الإحصائيات أن هناك نسبة عالية من الأمية في بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات الضعيفة مثل السودان وموريتانيا والصومال وجيبوتي وغيرها. كما أن هناك حقيقة أخرى يجب الإشارة إليها وهي أن التعليم في غالبية الدول العربية بدأ يأخذ منحنيين الأول هو الانتشار الأفقي بمعنى أن هناك توسعًا في انتشار المدارس والمعاهد والجامعات في كثير من الدول العربية، لكن المنحنى الآخر هو المنحنى السلبي، والمتعلق بالنوعية المتعلقة بالإنتاج – أي أن التعليم في البلدان العربية لا ينتج بصفة عامة إنتاجًا جيدًا. وذلك لأسباب كثيرة أهمها عدم قدرة المناهج التعليمية – في كافة المستويات، مواكبة التطورات الهامة التي حدثت في الدول المتقدمة. ولهذا برزت ظاهرة البطالة بين الخريجين والجامعيين في كثير من الدول العربية. واضطرار عدد كبير من الخريجين إلى إعادة التأهيل من أجل تغيير مسار تخصصاتهم، وهذا إهدار للوقت والمال بالنسبة للفرد وبالنسبة للمجتمع .

ولذلك فإن الحديث عن دور العامل البشري في العلاقات العربية – الأفريقية يتطلب تحسين وضع وإمكانيات هذا العامل وبحيث يمكن تقديم الخبير العربي والطبيب العربي والمهندس العربي والفني العربي لأسواق العمل في الدول الأفريقية التي يتطلب سوقها مثل تلك الخبرات .

المطلب الثاني
العامل البشري الليبي

قامت الثورة في ليبيا عام 1969م لأسباب كثيرة، ولكن السبب الأكثر أهمية ومن وجهة نظر معينة، هو الوضع الإنساني والاجتماعي الذي يعيشه المواطن الليبي في ظل الحكم الملكي. ولهذا تم التركيز على هذا الأمر في البيان الأول للثورة الذي جاء فيه ".. وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم (الجمهورية العربية الليبية) صاعدة بعون الله إلى العمل إلى العلا، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبنائها حق المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف لا مهضوم ولا مغبون، ولا سيد ولا مسيود، بل إخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه – إن شاء الله – راية الرخاء والمساواة "(*) .

وعند إعلان سلطة الشعب عام 1977 م، تم التأكيد على "إن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب، ولا سلطة لسواه" .

وتضمنت الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير كثيرًا من المبادئ التي تمجد وتُعلي من قيمة الإنسان، ومن ذلك :

1- التأكيد على ممارسة الفرد للسلطة دون نيابة .

2- التأكيد على حرية الفرد وعدم تقييد هذه الحرية لمن لا تشكل حريته خطرًا على الآخرين.

3- تقديس حق الحياة، وحق المواطنة، وحق التقاضي، وحق العمل وحق التعليم .

ولقد قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية ومنذ عام 1977م بإصدار عدد من القرارات المتعلقة بالعامل البشري بالجماهيرية الليبية، مثل القرار الصادر بإعفاء ذوي الدخل المحدود من دفع أقساط القروض الممنوحة لهم وتمليك المساكن لهم مجانًا – وقرارات أخرى تتعلق بالتعليم المهني، والاهتمام بالمزارعين وتقديم القروض لهم، وغيرها من القرارات التي تصب في مصلحة الفرد والمواطن الليبي. وعلى هذا الأساس فإن العامل البشري في الجماهيرية الليبية عامل غير مهمل من حيث التوجهات العامة للدولة، ولا يمكن أن يهمل عند دراسة دور هذا العامل في علاقات الجماهيرية الليبية بالدول الأفريقية، حيث أن الاعتقاد الراسخ هو أن الهدف من هذه العلاقات هو خدمة الشعب الليبي، والحصول له على أفضل ما يمكن من مميزات مقابل هذه العلاقات. ذلك أن خدمة الشعب هي الغاية لأي سلوك حكومي رشيد .

وسوف نتناول في هذا المطلب العامل البشري من عدة أوجه وذلك من أجل تصوير أثر هذا العامل في العلاقات الليبية – الأفريقية .

ومن حيث المبدأ، فإن أهم ما يمكن ملاحظته على السكان في الجماهيرية الليبية، هو قلة العدد مقارنة بالدول المجاورة بصفة خاصة، بالرغم من النمو السنوي الذي يتميز به عدد السكان في ليبيا، وهو يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، إذ يصل إلى أكثر من 3٪ سنوياً.

ولقد تطور عدد السكان الليبيين وبحسب الإحصائيات الرسمية التي أجريت في البلاد منذ أول إحصاء في عهد الاستقلال وعلى النحو التالي :

كان عدد الليبيين في إحصاء عام 1954م حوالي 1,041,550 نسمة ثم ارتفع العدد طبقًا لإحصاء عام 1964 ليصبح حوالي 1,515,550 نسمة وفي الإحصاء الذي تم عام 1974م وصل عدد السكان في ليبيا إلى حوالي 2,052,372 نسمة، وفي إحصاء عام 1984م أصبح العدد حوالي 2,231,059 نسمة، وفي آخر إحصاء تم لليبيين في عام 1995م كان عددهم يقترب من 4,389,739 نسمة.[8]

ويقول تقرير التنمية البشرية في ليبيا الصادر عام 1999م أن الجماهيرية الليبية تمتلك مجتمعًا يتميز بالفتوة حيث إن أكثر من 72٪ من عدد السكان في ليبيا هم من الفئة العمرية الأقل من سن الثلاثين سنة وأن نسبة الذين هم في سن أكثر من ستين سنة لا تتجاوز 6٪ من عدد السكان في ليبيا.[9]

كما ويتميز العامل البشري في ليبيا بوجود نوع من التكافؤ بين أعداد الرجال والنساء، ففي الإحصاء العام لليبيين عام 1995م، اتضح أن النساء يمثلن 49٪من عدد السكان في الجماهيرية الليبية، وأن أكثر من 47٪ منهن في الفئة العمرية الإنتاجية، أي أن أعمارهن تتراوح ما بين سن 18 سنة و59 سنة.[10]

ونظرًا لأن الجماهيرية الليبية تعتبر من الدول المنتجة للنفط، فإن المواطنين الليبيين يتمتعون بمستويات جيدة في التعليم والصحة وتوفر المياه الصالحة للشرب وغيرها من المؤشرات التي تدل على مستوى تنمية بشرية مقبولة، فمن حيث المبدأ، لا يوجد في الجماهيرية الليبية –وحسب تقرير المصرف الدولي الصادر عام 2000 ليس هناك من يعيش تحت خط الفقر، أي من يعيش على دخل أقل من 1.08 دولار في اليوم. فالجماهيرية الليبية تتمتع بأعلى دخل محلي للفرد في القارة الأفريقية. ونتيجة لهذا الوضع الاقتصادي للسكان في الجماهيرية الليبية، نجد أن معدل الوفيات بين الأطفال الرضع والأمهات

الحوامل، وتوقع الحياة عند الولادة، هي معدلات تفوق مثيلاتها في القارة الأفريقية. كما أن أكثر من 85٪ من السكان في الجماهيرية الليبية يعيشون في المدن الحضرية، وخاصة في المدن الساحلية التي تتوفر بها وسائل الحياة الحديثة من مياه تصل إلى البيوت، وصرف صحي وكهرباء وخطوط هاتفية، ويقول تقرير المصرف الدولي الصادر عام 2000م أن 95٪ من سكان الجماهيرية الليبية يحصلون على المياه النقية الصالحة للشرب وأن 86٪ منهم يحصلون على الصرف الصحي. وتضمن 86٪ من النساء الحوامل الحصول على التطعيم ضد مرض التيتانوس.[11]

ونظرًا لانتشار المدارس والمعاهد والجامعات، فإن نسبة استيعاب الطلبة قد زادت، وبحيث أصبح جميع المتقدمين من الأعمار المناسبة لكل مرحلة تجد مكانًا لها. ففي المرحلة الابتدائية كانت نسبة الالتحاق بين الذكور في عام 1973م حوالي 84٪ وأصبحت في عام 1995م 89٪ أما بين الإناث فقد ارتفعت بنسبة أكبر حيث كانت في عام 1973م حوالي 63٪ وأصبحت في عام 1995م 89٪. كما أن نسبة الالتحاق في بقية المراحل التعليمية شهدت تطورات مناسبة.

وبينما كانت هناك عام 1970م جامعة ليبية واحدة، أصبح هناك في عام 1998م أربعة عشرة جامعة منتشرة في كافة مناطق الجماهيرية.[12]

وبناء على هذه المعطيات، فإن العامل البشري في الجماهيرية الليبية يتمتع بوضع متميز مقارنة بالعامل البشري في الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء ولكن المقارنة بين العوامل البشرية الليبية والأفريقية يمكن تناولها من أوجه كثيرة أخرى منها:-

أولاً: الجماهيرية الليبية التي يقدر البنك الدولي تعدادها عام 1997م بحوالي 5.2 مليون نسمة تجاورها ست دول تشكل تجمعًا سكانيًا يقدر بحوالي 143.5 مليون نسمة،

وبهذا فإن الجماهيرية تعادل ما يقارب نسبة 4٪ من إجمالي عدد سكان الدول المجاورة لها، وهي - أي الجماهيرية الليبية - تمثل نسبة أقل من 30٪ من عدد سكان الدولتين الأفريقيتين تشاد والنيجر ذلك عام 1997م. أما عام 2015 فالنسبة تكون أقل من ذلك .

ثانيًا: أن التقارير الدولية مثل تقارير البنك الدولي تقول أن الجماهيرية الليبية سيكون عدد سكانها في عام 2015م في حدود 7.7 مليون نسمة، بينما سيزداد عدد سكان الدول المجاورة للجماهيرية الليبية ليصبح في حدود 202.2 مليون نسمة، ولذلك فإن الفجوة السكانية تصبح أكثر اتساعًا .

ثالثًا: إن الكثافة السكانية في الجماهيرية لا تتعدى اثنين لكل كيلو متر مربع، وفي المناطق الصحراوية والجبلية تقل عن نصف نسمة لكل كيلو متر مربع، ومع ذلك، فإن كثافة السكان في غالبية الدول المجاورة غير كبيرة، ففي تشاد كانت الكثافة في عام 1999م ستة أفراد لكل كيلو متر مربع، وفي النيجر ثمانية أفراد. وبناء عليه فإنه لا توجد حاجة حيوية لتصدير السكان من منطقة لأخرى لأسباب الكثافة السكانية في هذه الدول، ولكن الحاجة الاقتصادية هي التي تدفع بالهجرة من بلد إلى آخر وفرص العمل أو تحسين مستوى المعيشة هي التي تدفع بالأفارقة للتوجه إلى الجماهيرية الليبية .

رابعًا: أن الجماهيرية الليبية دولة مستوردة للعمالة، بأنواعها الفنية وغير الفنية. وفي تقرير للتنمية البشرية في ليبيا عن عام 1999م تتم الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة كانت قبل عام 1969م تأتي من الدول الأجنبية غير العربية، ثم تحول الوضع لصالح العمالة العربية، حيث ارتفعت نسبة اليد العاملة العربية فأصبحت تمثل 90٪ من العمالة غير الليبية في البلاد، ولكن هذه النسبة انخفضت بعد عام 1985 إلى حوالي 47٪ بسبب التوجه إلى الشركات الأجنبية .

وهناك احتمالات كبري بعودة العمالة العربية إلى سابق عهدها من الارتفاع بسبب الموقف السياسي المحلي من الدول الأجنبية أثناء فترة الحصار الدولي على الجماهيرية الليبية الذي انتهي عام 2003م. ويلاحظ أن العمالة الأفريقية تكاد لا تذكر في سوق العمل الليبية نتيجة لعامل اللغة، وعوامل أخرى كثيرة وعلى الجانب الآخر نلاحظ أن التشجيع نحو دفع الليبيين للهجرة إلى الدول الأفريقية للعيش والإقامة والاستثمار، لم يسجل أرقامًا تذكر. وسوف يحتاج الأمر إلى بعض الوقت كي تظهر نتائج السياسة الليبية نحو تحقيق هدف الهجرة الليبية إلى القارة الأفريقية .

المبحث الثاني

العوامل الجغرافية

تلعب العوامل الجغرافية دورًا مهمًا في العلاقات الدولية، وهي عوامل شبه ثابتة، ومتغيراتها بطيئة. والعوامل الجغرافية يمكنها أن تغير كثيرًا من السياسات الدولية والإقليمية .

والمقصود بالعوامل الجغرافية في هذا المبحث، هي الموقع الجغرافي للعالم العربي والجماهيرية الليبية، والحدود الجغرافية التي تربطها بالدول الأفريقية، وأثر ذلك على خلق واستمرار العلاقات التاريخية بين الشعوب العربية والأفريقية

وسيتم تناول هذه القضايا في مطلبين، يهتم الأول منهما بالعامل الجغرافي العربي، ويتناول المطلب الثاني العامل الجغرافي الليبي وأثره في التوجهات الليبية نحو القارة الأفريقية .

المطلب الأول

العامل الجغرافي العربي

العالم العربي جغرافيًا، ينقسم إلى جزأين، جزء يقع في القارة الأفريقية وجزء آخر يقع في قارة أسيا، ومساحة العالم العربي بكاملها تمتد لحوالي 13.6 مليون كم2. والجزء الأكبر من هذه المساحة يقع في قارة أفريقيا التي تضم ثلاثة أرباع مساحة العالم العربي .

والدول العربية الأفريقية تتميز جغرافيًا بأنها تسيطر على كامل الشاطئ الشمالي لقارة أفريقيا، وتعتبر بوابتها الشمالية نحو أوروبا، كما أن الدول العربية تسطير على جزء هام من شواطئ القارة الشرقية والغربية .

والدول العربية الأفريقية من حيث المساحة الجغرافية كذلك تعتبر غالبيتها من الدول ذات الوزن الجغرافي في القارة، فهي في جملتها كعدد لا تمثل سوى خمس عدد دول القارة الأفريقية، ولكنها تحتل ثلث مساحتها .

وبعض الدول العربية الأفريقية تتمتع بمساحات جغرافية كبيرة نسبيًا فالسودان هي أكبر دولة أفريقية مساحة، تليها الجزائر ثم الكونغو الديمقراطي (زائير) ثم الجماهيرية الليبية.

أما من حيث الحدود السياسية العربية الأفريقية المشتركة، فهناك عدد من هذه الحدود المشتركة، نذكر منها، الحدود المشتركة مع إثيوبيا والتي تجاور كلاً من الصومال وجيبوتي والسودان، وهذه الدول العربية تحيط بإثيوبيا من الشرق والشمال والغرب، وإذا انضمت اريتريا إلى جامعة الدول العربية يوما ما، فإن إثيوبيا سوف تكون محاطة بالدول العربية من جميع الجهات عدا حدودها الجنوبية التي تشترك معها بدولة كينيا. إن إثيوبيا دولة افريقية هامة، فهي من أقدم الدول استقلالاً في القارة الأفريقية. والسياسات العربية تجاه القارة الأفريقية تتأثر كثيرًا بالمواقف التي تتخذها الأنظمة السياسية القائمة في إثيوبيا، وهناك حساسيات إثيوبية - عربية باعتبار أن إثيوبيا دولة مسيحية لها حضور ديني مسيحي شرقي، وقد أثر ذلك في علاقاتها العربية المتسمة بالصبغة الإسلامية، والدفاع عن المسلمين في إثيوبيا والدول الأفريقية الأخرى كما أن هناك ادعاءات إقليمية بين الصومال العربية وإثيوبيا الأفريقية، وتلعب إثيوبيا دورًا هامًا في مسألة مياه نهر النيل بالنسبة لمصر والسودان. كما أن العلاقات العربية - الأثيوبية قد زادت تعقيدًا ببروز حركات التحرر الاريترية التي نادت بالانفصال عن إثيوبيا. وقد دعمت بعض الدول العربية الموقف الاريتري وساندت حركات التحرير الاريترية الأمر الذي جعل حكومات أثيوبيا

تعتقد أن الدول العربية تستهدف زعزعة أمنها واستقرارها، وقد ساندت إثيوبيا حركات التمرد السودانية ردًا على المواقف العربية من حركات التحرر الإرترية، والموقف من حرب الأوجادين الإثيوبية – الصومالية .

كما أن لإثيوبيا علاقات متميزة مع إسرائيل التي تحاول أن تقوى علاقاتها الأفريقية، خاصة مع دول معينة مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا وغيرها من أجل استخدام تلك العلاقات في الضغط على الدول العربية المختلفة، خاصة مصر والسودان، وذلك بالعمل مثلاً على إقامة مشاريع مائية على نهر النيل لحرمان مصر والسودان من جزء من مياهه .

والدول العربية تجاور جغرافيا بالإضافة إلى أثيوبيا كلا من أوغندا والكونغو الديمقراطي (زائير سابقًا) وأفريقيا الوسطى وهذه الدول لها حدود مشتركة مع السودان. وتبلغ طول هذه الحدود حوالي 1360 كم. وتجاور السودان كذلك تشاد والتي تجاور كذلك الجماهيرية الليبية. وهناك دولتا مالي والنيجر اللتان تجاوران الجزائر. كما تتجاور موريتانيا مع كل من مالي والسنغال.

إن هناك ثلاثة دول عربية أفريقية فقط هي التي لا جوار أفريقي لها، وهي مصر وتونس والمغرب، ولذلك فليس لها مشاكل حدودية مع الدول الأفريقية رغم أن مصر بوصفها دولة تقع على نهر النيل فإن حوض هذا النهر يجمعها بعدد من الدول الأفريقية من اجل المصلحة المشتركة المتعلقة بمياه هذا النهر.

وأما بقية الدول العربية الأفريقية فإن جوارها الأفريقي قد مثّل لها بعض التعقيدات والمشاكل الحدودية مع الدول الأفريقية المجاورة لها .

ومن حيث المبدأ، فإن طول الحدود العربية – الأفريقية المشتركة يعطي لهذه الحدود أهمية خاصة: أن الحدود الدولية العربية الأفريقية المشتركة تمتد لأكثر من خمسة عشر

ألف كم منها أكثر من سبعة آلاف كم، هي حدود السودان لوحده مع تسع دول، منها دولتان عربيتان هما مصر والجماهيرية الليبية، وسبع دول أفريقية. وأطول حدود السودان هي التي تربطه مع أثيوبيا حيث تمتد هذه الحدود لأكثر من ألفين كم وإن حدود السودان مع أفريقيا الوسطى تمتد لأكثر من ألف كم، وحدوده مع تشاد تصل إلى أكثر من ألف وثلاثمائة كم. ولهذا فإنه من المتوقع أن تحدث مشاكل بين الدول العربية والدول الأفريقية بسبب الحدود المشتركة بينها. والحدود العربية والأفريقية المشتركة، هي حدود تم تخطيطها والاتفاق بشأنها في عهود الاستعمار الأوروبي، وقد حرصت منظمة الوحدة الأفريقية في أول اجتماعاتها كمنظمة إقليمية في شهر يوليو 1964م على أن تأخذ قرارًا ينص بأن "تتعهد كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال القومي" ولكن غالبية الدول الأفريقية لم تلتزم بهذا القرار، وحاولت تغيير حدودها.

وقد تسبب عدم الالتزام بقرار الحفاظ على الحدود الموروثة في حروب ومناوشات عسكرية على الحدود الصومالية والأثيوبية، والحدود الليبية - التشادية وأدت إلى المناوشات السودانية الأوغندية، وتشابكت موريتانيا مع السنغال، والجزائر مع مالي، والنيجر، وادعت كل من تشاد والسودان ادعاءات إقليمية تجاه بعضها بعضًا .

إن وجود هذا البعد الحدودي بين الدول العربية والأفريقية لا يمكن إلا أن ينتج أحد أمرين: إما علاقات متسامحة وحسن جوار تخدم مصالح الشعوب العربية والأفريقية معًا، وإما علاقات توتر وتهديد، ولا تخدم هذه إلا مصالح أعداء العرب والأفارقة .

إن الدول العربية والأفريقية المتجاورة عدا دولة جيبوتي، هي دول ذات مساحات جغرافية شاسعة، ولا تحتاج إلى مزيد من الأراضي، وغالبية المساحات تقع في نطاق الصحاري والجبال. وإذا قسنا المسافة ما بين عاصمتي الجزائر ومالي، أو ما بين عاصمتي

السودان وأثيوبيا لوجدنا مسافة كبيرة تفصل بينهما، ولهذا فإن الصراعات العربية - الأفريقية على الحدود المشتركة تبدو صراعات مفتعلة، الغرض منها تحقيق أهداف سياسية معينة، وتحرك من وقت لآخر لتحقيق مثل تلك الأهداف .

وإضافة إلى البعد الحدودي، هناك أيضًا بعد آخر نتج عن العامل الجغرافي، وهي الصلات التي تربط عدد كبير من القبائل المتواجدة على جوانب الحدود العربية - الأفريقية المشتركة .إن طبيعة العيش في الصحاري والجبال أدت إلى ضرورة انتقال تلك القبائل من مكان لأخر دون اعتبار للحدود السياسية التي وجدت بعد الاستقلال ونفذت تعسفيًا على تلك القبائل. وهناك أمر آخر يتعلق بهذا الشأن هو الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية والمعادن التي تكتشف على الحدود المشتركة، والاستغلال المشترك لمصادر المياه، والأنهار الدولية في القارة الأفريقية، وهي وسائل هامة من وسائل تحقيق العلاقات العربية - الأفريقية.

المطلب الثاني

العامل الجغرافي الليبي

لاشك في أن العامل الجغرافي قد لعب دورًا هامًا في التوجه الليبي نحو القارة الأفريقية، فالجماهيرية الليبية دولة أفريقية، وقد تميزت بأنها صاحبة أطول شاطئ على الساحل الشمالي للقارة الأفريقية، ويكرس الخطاب السياسي الليبي هذا الدور ويدعو له، وبأن الجماهيرية الليبية هي بوابة أفريقيا الشمالية. وقد جاء في خطاب للعقيد معمر القذافي أثناء زيارة له للنيجر عام 1978م ما يلي "إن الجماهيرية الليبية التي تحتل مكانًا إستراتيجيًا في القارة الأفريقية، وهي تعتبر الباب الكبير لأفريقيا من الشمال، والتي تمتلك الإمكانيات المادية، التي تستطيع أن تؤثر في مجرى الأحداث العالمية، والتي تتزعم حضارة

جديدة يبشر بها الكتاب الأخضر، والتي ترتبط بعلاقات مع معظم المجموعة الدولية، وهي علاقات كبيرة وإيجابية أيضًا، وهذا كله ترتب عليها واجب تجاه الشعوب الأفريقية" [(13)].

والجماهيرية الليبية تجاور دولتين أفريقيتين هما تشاد والنيجر كما تجاور أربع دول عربية هي مصر والسودان في الشرق، وتونس والجزائر في الغرب.. ويهمنا الحديث عن الدولتين الأفريقيتين وهما تشاد والنيجر، وهما من أفقر الدول الأفريقية اقتصاديًا، إذ بالرغم من كبر مساحة كل منهما حيث تبلغ تشاد حوالي 1,284,000 كم2، وتبلغ النيجر حوالي 1,267,000 كم2، وعدد سكان الأولى حوالي سبعة ملايين نسمة بحسب إحصائيات عام 1999م ويتوقع أن يصل تعدادها عام 2015 إلى حوالي 11.6 مليون نسمة، وعدد سكان دولة النيجر وبحسب إحصائيات عام 1999م حوالي 10 مليون نسمة ومتوقع لها أن تصل تعدادها عام 2015م أكثر من سبعة عشر مليون نسمة إلا أن دخول الأفراد في هاتين الدولتين من أدنى الدخول في العالم.

إن دخل الفرد في تشاد لم يتجاوز مائتي دولار، ودخل الفرد في النيجر مائة وتسعون دولار في السنة، وذلك بحسب تقرير البنك الدولي للتنمية عام 2000 / 2001 م، هذا مع العلم بأن دخل الفرد في الجماهيرية الليبية يفوق ستة آلاف دولار في السنة.

وللجماهيرية الليبية حدود مشتركة مع تشاد تبلغ طولها حوالي ألف كم، وحدود الجماهيرية الليبية مع النيجر تبلغ حوالي ثلاثمائة وخمسون كيلو متر.

ومن الناحية التاريخية فإن الحدود الليبية مع تشاد والنيجر قد رسمت أيام استعمار إيطاليا لليبيا والاستعمار الفرنسي لكل من تشاد والنيجر. ويورد أحد المراجع شكل الحدود الليبية مع كل من تشاد والنيجر على النحو التالي "الاتفاقية الفرنسية الإيطالية في 8 سبتمبر 1919 م، وهي الاتفاقية التي عينت بمقتضاها الحدود الجنوبية

للبلاد (ليبيا) وهي تبدأ من نقطة التقاء خط طول 24° شرقًا بخط عرض 18.45° شمالاً. ثم تتجه نحو الشمال الغربي حتى تلتقي بمدار السرطان عند خط طول 16° شرقًا تقريبًا، ثم تنحرف بعد ذلك نحو الجنوب الغربي لتلتقي بحدود جمهورية النيجر إلى الجنوب من تمو على خط طول 14° شرقًا. وتبلغ طول هذه الحدود من بدايتها في الشرق حتى هذه النقطة 1350كم"[14] ويشير الباحثون إلى أن حدود ليبيا بصفة عامة "ليست حدودًا طبيعية بمعنى الكلمة، إذ أنها لا تتمشى غالبًا مع أي ظواهر طبيعية بارزة يمكن أن تفصل فصلاً واضحًا بين ليبيا وجيرانها.

والحدود الليبية الجنوبية هي أيضًا لا تتمشى مع ظواهر طبيعية، هي في الواقع موجودة، أهمها مرتفعات تبستي وتلال تمو[15].

والجماهيرية الليبية تتوغل في داخل القارة الأفريقية لمسافات تصل حوالي ألفين كم، وكان بها طرق تجارية مشهورة تاريخيًّا مثل طريق طرابلس - برنو مرورًا بفزان، وطريق بنغازي – واداي مرورًا بالكفرة .

وبالجماهيرية الليبية مراكز تجارية قديمة مثل غدامس وسبها ومرزق وغات، وجالو والكفرة وغيرها. ويتم التعويل الآن على إعادة النشاط التجاري لهذه المراكز والطرق التجارية القديمة خاصة أن الحاجة تبدو ملحة للدول الأفريقية المغلقة لإيجاد وسائل نقل سريعة وآمنة مع مراكز الثقل التجاري والسياسي في أوروبا، والجماهيرية الليبية وهي تجاور كلاً من تشاد والنيجر في الجنوب، تستطيع أن يكون لها تواصل أفريقي مع عدد من الدول التي تجاور كل من تشاد والنيجر مثل بوركينافاسو وأفريقيا الوسطى .

وهناك جانب آخر من جوانب العامل الجغرافي، ترى القيادة الليبية الاستفادة منه في العلاقات الليبية - الأفريقية، هذا العامل يتعلق بإمكانية الاستفادة من مياه الأنهار

الوفيرة في القارة الأفريقية، وربطها بمشروع النهر الصناعي في الجماهيرية الليبية. وقد قامت بعض الدراسات في هذا الشأن [16]، ويؤكد العقيد معمر القذافي على وجود فرصة هامة لاستثمار مياه أفريقيا والاستفادة منها عوضاً عن الهدر الذي تعانيه الآن .

إن اتجاه الجماهيرية الليبية إلى شق الطرق الصحراوية، والعمل على بناء سكك حديدية، وتطور البنى التحتية في المطارات والموانى الليبية سيزيد من أهمية العامل الجغرافي في العلاقات الليبية - الأفريقية .

المبحث الثالث

عوامل التجارة الدولية

سيتم في هذا المبحث تناول عوامل التجارة الدولية في العلاقات العربية الأفريقية. والتجارة العربية والأفريقية رغم أهميتها على المستوى الدولي إلا أن هذه الأهمية لا تنعكس إيجابيًّا على العلاقات التجارية التي تربط الدول العربية والدول الأفريقية. إن الانطباع السائد هو ضعف التجارة بين الأطراف العربية والأفريقية لأسباب متعددة. ويحتوي هذا المبحث على مطلبين: المطلب الأول يتعلق بالتجارة العربية بصفة عامة مع الدول الأفريقية، ويتناول المطلب الثاني التجارة الليبية مع الدول الأفريقية ومدى تأثيرها في العلاقات الاقتصادية الليبية – الأفريقية.

المطلب الأول

عامل التجارة الدولية العربية

لا شك أن التجارة الدولية هي من العوامل الهامة التي تزيد من قوة العلاقات بين الدول والمجتمعات، ولعلنا نذكر في هذا المجال أن التجار العرب المسلمين هم الذين كانوا السبب في انتشار الإسلام في أواسط القارة الأفريقية. وأهمية التجارة الدولية تأتي من كونها مصدر من مصادر الدخل القومي للدول، وهي وسيلة من وسائل الحصول على العملات الأجنبية، ووسيلة للاشتراك في المعاملات الدولية، ولإبراز الوجود والفعالية الدولية، ووسيلة للتأثير في سياسات الدول الخارجية، كما أنها دليل على حيوية المجتمع ومقدرته وإمكاناته، فكلما كانت مساهمة الدولة في التجارة الدولية كبيرة، كلما كان ذلك

دليلاً على القوة المادية والمعنوية للدولة. وأما على المستوى الوطني أو المحلي فإن التجارة الدولية محرك هام للتنمية الداخلية، وبناء عليه فإن من أهم المؤشرات الدالة على عمق العلاقات العربية - الأفريقية هي التجارة بين العرب والأفارقة من حيث الحجم والأهمية.

وليس من المطلوب في هذا الكتاب أن نقف بالتفصيل على كل المعطيات لأن المجال لا يسمح بذلك، ولكن هناك بعض الفرضيات التي يجب أن نسلط الضوء حولها، كما يهمنا تحليل الأسباب الكامنة وراء ما يعرف عن ضعف العلاقات التجارية بين الدول العربية والأفريقية .

وهناك كثير من الدراسات العلمية، وبعضها تم تبنيها من قبل المؤسسات الرسمية، مثل جامعة الدول العربية، والتي ناقشت ودرست بشكل معمق أوضاع التجارة البينية العربية - الأفريقية، و نذكر على وجه الخصوص الدراسة التي ظهرت في مجلدين تحت عنوان "تطور التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1970 – 1981م" والتي نعتمد عليها بشكل كبير في هذا المبحث.

ومن حيث المبدأ العام، فإنه يمكن القول إن التجارة العربية والأفريقية لم تكن تلعب دورًا مهمًا في العلاقات العربية – الأفريقية، ولم تلقى انتباهًا يذكر من قبل الحكومات العربية والأفريقية. ولهذا حاول مؤتمر القمة العربي – الأفريقي الأول الذي أنعقد في عام 1977م إعطاء هذا الجانب من العلاقات العربية – الأفريقية وزنًا أكبر، فاهتمت وثائق المؤتمر بالتجارة الدولية وأكدت على القضايا التالية: - [17]

1- إقامة علاقات تجارية عربية – أفريقية مباشرة .

2- سد حاجة أسواق الدول العربية والأفريقية على أساس الأولوية قدر المستطاع.

3- تسهيل إجراءات التجارة البينية، وتشجيع المؤسسات التجارية والمشروعات المشتركة، وإقامة علاقات مصرفية وتأمينية تعمل على دعم التجارة العربية - الأفريقية .

وقد تقرر في المؤتمر الأفريقي العربي أن تقوم جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية بإعداد دراسات عن حاجات الأسواق العربية والأفريقية، وبحث كافة الظروف المشجعة على التجارة بين الطرفين العربي والأفريقي .

إن الرغبة العربية الأفريقية المشتركة في خلق تجارة بينية، تبدو واضحة لدى الطرفين، ولكن الواقع الأفريقي والعربي يعمل ضد هذه الرغبة.

إن هناك شركات ودول غير عربية وغير أفريقية هي التي تقوم بالسيطرة على عدد كبير من الموارد والمنتجات العربية والأفريقية، وهي التي تقوم بالإشراف على الإنتاج وتقوم بالتسويق. ويبين الجدولان 1، 2 عددًا من هذه السلع، وتشير التقارير الرسمية إلى أن موادًا وسلعاً مثل القمح والبن والذرة والقطن والتبغ والشاي، تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية بنسب تتراوح ما بين 85٪ و 90٪.[18]

كما أن الإنتاج المعدني في عدد كبير من الدول الأفريقية والعربية تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية، "وهي التي تأخذ القرارات الهامة التي تتعلق بالأسعار والإنتاج حسبما يتمشى مع مصالحها ويزيد من مداخليها وأرباحها" .[19]

ولا شك أن أهم ما يعرقل سيطرة الدول العربية والأفريقية على مواردها الطبيعية هي مسألة التمويل والإدارة. فالتمويل يأتي عادة من الدول الرأسمالية، حيث إن الاستثمار في هذه الموارد المعدنية والنفطية والمائية يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وهذا الأمر تتولاه الآن الشركات الكبرى. كما أن الخبرة الإدارية غير متوفرة في كثير من الدول العربية والأفريقية، ولهذا تلجأ تلك الدول إلى مكاتب الاستشارات العالمية.[20] وإضافة إلى هذه

الأمور نجد أمرًا آخر يتعلق باحتياجات الأسواق العربية والأفريقية، وإمكانية سد تلك الاحتياجات عن طريق التبادل العربي - الأفريقي .

إن أهم ما تتطلبه الأسواق العربية هي الآلات التي تشكل أكثر من 20٪ من قيمة الواردات العربية، كما تحتاج إلى المصنوعات ومعدات النقل وتصل نسبتها إلى أكثر 30٪ من مجموع الواردات العربية، كما تستورد الدول العربية غير النفطية، النفط ومنتجاته. وهذه الاحتياجات التي يتطلبها السوق العربي لا تتوفر بكميات ونوعيات مناسبة في الدول الأفريقية ولهذا يستوردها العرب من أوروبا وأمريكا واليابان .

وهذه الإشكالية تواجهها الدول الأفريقية عندما تريد استيراد احتياجاتها التي تتكون هي الأخرى من الآلات وأدوات النقل، ومستلزمات الإنتاج، وهذه سلع لا تتوفر بكميات ونوعيات مناسبة في الدول العربية. ولقد عبرت عن هذه المسائل الدراسة التي أعدت لحساب جامعة الدول العربية والتي سبق أن ذكرنا أننا نعتمد عليها في هذا المبحث، حيث إن الدراسة تقول: "إن الميزة النسبية للبلدان الأفريقية، وأغلب البلدان العربية على السواء تكمن بدرجة كبيرة في طائفة متماثلة من المنتجات كثيفة العمالة، وهذا يفسر عدم وجود فرص كبيرة للتجارة الأفريقية - العربية، كما يوضح السبب في أن الاتجاه المهيمن في تجارة مجموعتي البلدان على السواء، هو مع أوروبا"(21) وتضيف دراسات اقتصادية متميزة إلى الأسباب السابقة أسبابًا أخرى، منها أن ضعف التجارة بين الجانبين العربي والأفريقي يرجع إلى القوانين الوطنية التي تعمل على عرقلة انسياب التجارة بين الدول العربية والأفريقية، فهي قوانين تتسم بالحمائية، ولكن هذه القوانين لم تمنع نمو التجارة بين الدول المعنية وأوروبا مثلاً. كما أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى ارتفاع الرسوم الجمركية العربية والأفريقية وإلى مشاكل النقل والبنى التحتية الأخرى التي تعمل على عرقلة التجارة البينية .

جدول رقم (1)

السلعة التي تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية

من صادرات البلدان النامية عام 1980 م

السلعة	القيمة بملايين الدولارات	نسبة السيطرة ٪
القمح	16556.0	85 إلى 90
السكر	14367.0	60
البن	12285.0	85 إلى 90
الذرة	11852.0	85 إلى 90
الأرز	4978.0	70
الكاكاو	3004.0	85
الشاي	1905.0	80
الموز	1260.0	70 إلى 75
منتجات الغابات	54447.0	90
القطن	7886.0	85 إلى 90
المطاط الطبيعي	4393.0	70 إلى 75
التبغ	3859.0	85 إلى 90
الجلود	2743.0	25
القنب	203.0	85 إلى 90

المصدر: - دور الشركات غير الوطنية في التنمية العالمية، الدراسة الثالثة: الجدول 5 – 7.

إصدار: - مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات غير الوطنية، الأمم المتحدة، نيويورك 1983م .

جدول رقم (2)

النسبة المئوية التي تعود إلى البلدان النامية المصدرة من السعر للمستهلك في البلدان المستوردة.

السلعة	البلد المستورد	متوسط الفترة 1955 1960	متوسط الفترة 1961 1966	متوسط الفترة 1967 1972	1973
الشاي	المملكة المتحدة، هولندا	61 56	57 46	53 38	48 28
الكاكاو	المملكة المتحدة، ألمانيا الاتحادية	24 14	10 6	15 9	17 8
الموز	الولايات المتحدة، فرنسا	24 21	23 20	24 20	25 17
البن	الولايات المتحدة، ألمانيا الاتحادية / سابقًا فرنسا	46 20 38	43 17 35	43 18 34	50 18 33
ركاز الحديد	ألمانيا الاتحادية الولايات المتحدة	15 12	13 10	10 8	9 7
النحاس المركز	فرنسا	53	52	55	53

المصدر: - أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة، المجلد الثالث، الوثائق الأساسية، الجدول الثالث، الأمم المتحدة ،نيويورك 1981م .

وتدعو الدراسات المتخصصة كلاً من الدول العربية والأفريقية إلى أخذ بعض الإجراءات العملية كي تحسن من وضع تجارتها فيما بينها، من تلك الإجراءات مثلاً : -

1- إعادة النظر في القوانين الحمائية التي تعمل في ظلها التجارة العربية والأفريقية.

2- إعادة النظر في هيكلية منشآتها العامة، والتخلص من تلك التي لا تحقق أرباحًا معينة، والسعي نحو الخصخصة.

3- تحرير سعر صرف العملة الوطنية ،وتحرير الأسعار.

4- العمل على إعادة النظر في النظام الضريبي لهذه الدول، وتقليل المعاملات البيروقراطية.

5- العمل على تشجيع الاستثمارات الخارجية والداخلية، وتشجيع المبادرات الخاصة، وتحسين سياسات التسويق. (22)

المطلب الثاني
عامل التجارة الدولية الليبية

تعتبر التجارة الدولية من العوامل الهامة في تمتين وتقوية العلاقات الدولية وهي مؤشر هام من المؤشرات التي تدل على مدى ما وصلت إليه تلك العلاقات من تطور وعمق. وليس هناك شعب في العالم أو دولة لا يتاجر شعبها، فالشعوب والدول تبيع وتشتري، ومساهمة الشعوب والدول في التجارة الدولية تتفاوت بمقدار استهلاكها وإنتاجها. والعلاقات التجارية الليبية مع العالم الخارجي مرتبطة بالاحتياجات الليبية، وإنتاجها، وقد حاولت الجماهيرية الليبية أن تنوع هذا الإنتاج وتطوره حتى لا يصبح معتمد على

إنتاج سلعة أساسية واحدة هي النفط. ولذلك تم التركيز في الخطط التنموية على الاستثمار في الصناعة والزراعة والبنى التحتية المساعدة. وإذا نظرنا إلى التاريخ الاقتصادي للجماهيرية الليبية، يمكننا أن نلاحظ أنه ينقسم إلى ثلاث مراحل أساسية هي: -

- المرحلة الأولى: 1969 – 1985 م

- المرحلة الثانية: 1986 – 1990م

- المرحلة الثالثة: 1990 – 2003م

ويمكن ملاحظة أن المرحلة الأولى، هي مرحلة التأسيس والإنفاق على مجالات التنمية المختلفة. ففي هذه المرحلة وضعت ثلاث خطط تنموية، وهي الخطة الثلاثية 1973 – 1975م، والخطة الخمسية الأولى 1976 – 1980م والخطة الخمسية الثانية 1981 – 1985م. وقد استهدفت هذه الخطط مجموعة من الأهداف، وعلى الأخص "تحسين شروط التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي، وإلى تنويع الصادرات المحلية، والتخلص التدريجي من الاعتماد الكلي على القطاع النفطي عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي، وإحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة".(23)

وقد قامت السلطات الليبية المختصة باستصلاح الأراضي الزراعية وأقامت المشاريع الزراعية وأمدتها بأحدث وسائل الإنتاج، وقد قدر ما أنفق على الزراعة في الخطط الإنمائية الثلاثة بحوالي أربعة مليارات دينار ليبي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير. أما في مجال الصناعة، فقد تم التركز على الصناعات الصغرى والصناعات التي تعتمد على المواد الخام المتوفرة محليًا، وخاصة الصناعات النفطية.

ومن أهم الصناعات التي قامت في الجماهيرية الليبية هي صناعة الألبان، والأعلاف

والأسمنت، وصناعة البطاطين والأحذية والزجاج وطحن الغلال وغيرها. أما الصناعات النفطية فأهمها الأمونيا واليوريا والميثانول والايثلين. وفي مجال الصناعات الخفيفة الأخرى، تم تصنيع النضائد السائلة، وإطارات السيارات والأفران والثلاجات، وجمعت الأجهزة المرئية وصنعت الدراجات والهواتف.

ويبين الجدول رقم (3) تطور الإنتاج الليبي من الصناعات في الفترة من عام 1970م إلى عام 1995م، حيث يتبين ضآلة حجم المنتج وعدم قدرته على الحفاظ على وتيرة متطورة في عدد من الصناعات. وقد عجزت بعض الصناعات عن تلبية احتياجات السوق المحلي، ناهيك عن التصدير للأسواق الخارجية.

أما المرحلة الثانية من مراحل التطور الاقتصادي للجماهيرية الليبية، والممتدة من عام 1986م إلى عام 1990م، فهي المرحلة التي كان يجب أن يتحقق فيها مستهدفات الخطط الإنمائية الثلاثة، وخاصة فيما يتعلق بإحلال المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية، والتخلص التدريجي من الاعتماد على النفط في الدخل القوي، وتحسين شروط التبادل التجاري الليبي الخارجي عن طريق تنويع الصادرات الليبية. ولكن هذه الفترة بالذات شهدت تطورات سياسية خطيرة بالنسبة لليبيا. ففي هذه الفترة تم الاعتداء الأمريكي على مدينتي طرابلس وبنغازي في شهر أبريل 1986 م، وتم حصار الجماهيرية من قبل جيرانها خاصة مصر والسودان وتونس، وتعقدت علاقات الجماهيرية بالدول الأفريقية المختلفة، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظرًا اقتصاديًا على البلاد. ولذلك فإنه عند النظر في الجدول رقم (4) المتعلق بالصادرات الليبية وغير النفطية، نجد أن مساهمة الصادرات غير النفطية مساهمة ضعيفة جدًا، حيث ظل النفط يشكل أكثر من 97٪ من إجمالي قيمة الصادرات الليبية لعام 1990م، ويشير الجدول كذلك إلى أن الصادرات

النفطية كانت هي المهيمنة على السلع المصدرة الأخرى لدرجة أنه في بعض السنوات كان النفط يشكل 99.99٪ من إجمالي قيمة الصادرات الليبية.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجداول المعنية بالصادرات الليبية في الزراعة والثروة الحيوانية والأسماك، ومن المنتجات الصناعية والخردة بأنواعها، نلاحظ أن هذه الصادرات ذات كميات ضئيلة للغاية. إذ لا يمكن الحديث بجدية عن التصدير عندما يكون الحديث عن تصدير عدد 19 جرار، أو 70 جهاز مرئي أو حتى 914 طاولة بلاستيك، أو 250 إطار، وتصدير سياقات أرضية و 30 شاحنة أو 300 جهاز هاتف – كما توضحه الجداول. إن كل تلك الأرقام تدل وبشكل واضح على أن هذه الصناعات، هي صناعات بدائية، ولا يمكن الاعتماد عليها في السياسة التصديرية للدولة، فالمعروف اقتصاديا أن حجم الإنتاج يؤثر في التكلفة النهائية للمنتج، فإذا كان حجم الإنتاج بهذه الضآلة فلابد أن يكون السعر مرتفعًا ولقد أكدت الدراسات المتخصصة هذا الرأي، حيث جاء في بحث ميداني ما يلي "إن تكلفة هذه المنتجات تفوق أسعار المنتجات المماثلة في الخارج، وأن الكميات المنتجة تكاد لا تكفي أحيانًا حتى الاستهلاك المحلي". (24) والأسباب في ذلك كثيرة ومن أهمها : -

1- تضخم حجم العمالة في المصانع والوحدات الإنتاجية .

2- نقص المواد الخام وارتفاع تكلفتها.

3- انخفاض إنتاجية العمال. (25)

وعند تحليل الجدول المتعلق بالصادرات الليبية للمنتجات الزراعية لعام 1990م، يلاحظ أن الكميات المصدرة قليلة، بالرغم من أن المراقب للأسواق المحلية يلاحظ تكدسًا في عدد من المنتجات الزراعية، خاصة أثناء قمة مواسمها المعروفة لدى المزارعين والمتخصصين،

فالطماطم والبطاطا والليمون والبرتقال والبطيخ والتمور تكون بأسعار متدنية جدًا في الأسواق المحلية، ولا تكاد يصدر من هذه السلع إلا القليل، الأمر الذي يدل على عدم وجود خطط للتصدير. والجدول رقم (5) يعطي الانطباع بأن الجماهيرية الليبية لا تشارك مشاركة حقيقية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية، إذ أن القيمة الإجمالية التي يوضحها الجدول، وهي أقل من إحدى عشرة مليون دينار ليبي، لا تتناسب مع الإنفاق الذي سبق أن ذكرناه على الزراعة والمشاريع الزراعية طوال عقدين من الزمان – 1973 – 1990م .

وبالرغم من طول الشاطئ الليبي وما انفق على الثروة الحيوانية وتربية الدواجن، فإن الجدول رقم 7 يوضح أن الصادرات الليبية من الثروة الحيوانية والأسماك خلال عام 1990م لم يتجاوز 11.2 مليون دينار، وهو مبلغ بسيط مقارنة بالإنفاق الذي تم على هذه المجالات في الخطط الإنمائية .

وعند الحديث عن الفترة الثالثة من تطور الاقتصاد الليبي التي تمتد من عام 1990 – إلى عام 2003 م، فإن أهم ما يمكن ملاحظته بشأنها هو وقوع الجماهيرية الليبية تحت الحصار الدولي نتيجة للإدعاءات الغربية المتعلقة بقضايا لوكربي وطائرة UTA الفرنسية. وخلال هذه الفترة، لم يكن في الإمكان الحديث عن الصادرات الليبية عدا النفط الذي استثني من الحظر. والنفط والغاز الليبيين يلعبان دورًا هامًا في تجارة ليبيا الخارجية، إذ، وكما مر بنا فإن عوائد النفط تمثل في غالبية السنوات أكثر من 95٪ من عوائد ليبيا من العملة الأجنبية.

جدول رقم (3)

تطور الإنتاج في أهم المنتجات الصناعية خلال الفترة 70 – 1995 ف

نوع الإنتاج	وحدة الكمية	1970	1980	1990	1995
طحن الغلال	ألف طن	32	146	305	460
الألبان	ألف طن	–	39.9	73.4	80
الأعلاف	ألف طن	–	163	723	600
المنسوجات	مليون متر	–	11	15	6
الأحذية	مليون زوج	–	4	3	6
الإطارات	ألف إطار	–	–	725	300
الصابون العطري	ألف طن	–	–	2	2
الإسمنت	ألف طن	95	1900	4040	3200
الجير	ألف طن	–	74	22	9
الطوب الآجر	ألف طن	–	114	85	50
الجرارات الزراعية	جرار	–	2514	3576	1500
الشاحنات والحافلات	وحدة	–	–	955	1900
المقطورات وصناديق السيارات	وحدة	–	–	940	500
الثلاجات	ثلاجة	–	–	1000	1200
الأفران	فرن	–	–	38000	35000
المجمدات	مجمد	–	–	14000	7000
الدراجات	ألف دراجة	–	–	52000	60000
نضائد سائلة	ألف نضيدة	–	53	79	180
تكرير النفط	مليون طن	0.3	5.1	13	13.8
ملح الطعام	ألف طن	7.5	2.4	16	13
الأمونيا	ألف طن	–	93.5	200	650
الميثانول	ألف طن	–	320	625	635
اليوريا	ألف طن	–	–	225	900

المصدر: منجزات الاقتصاد الوطني خلال 27 سنة: 1970 - 1997م

إصدار: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد والتجارة، الجماهيرية الليبية

جدول رقم (4)

الصادرات الليبية (نفطية وغير نفطية وأهميتها النسبية) خلال الفترة 1980 – 1990

السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية	
		القيمة – دينار	٪	القيمة - دينار	٪
1980	6489.2	6486.4	99.97	2.8	0.03
1981	4609.8	4508.5	99.97	1.3	0.02
1982	3908.8	3906.7	99.94	2.1	0.06
1983	3616.6	3615.1	99.96	1.5	0.04
1984	3300.4	3297.7	99.91	2.5	0.09
1985	3645.6	3645.1	99.99	0.5	0.01
1986	2432.0	2429.3	99.89	2.7	0.11
1987	2372.0	2371.8	99.99	0.2	0.01
1988	189200	1841.5	97.30	50.5	2.7
1989	2050.0	غ.م	-	غ.م	-
1990	2819.0	2741.2	97.20	77.8	2.8

المصدر:- عبد الله إمحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد: دراسة تطبيقية: 1980م – 1990 م.

بحث منشور في:- مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية: تحرير، عطية الفيتوري وآخرون ،مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي، 1991م.

الجدول رقم (5)

الصادرات الليبية من المنتجات الصناعية خلال عام 1990

السلعة	الكمية	الوحدة	القيمة بالدينار	متوسط السعر للوحدة / دينار
بي. في. سي	31931.7	طن	.5883899.1	184.3
الصودا الكاوية	28490.2	طن	3119795.4	109.5
الكلور السائل	707.7	طن	67586.5	95.9
الزجاج المسطح	71232	م2	73081.5	1.0
الإسمنت	537090	طن	5814600	10.83
كلنكر	100000	طن	1200000	12.0
جرارات زراعية	19	جرار	93268.0	4908.8
شاحنات	30	شاحنة	771415.4	25713.9
أجهزة هواتف	3000	جهاز	67500	22.5
أجهزة مرئية	70	جهاز	36240	213.2
أقمشة	1393000	متر	149725	1.08
مصنوعات تقليدية	820	قطعة	2200	2.68
فرش وسجاد تقليدي	6702	قطعة	97718.5	14.6
مناشف	23000	قطعة	20700	0.9
حديد	208533	طن	21719091	104.2
يوريا	1020	طن	36540	35.8
ورق	15	طن	13500	900
مواسير معدنية	31800	قطعة	150729	4.74
مواسير بلاستيكية	26878	قطعة	399409	14.86
كراسي بلاستيك	6267	قطعة	52919.5	8.44
طاولة بلاستيك	914	قطعة	9343	10.22
مكانس	343970	قطعة	246317	0.71
سياقات أرضية	47922	قطعة	24559	0.51

السلعــة	الكمية	الوحدة	القيمة بالدينار	متوسط السعر للوحدة / دينار
فرش طلاء	9080	قطعة	4867.5	0.54
أسلاك كهربائية	78	طن	127800	1638.5
أسلاك شائكة	7000	لفة	42000	6
كرتون مصنع	300000	قطعة	30000	0.10
صابون	6710	كرتون	71500	10.7
مشروبات وعصائر	1879.6	طن	725504	386
مكرونة	35	طن	17500	500
ساعات حائطية	4035	قطعة	55521	2.6
مواد بناء	180	طن	54000	300
أحذية جلدية	38242	زوج	117051	3.0
أحذية بلاستيكية	646975	زوج	465138	0.70
ألعاب أطفال	23750	قطعة	33832	1.40
قوارير بلاستيك	43500	قطعة	13050	0.30
أواني منزلية بلاستيكية	1122290	قطعة	658893	0.59
أدوات منزلية بلاستيكية	303	طن	48548	160.2
أواني منزلية ألومنيوم	6400	قطعة	77810	12.16
منتجات بلاستيكية أخرى	17.3	طن	13912	804.2
أكياس بلاستيك	95000	قطعة	24650	0.26
حافظات مياه	7326	قطعة	13840	1.89
ملابس داخلية	410000	قطعة	410000	1.00
دراجات	11000	قطعة	99000	9.00
إطارات	250	قطعة	30000	120
سجاير محلية	300	صندوق	54000	180
أخرى	-	-	69861	-
الإجمالي	-	-	44121665.8	-

المصدر:- المرجع السابق

جدول رقم (6)

الصادرات الوطنية الليبية من المنتجات الزراعية خلال عام 1990م

السلعـــة	الكمية	الوحدة	القيمة بالدينار	متوسط السعر للوحدة / دينار
البرتقال	9833.6	طن	1105034.1	112.4
الليمون	1761.1	طن	491483.1	279.1
البطاطس	17389.8	طن	2804947.0	161.3
البصل	1835.1	طن	500553.4	272.8
الثوم	4947.1	طن	1125282.5	227.5
الطماطم	666.9	طن	364037	545.8
الخيار	465.3	طن	183245	401.6
الكرنب	1030	طن	63600	61.7
الفلفل	220.7	طن	153271	694.5
الكوسة	11.2	طن	3873.1	345.1
الباذنجان	36.9	طن	20236.9	547.3
البازلاء الجافة	506	طن	124940	246.9
الفاصوليا	104.5	طن	53131.5	508.7
الفول الأخضر	4.7	طن	2585	555.9
الفول السوداني	2624.9	طن	1717402.5	654.2
خضروات مشكلة	980	طن	249680	254.8
اللوز	118	طن	142560	1208.1
الدلاع	198	طن	216800	1094.9

السلعـــة	الكمية	الوحدة	القيمة بالدينار	متوسط السعر للوحدة / دينار
البطيخ	300.5	طن	300250	999.2
القرع	288.5	طن	42540	147.0
التمور	85.6	طن	82455	963.3
زيت الزيتون	50700 41.5	لتر طن	101238 37939.3	1.2 914.2
ترفاس	6.3	طن	19195	3131.3
الرمان	21.3	طن	22545	1058.5
التفاح	70	طن	61560	879.4
الفحم النباتي	474.5	طن	71520	150.7
الموز	12	طن	21600	1800
حبوب القصب	984	طن	334590.5	339.9
أخرى	358	طن	30716	-
الإجمالي			10415371.5	

المصدر: المرجع السابق

الجدول رقم (7)

جدول الصادرات الوطنية من الثروة الحيوانية والأسماك خلال عام 1990م

السلعة	الكمية	الوحدة	القيمة / دينار	متوسط السعر للوحدة دينار
الصوف	634702	طن	1556923	293.0
الجلود	984480 1901550.8 1733.5	قطعة قدم طن	4561524	
لحوم دواجن مجمدة	248	طن	18449	743.9
دواجن حية	100000	رأس	84000	0.84
الأغنام	1500	رأس	12000	8
البيض	73653	كرتون	855000	11.6
العسل	102.1	طن	456707	4472.6
الأسماك	947.8	طن	3261239.4	344.0
أخرى			203091	
الإجمالي			11234426	

المصدر: - المرجع السابق

الجدول رقم (8)

الصادرات الليبية سلع متفرقة 1990م

السلعة	الكمية	الوحدة	القيمة بالدينار	متوسط السعر لوحدة / دينار
خردة نحاس	20500	طن	8400000	409.8
خردة ألومونيوم	11100	طن	2781500	250.6
خردة رصاص	4800	طن	254500	53.0
خردة بطاريات	5350	طن	62400	116.6
نفايات ورق كرتون	8250	طن	124326.7	15.0
صادرات أخرى	-	-	230848	
الإجمالي	-	-	12415174.7	

المصدر: المرجع السابق

وقد تطور الإنتاج الليبي من النفط على مدى السنين، وتنتج الجماهيرية الليبية الآن ما يقرب من اثنين مليون برميل يوميًا، وهي تحتفظ باحتياطي خام وصلت تقديراته عام 1996م حوالي 29.5 مليار برميل، وهو رقم يشكل حوالي 3.6٪ من احتياطي دول الأوبك كما أن الجماهيرية الليبية تحتفظ باحتياطي في الغاز الطبيعي يصل حوالي 1310 مليار متر مكعب.[26] والسوق الرئيسية للنفط والغاز الليبي هو الاتحاد الأوروبي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستورد النفط الليبي حتى بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث فرضت حكومة الرئيس رونالد ريغان حظرًا على استيراد النفط الليبي، ومنعت الليبيين من استيراد التقنية الأمريكية المتعلقة بصناعة النفط عام 1986م. وأما بالنسبة لوضع النفط الليبي في الأسواق الأوروبية وأسيا، فإنه قد تعزز واستطاعت

الجماهيرية الليبية أن تزيد من حصتها في أسواق هذه القارات، وخاصة في القارة الأوروبية وذلك بسبب مميزات الخام الليبي.

ولا تساهم تجارة النفط الليبي مساهمة كبيرة في التجارة الدولية مع الدول الأفريقية، حيث إن الاستهلاك الأفريقي للطاقة ضئيل نسبيًا، والدول الأفريقية تطالب الجماهيرية الليبية بأسعار خاصة مختلفة عن الأسعار العالمية. ولهذا تقوم الجماهيرية الليبية بالعمل على تلبية بعض هذه الطلبات، وتقدم النفط بأسعار خاصة أو كمساعدات لعدد من الدول الأفريقية.

وأما بالنسبة للواردات الليبية من القارة الأفريقية، فإنها تكاد لا تذكر، بالنظر إلى التوجه الليبي إلى الأسواق والمنتجات والسلع الأوروبية، والشريك التجاري الأول للجماهيرية الليبية هي الدول الأوروبية، وعلى رأسها إيطاليا .

إن أهم ما تستورده الجماهيرية الليبية هي الآلات، ومعدات النقل، وأجهزة التشغيل، والأغذية والحبوب، والمصنوعات والملبوسات، وجميع هذه السلع يتم استيرادها من الأسواق العالمية، ولا تشكل الأسواق الأفريقية مصدرًا لها. وقد تستورد الجماهيرية الليبية في بعض السنوات الماشية واللحوم والزيوت النباتية من بعض الدول الأفريقية.

إن وضع التجارة الليبية – الأفريقية مثل وضع التجارة العربية – الأفريقية، فلا يوجد وفرة في السلع التي يمكن تبادلها بين الجماهيرية الليبية والدول الأفريقية، فالجماهيرية سلعتها الرئيسية الآن هي النفط، وهو سلعة لا تجد لها أسواقًا كبيرة في القارة الأفريقية، كما أن المنتجات التي ترغب الجماهيرية الليبية في استيرادها غير متوفرة لدى كثير من الدول الأفريقية. كما أن هناك عراقيل قانونية وهيكلية تعرقل التجارة بين الجماهيرية الليبية والدول الأفريقية، وهي ذاتها التي تعرقل التجارة الأفريقية – العربية بوجه عام .

المبحث الرابع

العوامل المالية

تهتم الدول الحديثة بالعلاقات الناتجة عن معاملاتها المالية الدولية، وتعتبر هذه المعاملات وسيلة هامة من وسائلها في تحقيق علاقات اقتصادية ودولية فاعلة. والمقصود بالعوامل المالية في هذا المبحث، هي المعاملات التي تعبر عن ذاتها في المساعدات المالية، والقروض والهبات، والاستثمارات التي تقوم بها الدول والحكومات المختلفة في أنحاء كثيرة من العالم. والدول العربية والأفريقية دخلت في معاملات مالية من ذلك القبيل، فقامت كثير من الدول العربية بتقديم العون المالي، والاستثماري للدول الأفريقية.

ويهتم هذا المبحث بدراسة العوامل المالية في مطلبين، يتناول الأول منهما العوامل المالية العربية، ويتناول المطلب الثاني العوامل المالية الليبية الذي به اهتمام بجهود الجماهيرية الليبية في مد العون المالي والاستثماري في الدول الأفريقية المختلفة.

المطلب الأول

العوامل المالية العربية

لقد شهدت المعاملات المالية بين الدول العربية والأفريقية دفعة كبيرة بعد أحداث حرب أكتوبر 1973م، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، والوفرة المالية التي تحققت للدول العربية النفطية .

والمقصود بالمعاملات المالية بين الدول العربية والأفريقية في هذا الأمر هو التدفقات المالية التي حدثت بين الطرفين والتي أخذت أشكالاً متعددة منها القروض والمساعدات

بأنواعها المختلفة، والاستثمارات. وبالرغم من أن التركيز هنا سوف يكون على الفترة التي أعقبت حرب أكتوبر 1973م بوصفها المرحلة الأكثر حيوية، إلا أن التعاملات المالية بين الدول العربية والأفريقية قد بدأت مبكرًا عن ذلك. فلقد سارعت الدول العربية إلى تقديم العون المالي والفني للدول الأفريقية منذ استقلال هذه الدول.

لقد كانت الدول الأفريقية، وعند نيلها الاستقلال السياسي، محتاجة إلى ميزانيات إدارية وإنمائية، ولهذا كانت تسارع إلى طلب المعونات الخارجية، أو التي تأتي إليها في صور متعددة، ومن هذه الصور القروض والمنح والهبات. وكانت مصر سباقة في تقديم ما يمكن لها تقديمه من مساعدات إلى الدول الأفريقية، خاصة بعد ثورة يوليو 1952 م. كما أن الدول العربية الأخرى مثل سوريا والعراق والمملكة السعودية وليبيا قبل الثورة كانت تقوم بتقديم بعض المساعدات للدول الأفريقية. ولكن الوضع أختلف تمامًا بعد حرب أكتوبر 1973م فقد اتسعت مجالات المساعدات الخارجية العربية، ونما حجمها نموًا كبيرًا.

لقد كانت الدول العربية النفطية تحصل على أقل من دولار واحد مقابل كل برميل تنتجه من النفط قبل عام 1970م، وقفزَ هذا العائد إلى أكثر من إحدى عشرة دولارًا عام 1974م، وارتفعت بذلك الدخول القومية للدول النفطية ارتفاعًا كبيرًا ثم تواصلت الارتفاعات في أسعار النفط ليصل عام 1980م إلى حوالي ثلاثين دولار للبرميل الواحد، وتواصلت هذه الوثيرة .

وأصبحت هناك فوائض مالية عربية في المصارف الدولية، وقد قدرت هذه الفوائض عام 1974م بحوالي ستين مليار دولار، ثم تضخمت إلى أرقام كبيرة، وكان المستفيد الأكبر من هذه الفوائض هي المؤسسات المالية الغربية التي كانت توضع بها تلك الفوائض العربية. ولقد تعرضت الأموال العربية في الدول الصناعية لكثير من المصاعب، خاصة فيما يتعلق

بمصاعب التضخم الذي كان يصيب الاقتصاديات الغربية. ولهذا بدأت الدول العربية في التفكير في توجيه جزء من أموالها للاستثمار في الدول النامية ومنها الدول الأفريقية.

وقد هدفت الدول العربية النفطية أن تلبي المطالب الأفريقية في هذا الشأن. وكانت الدول الأفريقية راغبة في تحقيق هدفين من الأموال العربية، الهدف الأول يتعلق بتغطية العجوزات في ميزانيات الحكومات الأفريقية. وأما الهدف الثاني فيتعلق بالمشاركة في التنمية الأفريقية، وإنشاء مشاريع زراعية وصناعية وخدمية. ولقد أخذت المعاملات المالية بين الدول العربية والأفريقية أشكالاً مختلفة، منها الشكل الثنائي، والذي يحدث بين دولة عربية وأخرى أفريقية، وهناك معاملات مالية تشترك فيها جميع الدول العربية والأفريقية وذلك عن طريق مؤسسات عربية وأفريقية قائمة، أو مؤسسات عربية وأفريقية أقامتها الدول المعنية لهذا الغرض مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. كما سيأتي الحديث في الفصل الثاني عن وسائل تلك المعاملات المالية، سواء منها الوسائل الوطنية أو القومية أو غير القومية.

وأما من حيث حجم التعاملات المالية، فإن حصرها غير ممكن عمليًا وذلك بسبب ظاهرة معروفة، وهي تعدد الجهات والمؤسسات القائمة على مثل تلك المعاملات، عربيًا وأفريقيًا ودوليًا. كما أن بعض المعاملات المالية قد تأخذ الشكل العلني، وبعضها يكون في شكل سري غير معلن عنه، ولا يظهر لا ميزانيات الدولة المانحة، أو الدولة الممنوحة. ولذلك فإن المتتبع لمسألة حجم المعاملات المالية بين الدول العربية والأفريقية يجد صعوبة في حصر تلك المعاملات حصرًا تامًا. ومع ذلك فإن هناك تقارير تصدر عن عدد من المؤسسات المالية والعربية والأفريقية والدولية التي تشير إلى أرقام معينة لحجم التدفقات المالية العربية للدول الأفريقية. ومن هذه التقارير ما يصدر عن الصناديق العربية المتخصصة، والتقارير

الصادرة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتقارير الأويك والمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي وغيرها .

وبحسب الدراسات المتوفرة، فإن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، قد قدم قروضًا ومول مشاريعًا في الدول الأفريقية جنوب الصحراء بما قيمته 623.526 مليون دولار، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1977م إلى عام 1986م، الأمر الذي يعني أن المتوسط السنوي لهذه التدفقات المالية العربية كان حوالي 62.35 مليون دولار. أما فيما يتعلق بمجموع المعونات العربية التي منحت للدولة الأفريقية، سواء منها المعونات والقروض الثنائية أو تلك التي تولتها مؤسسات عربية جماعية، مثل صندوق الأويك للتنمية، والمصرف الإسلامي للتنمية، فقد يصل هذا العون، وخلال الفترة المذكورة سابقًا حوالي 7630 مليون دولار، بمعدل سنوي يصل حوالي 763 مليون دولار. ويمكن تبعًا لذلك القول إن القيمة الإجمالية للتدفقات المالية العربية للدول الأفريقية خلال الفترة من عام 1977 إلى عام 1986 قد وصلت مبلغًا وقدره 8.25 مليار دولار. لقد شكك بعض المعنيين بالقيمة الإنمائية لهذه المبالغ، ومدى مساهمتها في التنمية الأفريقية وبعضهم يشكك في الأرقام ذاتها ويرى أن كثيرًا من التعهدات العربية لم ينفذ كما أن بعض الجهات الأفريقية لها مآخذ كثيرة على العون العربي للدول الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بالوقت اللازم الذي تأخذه الدول العربية ما بين تعهداتها والقيام بالتنفيذ الفعلي، وأن بعض الدول العربية منحازة في مساعداتها للدول الأفريقية ذات التوجهات الإسلامية، وتمتنع كثير من الدول العربية عن تقديم العون إلى دول أفريقية ذات توجهات سياسية معينة، أو أنظمة سياسية معينة. كما اشتكت بعض الأوساط الأفريقية بالربط الذي يتم ما بين المواقف السياسية من القضايا العربية والمساعدات العربية للدول الأفريقية .

وهناك وعلى الجانب العربي شكاوي من المعاملات الأفريقية المالية، فإن عدم الاستقرار السياسي في الدول الأفريقية لا يشجع كثيرًا من الدول على الاستثمار فيها، كما أن المخاطر والتعقيدات البيروقراطية، والفساد والرشاوى لا تشجع المستثمرين العرب على دخول المشاريع الأفريقية إلا بضمانات غربية .

وتشتكي الدول العربية بأن الخدمات المصرفية والتأمين، والبني التحتية في أفريقيا من العوامل المعرقلة لأية خطوات استثمارية في القارة الأفريقية. ولهذا فإن الوسيلة المثلى لمعونة الدول الأفريقية هي في خلق مؤسسات دولية قادرة برأسمالها العالمي على مواجهة احتياجات هذه القارة .

المطلب الثاني

العوامل المالية الليبية

تحظي المقدرة المالية للجماهيرية الليبية بوزن خاص في علاقاتها الخارجية، حيث إن الدخل المتأتي في مجمله من النفط، وقلة عدد السكان وتدني تطلعاتهم واحتياجاتهم تمكن السلطات السياسية والمالية من التحكم في مقادير من الأموال التي يمكنها التصرف بها. وهذا أمر أستقر في وجدان الدول الأجنبية، ومنها الدول الأفريقية والتي تدخل في علاقات مع الجماهيرية الليبية على أمل الاستئثار بجزء من المساعدات الليبية الخارجية .

والسياسة الليبية المالية تجاه الدول الأفريقية سياسة مفتوحة وواضحة، فهي سياسة مبنية على أسس تقدير حاجة تلك الدول والعوز الذي يصيب حكامها. ولهذا فإن الجماهيرية الليبية لم تبدِ في الماضي اهتمامًا كبيرًا بالجدوى الاقتصادية للأموال التي تنفقها في القارة الأفريقية، والغاية هي الحصول على مواقف سياسية معينة .

والجماهيرية الليبية، هي من أغنى الدول الأفريقية بمقياس الدخول القومية للفرد، والجدول رقم (9) يوضح تطور هذه الدخول خلال الفترة الممتدة من عام 1970م إلى عام 1978م. وبينما نجد أن متوسط دخل الفرد في القارة الأفريقية عام 1999م كان حوالي 500 دولار في السنة ودخل الفرد في تشاد حوالي 200 دولار في السنة ودخل الفرد في النيجر حوالي 190 دولار في السنة، وتتدهور قيمة هذه الدخول عن ذلك في بعض الدول الأفريقية، فإن دخل الفرد في الجماهيرية لا يقل عن ستة آلاف دولار في العام. ولهذا فإن هناك فرصة أمام الجماهيرية الليبية كي تستفيد من هذا الوضع المالي المتدهور في العديد من الدول الأفريقية، وذلك بتقديم عدد كبير من أنواع المساعدات المالية. والمعاملات الليبية مع الدول الأفريقية اتخذت أشكالاً كثيرة، وسنعتمد على حصر هذه الأشكال وقيمة كل منها على تقارير منشورة صدرت عن جهات ليبية مسئولة. (27)

لقد اشتملت المعاملات الليبية مع الدول الأفريقية على ثلاثة مسائل هي: -

1- القروض

2- المساعدات

3- الاستثمارات

أولاً : - القروض الليبية للدول الأفريقية :

يقول أحد التقارير الليبية بخصوص القروض أنها "استحوذت قارة أفريقيا على 70.1 ٪ من إجمالي القروض التي قدمتها الجماهيرية العظمى إلى دول العالم، حيث تم خلال الفترة من 1974م إلى 1998م التوقيع على عدد 38 اتفاقية قرض ووديعة، إضافة إلى قرض غير موثق مع بنين، ومن بين هذه القروض عدد من القروض النفطية، وبلغ عدد

الدول المستفيدة ستة وعشرون دولة "[28] ويضيف التقرير بأنه " قد بلغ إجمالي القروض والودائع المقدمة للدول الأفريقية مضافًا إليها سعر الفائدة حتى 1998/9/15 مبلغ 2.353 مليار دولار ". [29]

جدول رقم (9)

تطور دخل الفرد في الجماهيرية الليبية بالدولار الأمريكي

دخل الفرد بالدولار	السـنة
1798	1970
2129	1971
2420	1972
3112	1973
5097	1974
4624	1975
5671	1976
6418	1977
6452	1978

ويتضح من اتفاقية ليبية – أوغندية أن الجماهيرية الليبية تقوم بتقديم المساعدات المالية من صندوق الجهاد، والمصرف العربي الليبي الخارجي، والميزانية العامة. وفي الاتفاقية إشارات إلى أغراض المساعدات منها مشاريع للتنمية الأوغندية كبناء المستشفيات والمدارس والمراكز الإسلامية ودعم خطط ومشاريع التنمية الأوغندية بتقديم قروض مقدارها ثلاثة ملايين دولار أمريكي، كما تعمد الجماهيرية الليبية إلى شراء الأسهم في الشركات الحكومية في أوغندا وذلك كما أوضحته الاتفاقية المعنية .

وقد أفادت التقارير الليبية أن الدول الأفريقية المستفيدة من القروض والودائع الليبية قد استخدمتها في دعم ميزانياتها، وتنمية بعض مواردها الطبيعية. كما أن

القروض والودائع الليبية قد أتسمت في مجملها بأنها تعطي بشروط ميسرة، وبحيث إن بعض هذه القروض والودائع لا فائدة عليها مطلقًا، أو بفوائد منخفضة وبفترات سماح طويلة الأجل نسبيًا. ومع ذلك فإن الجماهيرية الليبية لم تستطع أن تسترد بعض ما أقرضته وأودعته لدى بعض الدول الأفريقية، الأمر الذي اضطر السلطات الليبية المختصة إلى إغراء بعض تلك الدول الأفريقية بأن تسدد القروض والودائع عن طريق المقايضة بما تملكه من منتجات وسلع، أو عن طريق مقايضة القروض والودائع باستثمارات في أسهم شركات محلية، أو خارجية تمتلكها تلك الدول، وإلى غير ذلك من الوسائل الممكنة والتي عن طريقها تتمكن الجماهيرية الليبية من استرداد ما دفعته من أموال. وقد لجأت الجماهيرية الليبية كذلك إلى الشركة الدولية للتجارة والاستثمار كي تسترد لها بعض ديونها لدى بعض الدول الأفريقية، ويقول التقرير الذي نعتمد عليه في هذا الشأن وهو تقرير ليبي رسمي "وبالنظر إلى أن هذه الديون يرجع البعض منها إلى مدة تزيد عن العشرين عامًا، وهي أقرب إلى الديون المعدومة منها إلى الدين الممكن سداده، ونظرًا للظروف الصعبة التي تمر بها الدول الأفريقية الأكثر فقرًا نتيجة لعوامل الجفاف، وإكرامًا للأشقاء الأفارقة لقاء موقفهم المشرف في مؤتمر قمة واغادوغو، واتفاقًا مع القرارات التي اتخذتها الدول الثمانية الغنية، ومنظمة دول عدم الانحياز، تقترح اللجنة إلغاء ربع ديون الدول الأفريقية الأكثر فقرًا والحليفة للجماهيرية الليبية".(30)

وعند التحقق من توجه القروض الليبية للدول الأفريقية عمومًا، نجد أن بعضها يتجه للدول العربية الأفريقية خاصة مصر وتونس والجزائر والمغرب، وموريتانيا، وهذه الدول استحوذت على أكثر من 50٪ من إجمالي قيمة القروض المقدمة للدول الأفريقية عمومًا.

وهناك ملاحظة هامة أخرى، وهي أن القروض لم تشمل سوى عدد قليل من الدول

الأفريقية غير العربية، إذ أن عدد الدول الأفريقية الغير العربية المستفيدة من القروض الليبية لا يتعدى ستة عشر دولة .

كما تتفاوت أحجام القروض الليبية من دولة أفريقية لأخرى، ويلاحظ أن دولة أثيوبيا لوحدها قد حصلت على قروض وصلت قيمتها حوالي مائتين وخمسة وثلاثين مليون دولار، ثم تلتها في القيمة دولة موزمبيق التي حصلت على ما قيمته مائة وخمسة مليون دولار ثم تلتها أوغندا التي حصلت على واحد وثمانين مليون دولار.

وهناك دول أفريقية لم تحصل على سوي قروض قليلة القيمة مثل بنين وسيشل وغامبيا التي لم تتجاوز قيمة القروض التي حصلت عليها خمسة مليون دولار أمريكي. وهناك دول أفريقية لم تظهر على قائمة الدول المقترضة من الجماهيرية الليبية في الفترة التي نحن بصددها، من عام 1974م إلى عام 1998م.

ثانيًا : المساعدات الليبية للدول الأفريقية

تعتبر المساعدات الخارجية من أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف الخارجية للدولة. ولا يوجد في المجتمع الدولي من لا يستخدم المساعدات في هذا الأمر. ولكن الدول الغنية هي الأكثر استخدامًا لهذه الوسيلة. فالولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي تستخدم المساعدات الخارجية في سبيل إقناع الدول الأجنبية بسياساتها وأهدافها الدولية.

ولذلك، فإن الجماهيرية الليبية، مثلها مثل بقية دول العالم تستخدم إمكاناتها المالية في سبيل تحقيق أهدافها الخارجية، خاصة في الدول الأفريقية .

ويقول التقرير الذي نعتمد عليه في هذا المجال، أن الجماهيرية الليبية قد قدمت مساعدات وهبات ومنح لعدد ثمانية وثلاثين دولة أفريقية وعربية ويرى التقارير صعوبة

إجراء حصر دقيق لقيمة تلك المساعدات، بسبب تعدد القنوات المانحة وعدم التوثيق الكلي في أغلب الأحيان، والجزئي في بعض الأحايين الأخرى، وكذلك لطول المدة التي قد يشملها الحصر، والتي تقارب ثلاثة عقود زمنية، ورغم ذلك، يقول التقرير أنه يمكن القول إن إجمالي المساعدات التي أمكن حصرها بلغت حوالي 2.037 مليار دولار أمريكي.(31) وعند تحليل هذه المبالغ نجد أن الدول العربية الأفريقية قد استحوذت على نسبة تقدر بحوالي 70٪ من إجمالي تلك المساعدات، حيث استحوذت الجزائر لوحدها على أكثر من مليار دولار، وحصلت مصر على حوالي ربع المليار دولار أمريكي .

أما المساعدات المقدمة للدول الأفريقية غير العربية، فإنها شملت إحدى وثلاثين دولة موزعة على أنحاء القارة الأفريقية بكاملها. فهناك دول في شرق القارة مثل إثيوبيا وتنزانيا، ووسط القارة مثل أوغندا وبوروندي وروواندا، وغرب القارة مثل غينيا –كوناكري وغينيا – بيساو وجنوب القارة مثل موزمبيق و ليسوتو كما شملت المساعدات الليبية جزر القارة مثل مدغشقر وساوتومي وبرنسيب والسيشيل والرأس الأخضر.

أما عن الكيفية التي تمت بها المساعدات الليبية للدول الأفريقية فقد كانت هناك المساعدات التي تعطي في صورة نقد أجنبي بالدولار أو الفرنك، وهناك المساعدات العينية، وتزويد الدول المعنية بالإسمنت والمواد الغذائية. وقد جاء بالتقارير الليبية الرسمية أن الجماهيرية الليبية قامت بتقديم الطائرات، وسيارات الإسعاف والدراجات النارية والجرارات الزراعية لعدد من الدول الأفريقية. وتقول التقارير أن المبلغ المقدر وهو 2.037 مليار دولار لا يعكس حقيقة المساعدات الليبية للدول الأفريقية، حيث إن الجماهيرية الليبية قد قدمت مساعدات عينية تفوق هذا المبلغ بكثير. وقد قامت الجماهيرية الليبية ببناء عدد كبير من المدارس والعيادات الصحية، ورصفت الطرق، وساهمت في مد السكك

الحديدية، وزودت عددًا من الدول الأفريقية بالمنح الدراسية والتدريبية، وساهمت في مكافحة الأمراض، والآفات الزراعية المستوطنة في كثير من الدول الأفريقية. كما قدمت الجماهيرية الليبية المساعدات العسكرية، وزودت كثيرًا من الدول الأفريقية بالنفط وأقامت المحطات المسموعة والمرئية .

ويبدو أن التجربة التي اكتسبتها السلطات الليبية في مسألة تقديم المساعدات للدول الأفريقية جعلتها تعيد النظر في النمط الذي كان متبعًا في تقديم المساعدات، وعليه فإن اللجنة المكلفة بحصر المساعدات الليبية للدول الأفريقية، والتي تم تشكيلها في المكتب الشعبي للاتصال الخارجي (الخارجية الليبية) قد تقدمت بعدة توصيات في الخصوص، ومن هذه التوصيات:- (32)

1- التركيز على تقديم المساعدات في شكل تنمية الموارد الذاتية للدول المعنية، بدءاً بالمشروعات التي أقرها برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للتنمية .

2- الالتزام بتقديم هذه المساعدات عن طريق الوكالات الدولية المتخصصة .

3- عدم الالتزام بتقديم المساعدات دون الالتفات إلى القدرة الحقيقية للإيفاء بها .

4- إنشاء صندوق تحت مسمي " صندوق المساعدات الأفريقية" يعمل كأداة وحيدة لتقديم المساعدات إلى الدول الأفريقية

5- الابتعاد عن تقديم المساعدات النقدية، والتي تستهلك في معظم الأحيان بشكل شخصي.

ثالثاً : - الاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية

إن مسألة الاستثمار في القارة الأفريقية مسألة قديمة، فقد عمدت الدول الأجنبية، والأفراد الرأسماليين الأوروبيين إلى البحث عن فرص الاستثمار في القارة الأفريقية،

فأرسلت الفرق الاستكشافية، وعقدت الاتفاقيات مع الملوك والسلاطين والحكام المحليين. وللاستثمار الخارجي ظروفه ومشاكله، والجماهيرية الليبية عندما اتجهت إلى الاستثمار الخارجي، اتجهت له بعد أن تهيأت لها بعض الشروط الموضوعية، ومنها توفر رأس المال القابل للاستثمار، ثم توفر الفرص السياسية المناسبة. ونتيجة للوفرة المالية التي أتيحت للجماهيرية الليبية بعد حرب أكتوبر 1973م، ونتيجة للرغبة الليبية للامتداد السياسي في القارة الأفريقية، فقد توجهت السلطات الليبية نحو توسيع مجالات الاستثمار وخلقها في الدول الأفريقية المختلفة. وبهذا يمكن الإدعاء أن الغايات الأولى للاستثمار في القارة الأفريقية كانت غايات سياسية. وبهذا قيل "أن الاستثمارات الليبية الأفريقية كانت في العقدين السابقين، أقرب إلى الارتباط السياسي منه إلى الاستثمار المشترك". والاستثمار المشترك يعني ما أعلنه العقيد القذافي في مناسبات عدة من أن الجماهيرية الليبية تطرح شكلاً جديداً من أشكال الاستثمار الذي سوف يؤدي إلى قيام "نظام اقتصادي أفريقي مستقل عن الاحتكارات الأجنبية وقائم على أساس المشاركة، بمعنى أن الدول التي ليس لها أموال تشارك بالمواد الخام".(33)

وقد قامت الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية على أساسين هما: الاستثمارات الاقتصادية، والاستثمارات في مجال النفط .

أما الاستثمارات الاقتصادية فقد أدت إلى توقيع عدد من الاتفاقيات بين الجماهيرية الليبية وأربع عشرة دولة أفريقية، وقد بلغ عدد الاتفاقيات أكثر من خمس وخمسين اتفاقية، منها ثلاث عشرة اتفاقية بخصوص إنشاء شركات زراعية، وفي الإنتاج الحيواني، وعدد ست اتفاقيات بشان إنشاء شركات تعدين، وتسع اتفاقيات لإنشاء شركات قابضة، وثمان شركات للصيد البحري، واتفاقية واحدة لإنشاء شركة لاستغلال

الأخشاب، واتفاقية واحدة لإنشاء شركة للفندقة والسياحة، كما وقعت الجماهيرية الليبية أربع اتفاقيات لشركات استيراد وتصدير.

ويلاحظ أن الجماهيرية الليبية لم تستطع رغم إمكاناتها المالية أن تغطي كامل القارة الأفريقية، بل إن هناك عددًا من الشركات المشتركة، قد صادف كثيرًا من العراقيل والمشاكل المالية والإدارية والسياسية .

وفي هذا الشأن، يقول تقرير ليبي رسمي "وقد عانت الشركات المشتركة مشاكل عديدة أدت إلى إفلاس بعضها وتصفيتها، وتجميد البعض منها، ودمج بعضها في الشركات القابضة، كما قامت كل من تشاد وأفريقيا الوسطى بتصفية سبع شركات مشتركة من جانب واحد، بحيث وصل العدد الإجمالي للشركات التي تساهم فيها شركة الاستثمارات الأفريقية حتى 1996/12/31م إلى ثماني عشرة شركة عاملة من بينها ثلاث شركات تجارية وعقارية في كل من أوغندا وغامبيا أسست خلال عامي 1994 / 1995 م". (34)

ومن أهم العراقيل التي واجهت مسألة الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية أنه استثمار لا يبني على أسس تتعلق بالجدوى الاقتصادية للمشاريع وإنما يبني على المواقف السياسية. كما أن القائمين على هذه الاستثمارات، والمشاريع، يتم تعيينهم ليس تبعًا للكفاءة المهنية، وإنما للولاء السياسي. كما أن عدم ثبات الجهة المسئولة عن هذه الاستثمارات، وتغييرها بشكل سريع أدى إلى ضياع المستندات والوثائق، وساهم في سهولة عدم تحديد المسؤوليات .

كان هناك قانون الاستثمار الصادر عام 1974م، وبموجبه تم تشكيل "مجلس الاستثمار" الذي كُلف بالإشراف على جميع الاستثمارات الليبية في الخارج، وكانت الشركات العامة والأمانات (الوزارات) تقوم بعملية الاستثمار في الدول الأفريقية وتنشئ

الشركات والمشاريع وتعين بهذه الشركات والمشاريع موظفين يديرونها، فيقومون بإدارتها بأسلوب إدارة الأموال العامة في الدول النامية. وفي عام 1980م تم انتقال مسألة تأسيس الشركات الاستثمارية في الخارج إلى شركة ليبية تحت مسمى "الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية" وهي أيضًا شركة عامة يديرها موظفون عموميون، يعينون في هذه الشركات الاستثمارية الخارجية بالوساطة والمحسوبية (بعضهم على الأقل) نظرًا لما يمثله العمل في تلك الشركات من امتيازات مالية مغرية. وفي عام 1990م أنشئت شركة جديدة تحت مسمي "الشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية" وهذا ثالث انتقال لإدارة هذه الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية. الأمر الذي لا بد وأنه ترك أثارًا إدارية ومالية سيئة. وقد ذكرت التقارير "إن إنشاء الشركات المشتركة اعتمد على القرارات السياسية دون إجراء دراسة الجدوى الاقتصادية التي بموجبها يتخذ قرار تأسيس الشركة من عدمه، وتظهر آفاق نجاحها من فشله".(35)

وإضافة إلى هذه العوامل في فشل الشركات الليبية - الأفريقية المشتركة هناك عدد آخر من العوامل والتي من أهمها: - (36)

1- انعدام الاستقرار السياسي في أغلب الدول الأفريقية مما أدى إلى انهيار أو فشل الشركات وضياع أصولها وموجوداتها كلياً عند تغيير أي نظام .

2- عدم قدرة الشريك الأفريقي على دفع حصته في رأس مال الشركة، حيث يلجأ في غالب الأحيان إلى المساهمة بشكل عيني بأصول غير صالحة ،الأمر الذي يؤدي إلى عجز هذه الشركات منذ تأسيسها .

3- دفع حصة الشريك الأفريقي بالعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى عجز الشركة عن استكمال مرافق تأسيسها، وبالتالي حدوث عجز لديها في العملات الحرة .

4- مشاكل التسويق الداخلي والخارجي نتيجة لعدم القدرة على المنافسة، وعدم وجود

قوانين لحماية المنتجات في الداخل، وعلاوة على سياسة التسعيرة الجائرة، ووضع أسعار من دون سعر التكلفة في بعض الدول .

5- تدخل المسئولين الأفارقة في سياسة الشركات المشتركة بشكل يؤدي إلى تجاوز نظمها الأساسية، كما يعمل على إرباك إدارتها وتعطل أعمالها .

6- نقص الملكات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع، أو تولي الإدارة مع إصرار الشريك الأفريقي على تعيين قيادات محلية لأمور تتعلق بالسيادة .

7- محدودية رأس مال الشركات مما يجعلها عديمة التأثير على صانعي القرار السياسي، الأمر الذي لا يساعدها على تخطي الصعوبات التي تواجهها أو الحصول على مشاريع مربحة .

هذه هي أهم قضايا الاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية، وهي تدل على مدى المشاكل التي قد تواجه أي مستثمر عربي في القارة الأفريقية .

وفي عام 1999م صدر قرار من اللجنة الشعبية العامة رقم 171 لسنة 1999م باعتماد برنامج للتعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية خلال الفترة الممتدة من عام 1999م حتى عام 2003م وقد جاء في هذا البرنامج تحديداً لأهداف الجماهيرية الليبية من التعاون الاستثماري مع الدول الأفريقية، وهي أهداف غير جديدة، وقد جاءت على النحو التالي:- [37]

1- تحرير الإرادة السياسية لدول القارة الأفريقية وإرساء دعائم التعاون فيما بينها.

2- تكثيف ودعم العلاقات السياسية مع الدول الأفريقية على أسس المصالح المشتركة وصولاً إلى تحقيق شراكه ليبية - أفريقية .

3- التوسع في الاستثمار في القارة على أسس ذات جدوى اقتصادية .

4- السعي إلى استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة وتسخيرها لخدمة شعوبها بما يخلق التكامل الاقتصادي المنشود بين دولها .

5- تكثيف الوجود الليبي الفاعل في القارة خدمة لأهدافنا وتوجهاتنا .

6- خلق علاقات متميزة مع شعوب ودول القارة لتأمين الحصن الجنوبي للجماهيرية الليبية.

7- المساهمة في بناء الشخصية الأفريقية وفق مقوماتها الأصيلة والمحافظة عليها.

8- توسيع قاعدة دول التجمع وبناء مؤسساته وتفعيلها بما يكفل نجاح هذا التكتل الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية .

وأهم ما يمكن ملاحظته على هذا القرار هو أنه حاول تصحيح الخطأ الذي صاحب سياسة الاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية، وذلك بالدعوة إلى قيام الاستثمارات على أسس الجدوى الاقتصادية.

وهذا البرنامج بما صاحبه من أهداف ووسائل وإمكانيات كفيل بأن يدفع التعاون العربي الليبي في المجال الاقتصادي والمالي مع الدول الأفريقية إلى آفاق جديدة. وقد أرفقنا بهذا الباب البرنامج كما صدر عن اللجنة الشعبية العامة لتمكين القارئ من الرجوع إليه عند الضرورة .

الفصـــل الثالث

وسائل العلاقات الاقتصادية

- المبحث الأول: الوسائل الاقتصادية العربية
  - المطلب الأول: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
    - أولاً: أهداف ووظائف المصرف.
    - ثانيًا: الجهات المستفيدة من المصرف.
    - ثالثًا: الدول العربية المساهمة في المصرف.
    - رابعًا: عمليات المصرف وتعهداته المالية في الدول الأفريقية.
  - المطلب الثاني: الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية
  - المطلب الثالث: الصناديق العربية الوطنية
- المبحث الثاني: الوسائل الاقتصادية الليبية
  - المطلب الأول: الأمانات العامة النوعية (الوزارات الليبية)
  - المطلب الثاني: الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية
  - المطلب الثالث: مجلس لتعاون الأفريقي

لقد حاولنا في هذا الكتاب إتباع سياق معين في تناول العلاقات العربية - الأفريقية، والعلاقات الليبية - الأفريقية، وذلك للاعتقاد بأن هذا السياق يؤدي إلى وضوح الفكرة المراد طرحها، وهذا السياق تطلب الحديث عن ثلاثة عناصر للعلاقات العربية الأفريقية وهي الأهداف والعوامل والوسائل. وإذا كان الحديث والبحث في الأهداف والعوامل قد كان ميسوراً، فإن البحث في الوسائل يبدو أكثر صعوبة، وذلك أن الدول لا تفصح عن جميع وسائلها التي تستخدمها في علاقاتها الخارجية. وهناك وسائل علنية وأخرى سرية وهذا الأمر ينطبق كذلك مع الأهداف، غير أن هذه يمكن تتبعها عندما تحاول الدولة أن تقترب منها على أرض الواقع لكن الوسائل السرية قد تظل كذلك لفترة زمنية طويلة .

ولذلك فإن هذا الفصل سيركز على الوسائل المعلنة والمعروفة سواء تلك التي استخدمتها الدول العربية جماعيًا أو بشكل منفرد، وكذلك الحال بالنسبة للوسائل الليبية.

ويحتوي هذا الفصل على مبحثين يتناول الأول منها الوسائل العربية، وقد تم في هذا المبحث دراسة ثلاثة مطالب يتعلق بالوسائل الجماعية مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصناديق الوطنية التي أسستها الدول العربية المختلفة من أجل العمل على تنفيذ سياساتها الإنمائية محليًا وخارجيًا .

أما المبحث الثاني فهو يتناول الوسائل الليبية وقد احتوى هذا المبحث على عدد من المطالب التي تناولت الوسائل الليبية مثل الأمانات العامة، والشركات، ومجلس التعاون الأفريقي .

المبحث الأول

الوسائل الاقتصادية العربية

لقد استخدمت الدول العربية عددًا من الوسائل من أجل تحقيق تعاونها الاقتصادي مع الدول الأفريقية. وقد شملت تلك الوسائل بعض الوسائل الجماعية، أي المؤسسات المالية التي أشترك في تأسيسها وتمويلها غالبية الدول العربية، وهناك وسائل مالية وطنية أو محلية أسستها بعض الدول العربية لأغراض تتعلق بسياساتها الإنمائية المحلية وللمساعدات الخارجية. وسيتم في هذا المبحث تناول تلك المؤسسات الجماعية والوطنية في مطالب خاصة بكل منها :

المطلب الأول

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

يعتبر إنشاء مصرف عربي خاص لمساعدة الدول الأفريقية من نتائج حرب أكتوبر 1973م، وهو كذلك من نتائج الموقف الأفريقي الإيجابي من تطورات القضية الفلسطينية، إذ أن قرار إنشاء هذا المصرف قد صدر عن اجتماعات القمة العربية التي انعقدت بمدينة الجزائر في شهر نوفمبر 1973م، حيث قرر رؤساء الدول والحكومات العربية "دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع البلدان الأفريقية الشقيقة" وقرروا كذلك إنشاء المصرف على أسس تجارية وتقرر في مؤتمر القمة العربية بالرباط عام 1974م أن تكون الخرطوم مقراً للمصرف، وأن يزاد في رأس ماله .

وعند النظر في الاتفاقية المنشئة للمصرف نلاحظ الآتي: -

أولاً: أهداف ووظائف المصرف

لقد تمثلت هذه الأهداف في القضايا الرئيسية التالية: -

1- الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية .

2- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية في التنمية الأفريقية .

3- الإسهام في توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية الأفريقية

إن هذه الأهداف التي وضعت للمصرف هامة وحيوية بالنسبة للدول الأفريقية لأن أهم ما تعانيه تلك الدول هو العجز عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب قصور رأس المال، وتدني مستوى المعونات الخارجية، وقلة الخبرة الفنية لإدارة المشروعات الاقتصادية .

وأهم العوامل المساعدة في التغلب على تلك المشاكل توفر ممول مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لا يكون كالمصارف التجارية العادية التي أدى التعامل معها إلى حدوث أزمة الديون الأفريقية.

ولكن رأس المال المكتتب به في المصرف يعتبر قليلاً مقارنة بالاحتياجات الأفريقية الحقيقية. لقد بدأ المصرف برأس مال مقداره مائتين وإحدى وثلاثين مليون دولار، وارتفع هذا الرأسمال إلى حوالي مليار ونصف المليار دولار عام 2000م.

ثانيًا: الجهات المستفيدة من نشاطات المصرف

لقد أوضحت اتفاقية إنشاء المصرف بوضوح تام الجهات التي يمكن أن تستفيد من عمليات المصرف وخدماته، وقد حددت هذه في الأتي: -

1- حكومات الدول الأفريقية، بما في ذلك أية ولاية أو وكالة أو جهاز تابع لها .

2- المؤسسات العامة أو الخاصة والهيئات أو المشروعات العاملة في الدول الأفريقية، والتي تملكها بصفة جوهرية هذه الدول أو مواطنون لها .

3- المؤسسات المشتركة الأفريقية أو الأفريقية - العربية التي تؤسس لأغراض التنمية الاقتصادية، وتكون في حاجة لتمويل مشروع معين .

إن تحديد هذه الجهات المستفيدة من عمليات المصرف وخدماته يعني أن المستهدف هو دعم الحكومات الأفريقية بصفة أساسية وهو أمر اقتضاه الظرف الزمني الذي نشأ فيه المصرف. أما وقد تغير هذا الظرف بعد مضي حوالي ثلاثة عقود، فإن الأمر يستدعي إعادة النظر في هذه المسألة، خاصة وإن غالبية الدول الأفريقية والعربية تتجه نحو تبني أفكار ومبادئ الاقتصاد الحر والخصخصة وتشجيع المبادرات الاقتصادية الخاصة.

ثالثاً: الدول العربية المساهمة في المصرف

لقد ساهمت في إنشاء المصرف الدول الموقعة على اتفاقيته، وكان عددها في عام 1974 ثماني عشرة دولة عربية. وبالرغم من أن الاتفاقية أشارت في المادة الخامسة إلى حق أية دولة عربية في الانضمام إليها إلا أن الدول العربية التي لم تكن من المؤسسين للمصرف وهي اليمن وجيبوتي والصومال وجزر القمر لم يتم انضمامها إلى اتفاقية المصرف، وذلك فيما ورد بالتقرير السنوي للمصرف الصادر عام 2001 م.

وبحسب التقرير المنوه عنه، نجد أن أكبر حصة من رأس مال المصرف هي التي تملكها المملكة العربية السعودية وتقدر بحوالي 24.4٪، تليها الجماهيرية الليبية التي تقدر حصتها بحوالي 16.3٪ من رأس مال المصرف. وعند احتساب ما تملكه المملكة العربية السعودية والجماهيرية لليبية، والكويت والعراق والإمارات العربية وقطر، نجد أن جميع مساهماتها تشكل حوالي 90٪ من رأس مال المصرف بالرغم من أن هذه الدول لا تمثل سوى ثلث

العضوية المؤسسة للمصرف. وهذا خلل كبير يؤدي إلى احتكار القرارات في فئة تمثل الأقلية في عضوية المصرف. ويعود هذا الأمر إلى مسألة تتعلق بقدرات الدول النفطية المالية. لقد أصبحت القوة التصويتية لدول الخليج العربي تمثل حوالي 56٪ من مجموع القوة التصويتية الإجمالية، أما مجموعة المغرب العربي فلا تتحكم إلا في 24٪ من القوة التصويتية للمصرف، يعود أكثر من نصفها للجماهيرية الليبية وحدها، والتي تقدر قوتها التصويتية بحوالي 14٪ وتسيطر الدول العربية الأفريقية على قوة تصويتية تقدر بحوالي 26٪ من القوة التصويتية الإجمالية، وهو أمر يؤثر على فعاليتها في اتخاذ القرارات. خاصة أن هذه الدول العربية الأفريقية، هي الأكثر اهتمامًا بمسائل التعاون العربي - الأفريقي والأكثر تأثرًا بتطوراته .

رابعًا: عمليات المصرف وتعهداته المالية في الدول الأفريقية

عندما تم تأسيس المصرف عام 1974مكان رأس ماله يقدر بمائتين وإحدى وثلاثين مليون دولار أمريكي وارتفع هذا المبلغ ليصبح الآن حوالي مليار ونصف المليار دولار أمريكي، وبذلك اتسعت مجالات ونشاطات المصرف، وتستفيد من تلك النشاطات والخدمات عديد الدول الأفريقية .

ومن خلال الإطلاع على تقارير المصرف السنوية يمكن ملاحظة أن المصرف يقوم بتقديم الخدمات المالية في المجالات التالية: -

1- تقديم القروض لمشروعات قائمة أو جديدة .

2- تقديم المعونات الفنية.

3- تمويل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ويلاحظ أن المصرف يركز على مشروعات البنى الأساسية كمد الطرق، وشق الترع، وأعمال الصرف الصحي، وتزويد المدن والقرى بالكهرباء. كما تشمل نشاطاته الزراعة والتنمية الريفية والطاقة والصناعات بأنواعها والخدمات الاجتماعية.

وفي مجال التدريب، يقدم المصرف معونات فنية بطرق عديدة من أهمها تقديم الخبرة والخبراء في شتى المجالات، مثل التدريب على الميكنة، وتربية المواشي، والري، وتحلية المياه والتربة، والتسويق الزراعي وغيرها.

وخلال الفترة الممتدة من عام 1975 إلى عام 2001م قام المصرف بتوقيع أكثر من ثلاثمائة قرض، وقدم أكثر من مائتين وخمسين معونة فنية بمبالغ تقدر بأكثر من 1.750 مليار دولار وذلك حسب ما جاء في تقرير المصرف لعام 2001م.

ومن الملاحظات الهامة على نشاطات المصرف، أن جميع الدول الأفريقية بدون استثناء قد استفادت من هذا المصرف بشكل أو بآخر، وقد شملت عمليات المصرف ونشاطاته اثنتين وأربعين دولة أفريقية.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول إن بعض الدول الأفريقية تحظى بنسب من خدمات المصرف أكثر من غيرها وتعتبر غينيا كوناكري والسنغال وغانا وبوركينا – فاسو من أكبر المستفيدين من أموال المصرف، وذلك عند حساب القيم الإجمالية التي أنفقت في كل دولة من هذه الدول، ومقارنتها بما أنفق في دول أفريقية أخرى.

وهناك تفسيرات لهذا الوضع، فالبعض يرى أن الدول العربية تفضل تقديم المساعدات للدول الأفريقية ذات الأغلبيات المسلمة مثل غينيا – كوناكري والسنغال، وهناك من يقول إن المساعدات العربية تقدم للدول الأفريقية ذات العلاقات الحميمة مع الدول العربية، والتي تتعاطف مع قضايا الوطن العربي، خاصة القضية الفلسطينية. وهناك

من يرى أن الدول الغربية تؤثر في توجيه المساعدات العربية إلى الدول الأفريقية، ولهذا فإن الدول الأفريقية ذات العلاقات الجيدة مع الدول الأوروبية، والمؤسسات المالية الغربية تحظى بمساعدات عربية أكبر. إن نشاطات المصرف في القارة الأفريقية وتوزيع خدماته عملية معقدة، وتتنازعها ظروف ومتغيرات كثيرة. ولذلك نجد أن بعض الدول الأفريقية المهمة مثل أثيوبيا وتنزانيا لم تحظ بما حظيت به دول صغيرة من الاهتمام مثل بنين أو موريشيوس. ومع ذلك فإن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، سوف يظل من أهم وسائل العلاقات الاقتصادية العربية مع الدول الأفريقية، ويجب أن يحظى هذا المصرف بالدعم المادي والمعنوي من الدول العربية المعنية، وأن تتاح له الفرصة كي يقوم على تحقيق أهدافه في أفضل الظروف وأحسنها.

المطلب الثاني

الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية
والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية

إن هاتين المؤسستين العربيتين، تم إقرار إنشائهما من قبل مؤتمر القمة العربية المنعقدة بمدينة الرباط في عام 1974موذلك من أجل أن يقوم كل واحد منهما بتقديم القروض والمعونات الفنية للدول العربية والأفريقية المحتاجة .

وأثناء التجربة العملية لنشاط هاتين المؤسستين، رؤي ضم الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الأفريقية إلى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وذلك بسبب تشابه وتداخل مهام كل منهما مع الآخر. أما الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية فقد رؤي أن يقتصر نشاطه على الدول الأفريقية فقط. وأن يكون هذا الصندوق تحت إشراف جامعة الدول العربية .

وقد خصص لهذا الصندوق ميزانية قدرت بحوالي خمسة وعشرين مليون دولار، ساهمت في تقديمها جميع الدول العربية بحصص متفاوتة وكانت المملكة العربية السعودية من أكبر المساهمين، ثم تلتها الكويت ثم الجماهيرية الليبية، ثم مصر ثم دولة الإمارات العربية .

وقد وضع الصندوق أهدافًا هامةً لنشاطاته في الدول الأفريقية وركز بالخصوص على تنمية الموارد البشرية، وتقديم المعونة الفنية في الآتي:-

1- تكوين الكوادر الفنية الأفريقية في مجالات الطب والهندسة والتعليم .

2- تقديم المنح الدراسية في التخصصات المختلفة .

3- تقديم الخبراء والمتخصصين في مجالات مختلفة .

ولكن الصندوق ونشاطاته واجهتها مشكلة انتقال مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى العاصمة التونسية بسبب المقاطعة العربية لنظام الرئيس أنور السادات بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م، وقد رفضت الحكومة المصرية تحويل أموال الصندوق إلى تونس، وبهذا تعطل الصندوق عن نشاطاته.

وفي تقرير عن وضع الصندوق، تمت الإشارة إلى عدد كبير من العراقيل التي يواجهها، وخاصة ما يتعلق منها بعدم التزام بعض الدول العربية بتسديد مساهماتها بالكامل في ميزانية الصندوق، كما أن الصندوق يشتكي باستحواذ الدول العربية الأفريقية على نصيب كبير من العون الفني، رغم أن الصندوق هو لمعاونة الدول الأفريقية كما أشار التقرير إلى أن "مجالات التعريب وتقوية اللغة العربية في البلدان العربية ذات الوضع الثقافي الخاص، قد استحوذ على غالبية نشاط الصندوق وجعلته بمنأى عن ممارسة نشاط وتقديم عون فني متوازن للبلدان العربية والأفريقية".(38)

وحقيقة الأمر أن الصندوق العربي لمعونة للدول الأفريقية قد أصابه ما أصاب مؤسسات التعاون العربي - الأفريقي التي أسسها مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول الذي انعقد بمدينة القاهرة في شهر مارس 1977م. حيث إن هذا المؤتمر قد أقر قيام مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والمالية، ولكنه، ونتيجة للظروف السياسية المعروفة والتي أصابت التعاون العربي - الأفريقي منذ بدايته في نهاية سبعينيات القرن الماضي، وخاصة زيارة الرئيس أنور السادات للقدس في عام 1977م، ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام 1978م، ثم توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام 1979م، ونتيجة لذلك وقضايا سياسية أخرى مثل الحرب العراقية - الإيرانية عام 1979م، والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982موقبل ذلك مقتل الرئيس السادات عام 1980 م. كل ذلك أدى إلى تجميد مؤسسات التعاون العربي - الأفريقي، ولم يظل من تلك المؤسسات في حركة نسبية إلا اللجنة الدائمة للتعاون والتي تجتمع من وقت لآخر، وتكون اجتماعاتها في الغالب على هامش اجتماعات الجمعية لعامة للأمم المتحدة. هذا وقد زاد تعقد الموقف العربي العام غزو العراق للكويت عام 1990م، وحرب عاصفة الصحراء، وأخيرًا غزو الولايات المتحدة للعراق واحتلاله عام 2003م.

المطلب الثالث

الصناديق العربية الوطنية

قام عدد من الدول العربية القادرة ماديًا وإداريًا بتأسيس صناديق وشركات أطلقت عليها مسميات مختلفة، ولكنها ذات وظائف متشابهة.

ومن هذه الصناديق صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي والصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية، والصندوق السعودي للتنمية، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، والمصرف العربي الليبي للاستثمارات الخارجية، والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية .

إن غالبية هذه الصناديق تم إنشاؤها بعد الأزمة النفطية عام 1973م ونتيجة للوفرة المالية التي توفرت للدول العربية النفطية .

ولقد ساهمت هذه الصناديق في دعم العلاقات العربية - الأفريقية خاصة بعد أن قامت الدول العربية بتقديم تعهداتها المالية التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عام 1977م عن طريق هذه الصناديق .

وعند النظر في التقارير التي تصدر عن هذه الصناديق نجد أنها تشترك جميعها في السعي إلى تحقيق التنمية في الدول النامية ومنها الدول الأفريقية. كما أن هذه الصناديق تتشابه في شروط الإقراض التي تقدمها، حيث تسمح بفترات سماح طويلة نسبياً، وتقوم بفرض أسعار فائدة بسيطة. وقد تقدم قروضاً دون فائدة على الإطلاق. وتعلن هذه الصناديق أنها لا تسعى إلى الربح السريع، وإنما جل أغراضها إنسانية، وتريد أن تساهم في التنمية الأفريقية، ولا تعطلها. وتفيد بعض التقارير والإحصائيات أن الصناديق العربية والمؤسسات المالية المماثلة لها مثل صندوق الأوبك للتنمية الدولية والمصرف الإسلامي للتنمية،والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي قد ساهمت مساهمات كبيرة وصلت في عام 1982م –مثلا - لأكثر من 14 مليار دولار، ذهب حوالي 26٪ منها لمشاريع النقل والمواصلات والاتصالات وحوالي 28٪ خصصت للمياه والري والصرف الصحي و16٪ خصص للصناعة والتعدين و 13٪ للثروة الحيوانية وأكثر من 10٪ لدعم موازين المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية للدول النامية. وقد حصلت الدول الأفريقية لوحدها على حوالي 20٪ من هذا الإنفاق .

إن الدول العربية وإضافة إلى المؤسسات التي أقامتها بشكل جماعي والمؤسسات التي أقامتها بشكل فردي، تساهم مساهمة فعالة في العديد من المؤسسات الدولية. ومن أهم هذه المؤسسات الدولية التنموية، صندوق الدول المصدرة للنفط للتنمية الدولية والمصرف الإسلامي للتنمية، والذي تزيد نسبة الإسهام العربي في رأسماله عن 80٪، كما تشير التقارير أن المساهمات العربية في صندوق الأويك تصل إلى 80٪ أيضًا. والدول العربية تساهم كذلك في المصرف الدولي للتنمية، وصندوق النقد الدولي، كما أنها مساهمة في العديد من المؤسسات المالية الكبرى في أوروبا وأمريكا، ولهذا فإنه يجب التأكيد على أن مسألة حصر الوسائل العربية لدعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية هو أمر صعب، وما تم ذكره في هذا المبحث إنما هو محاولة لذكر أهم تلك الوسائل وليس كلها. وقد يحتاج الأمر إلى مجهودات أكثر اتساعًا للوقوف على هذه الوسائل العربية بصفة تامة.

المبحث الثاني

الوسائل الاقتصادية الليبية

تمثل الجماهيرية الليبية نموذجًا مثاليًا لبقية الدول العربية في سعة الوسائل المستخدمة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية، وترجع أهمية النموذج الليبي في القدرة على سرعة تغير الوسائل وتبديلها، والحيوية التي تتمتع بها الجماهيرية الليبية في علاقاتها مع الدول الأفريقية، والإصرار الذي تبديه القيادة الليبية على إنجاح تجربة التعاملات الليبية مع الدول الأفريقية سياسيًا واقتصاديًا .

وسيتم في هذا المبحث دراسة ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول منها دور الأمانات كوسيلة من وسائل العلاقات الاقتصادية الليبية - الأفريقية، ويتناول المطلب الثاني دور الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، كما يتناول المطلب الثالث مجلس التعاون الأفريقي الذي تقرر تأسيسه بناء على برنامج التعاون الليبي - الأفريقي الذي اعتمد في عام 1999م.

المطلب الأول

الأمانات العامة النوعية (الوزارات الليبية)

لقد اعتمدت الجماهيرية الليبية وسائل مختلفة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية، من أهم هذه الوسائل الأمانات النوعية، والتي هي بمثابة الوزارات في الأنظمة السياسية الأخرى .

لقد أصدر مجلس قيادة الثورة قانون رقم 25 لسنة 1973مليـنظم استثمار رؤوس

الأموال الليبية في الخارج. وقد قرر ذلك القانون تشكيل مجلس أطلق عليه اسم " مجلس الاستثمار" ويتكون من: - (39)

1- وزير الاقتصاد – رئيسًا.

2- وزير الخزانة – عضوًا.

3- وزير التخطيط – عضوًا.

4- محافظ مصرف ليبيا المركزي – عضوًا.

5- رئيس مجلس إدارة المصرف الليبي الخارجي – عضوًا.

6- ممثل عن غرف التجارة والصناعة والزراعة – عضوًا.

وقد منح القانون هذا المجلس الاختصاصات التالية: -

أولاً:- وضع الإطار العام لخطة الاستثمارات الخارجية بما فيها أرصدة واحتياطات الدولة الليبية التي يديرها المصرف المركزي.

ثانيًا:- بحث طلبات استثمار الأموال في الخارج، وإصدار القرارات بشأنها.

وقد حدد القرار القيمة المسموح للمجلس التصرف في نطاقها وهي مبلغ خمسمائة ألف دينار ليبي، وما زاد عن ذلك المبلغ فقراره يدخل في اختصاصات مجلس الوزراء. ولم يتم التركيز في هذا القانون على الجهات المستهدفة بالاستثمار الليبي الخارجي، وترك الأمر لتقدير مجلس الاستثمار، والأمانات النوعية التي قامت بإنشاء عدد من المؤسسات الاستثمارية في عدد من الدول العربية والأفريقية.

المطلب الثاني
الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية

قام مؤتمر الشعب العام (الهيئة التشريعية في الجماهيرية الليبية) بإصدار قانون في يوم 1981/2/4م بإنشاء الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، باعتبارها شركة ليبية مساهمة ولها الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة، ومقرها مدينة طرابلس. وقد أشار قانون الإنشاء، أن أغراض الشركة هي استثمار الأموال العربية الليبية خارج الجماهيرية الليبية في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحري والتعدين، والمواصلات وغيرها من القطاعات، على أسس اقتصادية. وقد حُدد لهذه الشركة رأس مال قدره خمسمائة مليون دينار ليبي، مع جواز زيادته، وكله مملوك للدولة الليبية. وبصدور هذا القانون تمت أيلولة جميع المساهمات والاستثمارات الليبية الخارجية إلى هذه الشركة، وخاصة استثمارات الأمانات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المملوكة جزئيًا أو كليًا للدولة عدا بعض الجهات التي ظلت تمارس نشاطها الاستثماري الخارجي، مثل مصرف ليبيا المركزي، وشركة ليبيا للتامين، والمصرف الليبي الخارجي، ولم يتم ضم مساهمات ليبيا في المؤسسات الدولية إلى الشركة المذكورة، فظلت تلك المساهمات على حالها خاصة تلك التي توجد في صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير، وما تستثمره الجماهيرية الليبية في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، أو المصرف الإسلامي للتنمية، والمصرف الأفريقي للتنمية.

وخلال الفترة التي نشطت فيها الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية، والتي امتدت من عام 1981 إلى عام 1990م، حيث أنشئ من رحم تلك الشركة، شركة أخرى تحت مسمى "الشركة العربية الليبية للاستثمارات الأفريقية"، فإن الشركة الأم قامت بالدخول في عدد كبير من المشاريع التي شملت قطاعات الزراعة والصيد البحري والتعدين، والثروة الحيوانية والخدمات الفندقية والسياحية.

وقد قامت الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية بنشاطها الاستثماري في ست عشرة دولة أفريقية، وركزت على إنشاء الشركات المشتركة الليبية - الأفريقية، مثل الشركة العربية الليبية - التشادية الزراعية، والشركة الليبية - الأثيوبية الزراعية كما اهتمت باستثمار الغابات من أجل إنتاج الأخشاب وغير ذلك من النشاطات الاقتصادية.

المطلب الثالث

مجلس التعاون الأفريقي

لقد اعتمدت اللجنة الشعبية العامة "مجلس الوزراء" برنامج التعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية للفترة من عام 1999م حتى 2003م وقد سبق أن ذكرنا ذلك في المبحث السابق. ولكن القرار أشار إلى القنوات المعتمدة لتنفيذ البرنامج، وحددها في الآتي: -

1- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية (وزارة المالية).

2- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية.

3- المصرف العربي الليبي الخارجي.

4- شركة الاستثمارات النفطية.

5- الشركات التجارية.

6- جهاز ضمان وتنمية الاستثمار في الخارج.

7- القيادة الشعبية الإسلامية العالمية.

8- مكتب الاتصال باللجان الثورية.

وقد أشار البرنامج الذي نضعه كملحق في نهاية هذا الباب إلى اختصاصات كل من هذه القنوات، والمبالغ المقترح صرفها في الفترة المذكورة في القرار.

ومن أهم توصيات القرار، توصية تتعلق بتشكيل مجلس التعاون الأفريقي الذي يضم جميع الأجهزة التي تتعامل مع أفريقيا، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية وغيرها. وهذا المجلس يعمل تحت إشراف الأمين المساعد للشئون الأفريقية باللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (الخارجية الليبية) ويكون من اختصاصه كما جاء في القرار:

1- وضع الخطة الشاملة لبرنامج وأنشطة التعاون مع أفريقيا التي تتولاها الأجهزة المختلفة التي تتعامل مع أفريقيا وتقويمها .

2- مراجعة واعتماد برنامج التعاون السنوي مع الدول الأفريقية .

3- التنسيق بين الأجهزة التي تتولى برنامج التعاون مع أفريقيا من خلال التقارير والاجتماعات الدورية .

4- متابعة تنفيذ الخطة الشاملة للتعاون .

5- الإعداد لأعمال اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية ومتابعة تنفيذ قراراتها وتقويمها .

إن تشكيل هذا المجلس سيضع حدًا للفوضى السائدة في مسألة الاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية بسبب تعدد الآليات والجهات القائمة عليها، ويقلل من احتمال سوء التصرف في الأموال والمشروعات المحتمل قيامها .

ومع ذلك فأن مسألة الاستثمارات الليبية في القارة الأفريقية هي في حاجة إلى الثبات في الآليات، والإدارات، وإلى استمرار دراسات الجدوى الاقتصادية لكل مشروع يقام في القارة الأفريقية .

إن دراسة وسائل التعاون الاقتصادي الليبي - الأفريقي مهمة ليست بسيطة، ولهذا فهي تحتاج إلى مزيد من الجهد يفوق بكثير ما بذل في هذا المبحث.

هوامش الباب الثالث

1- إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول – إصدار الأمانة العامة، جامعة الدول العربية – القاهرة – 1977م انظر برنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي

2- محمود خيرة عيسى، إشراف، العلاقات العربية الأفريقية: دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم ص193 .

3- عطا الحسن البطحاني، الأبعاد السياسية للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية: رأس المال العربي في غرب أفريقيا، بحث في كتاب: العلاقات العربية الأفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة 1994 ص 330 .

4- أحمد يوسف القرعي، مصر وإعادة اكتشاف أفريقيا، السياسة الدولية، العدد 133 السنة 34 – أبريل 1998م ص 174 .

5- المرجع السابق ص 175.

6- عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقية :1961 - 1977، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية 1981، ص 419.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر2002، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2001 .

8- تقرير التنمية البشرية، 1999، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق - طرابلس 1999 ص 51.

9- المرجع السابق ص 52.

10- المرجع السابق ص 136 .

11- البنك الدولي 1999م، مؤشرات التنمية في العالم، الناشر: مركز معلومات قرار الشرق الأوسط، القاهرة، جداول مختلفة .

12- تقرير التنمية البشرية 1999م – مرجع سبق ذكره ص 123 .

13- السجل القومي المجلد 9 - 1977 / 1978م ص 282.

14- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مطبعة المصري الإسكندرية 1963م ص6 .

15- المرجع السابق ص 9 .

16- سعد أحمد الغرياني، بحار أفريقيا العذبة وتحويل مجرى نهر الكونغو نحو الصحراء الكبرى، بحث قدم في ندوة أكاديمية الدراسات العليا عن مستجدات سياسات التنمية في أفريقيا، 2003

17- إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي - الأفريقي الأول - مرجع سبق ذكره، انظر برنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي .

18- الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية: الدراسة الثالثة، إعداد، مركز الأمم المتحدة المعنى بالشركات عبر الوطنية، الأمم المتحدة، نيويورك 1983 ص 135 .

19- المرجع السابق ص 135.

20- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1987، تحرير: صندوق النقد العربي ص 160 وانظر كذلك:-

1- عبد الحميد الإبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م.

2- أريك توماس، أقل البلدان نموًا: التعريف بأقل البلدان نموًا وبرنامج العمل الجديد الكبير لصالحها، إصدار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / صيف 1984 ص 22 .

21- تنمية التجارة بين العالم العربي وأفريقيا النامية 1971 – 1981، المجلد الأول، التقرير إصدار جامعة الدول العربية، 1985 م.

22- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 4، ديسمبر 1999م، ص 27.

23- عبد الله امحمد شامية، الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد: دراسة تطبيقية 1980م – 1990م، بحث منشور من ضمن مجموعة مختارة من البحوث التي قدمت إلى مؤتمر تنمية الصادرات الليبية – مركز بحوث العلوم الاقتصادية – بنغازي 1991م، ص18 .

24- سالم بن غريبة، النشاط الاقتصادي للصادرات: أهدافه: ومشاكله، بحث منشور في المرجع السابق ص 35.

25- المرجع السابق ص 35.

26- تقرير التنمية البشرية 1999م مرجع سبق ذكره، ص 50.

27- تقرير عن حصر الالتزامات والتعهدات الخاصة بالاستثمار والمساعدات من الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى إلى الدول الأفريقية، إعداد اللجنة المصغرة، اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي د.ت.ن.

28- المرجع السابق ص 2.

29- المرجع السابق ص 2.

30- المرجع السابق ص 3.

31- المرجع السابق ص4.

32- المرجع السابق ص 5، 6.

33- السجل القومي المجلد 9، 1977م/ 1978م ص 359 .

34- تقرير عن حصر الالتزامات والتعهدات الخاصة بالاستثمار والمساعدات من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إلى الدول الأفريقية / مرجع سبق ذكره ص 7 .

35- المرجع السابق ص 7 .

36- المرجع السابق ص 8 .

37- انظر الملحق رقم (1) بهذا الباب .

38- سمير حسني، الصندوق العربي للمعونة الفنية، مخاطر توقف نشاطه، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة، ديسمبر – 1980 / ص10.

39- انظر الجريدة الرسمية – العدد 21 لسنة 1973 ص 1110.

ملاحق الباب الثالث

1- برنامج التعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية 1999 - 2003م

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (171) لسنة 1429 ميلادية
باعتماد برنامج التعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية
خلال الفترة من 1999 ف إلي 2003 إفرنجي

اللجنة الشعبية العامة

بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1425 ميلادية، بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وتعديلاتها .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (141) لسنة 1429 ميلادية، بتشكيل لجنة متابعة التعاون مع الدول الأفريقية .

وبناء على كتاب أمين شئون اللجان الشعبية بأمانة مؤتمر الشعب العام رقم (أ. ش. ل. 1276) المؤرخ في 16/12/1428 ميلادية، بشأن برنامج التعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية .

وعلى كتاب أمين شئون اللجان الشعبية بمؤتمر الشعب العام رقم (أ. س. ل 439 – 29) المؤرخ في 19/5/1429م.

قــررت

مادة (1)

يعتمد برنامج التعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية خلال الفترة من 1999 إفرنجي إلى 2003 إفرنجي المرفقة نصوصه بهذا القرار.

مادة (2)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدروه، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في :7/ صفر

الموافق: 23 / الماء / 1429م

التعاون بين الجماهيرية العظمى وأفريقيا

**** تمهيد :**

أفريقيا ذات الثروات الهائلة والمخزون الاستراتيجي من المعادن تشكل للجماهيرية العظمى بعدًا سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا يجب التعامل معه بموضوعية ووفق برنامج مخطط ومدروس تحدد من خلاله الأهداف والطموحات التي تترجم ما نريده من أفريقيا وما تريده منا، وبالنظر إلى التباين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يحكم هذه القارة، وضخامة توقعات الجماهيرية العظمى والدول الأفريقية كل من الطرف الآخر، فإن الوقت قد حان لإعادة صياغة برامج التعاون المختلفة مع دول هذه القارة بما يحقق المنافع المشتركة وذلك في إطار الإمكانيات المتاحة في الميزانية العامة وموازنة النقد الأجنبي لاستيعاب البرامج القابلة للتنفيذ بما يعزز مصداقية الجماهيرية العظمى تجاه ما تلتزم به أمام دول القارة .

الأهداف والغايات:-

1- تحرير الإرادة السياسية لدول القارة الأفريقية وإرساء دعائم التعاون فيما بينها.

2- تكثيف ودعم العلاقات السياسية مع الدول الأفريقية على أساس المصالح المشتركة وصولاً إلى تحقيق شراكة ليبية – أفريقية .

3- التوسع في الاستثمار في القارة على أسس ذات جدوى اقتصادية.

4- السعي إلى استثمار الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة وتسخيرها لخدمة شعوبها بما يخلق التكامل الاقتصادي المنشود بين دولها.

5- تكثيف الوجود الليبي الفاعل في القارة خدمة لأهدافنا وتوجهاتنا .

6- خلق علاقات متميزة مع شعوب ودول القارة لتأمين العمق الجنوبي للجماهيرية العظمى.

7- المساهمة في بناء الشخصية الأفريقية وفق مقوماتها الأصيلة والمحافظة عليها.

8- توسيع قاعدة دول التجمع وبناء مؤسساته وتفعيلها بما يكفل نجاح هذا التكتل الاقتصادي وصولا إلى تحقيق الولايات المتحدة الأفريقية .

مجالات التعاون مع الدول الأفريقية

وتمثل في الآتي:-

1- المجال السياسي

أ) تنشيط دور تجمع دول الساحل والصحراء وبناء مؤسساته .

ب) العمل على إعادة صياغة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بما يكفل تحقيق وحدة أفريقية .

ج) المساهمة في حل النزاعات الأفريقية وإقامة علاقات مستقرة بين شعوبها .

2- المجال الاقتصادي

أ) الاهتمام بالبنية الأساسية للقارة وعلى الأخص ربط دول التجمع بشبكة من المواصلات والاتصالات بما يمكنها من استغلال إمكانيات الجماهيرية العظمى من موانئ، ومطارات، لاستغلالها كبوابة لدول أفريقيا .

ب) تكثيف دور المؤسسات الليبية في إفريقيا .

ج) تقديم القروض بضمانات لخدمة الأهداف الاقتصادية المشتركة .

د) زيادة حجم التبادل التجاري بين دول القارة .

هـ) تقديم المساعدات والدعم وفق الإمكانيات المتاحة للمساهمة في استقرار شعوب ودول القارة .

3 - المجال الثقافي والإعلامي:-

أ) تبادل البرامج الثقافية بمختلف أنواعها .

ب) تكثيف الزيارات الفنية والثقافية والعلمية .

ج) دعم المؤسسات الثقافية والإعلامية .

د) التأكيد على هوية القارة من خلال تنوعها وآدابها .

هـ) تنشيط دور المؤسسات الثقافية والإعلامية بما يكفل بناء الإنسان الأفريقي .

آليات وأجهزة التعاون مع أفريقيا: -

تتعدد الأدوات والأجهزة بالجماهيرية العظمى التي تتحمل مسؤولية التعاون مع دول القارة، إلا أن غياب التنسيق بينها أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المتوقعة من هذا التعاون، وعلى الرغم من المردود السياسي الايجابي الذي تحقق فإنه قد حان الوقت لوضع آلية قادرة على التنسيق بين هذه الأجهزة وصولاً إلى تحقيق المردود الاقتصادي وتأكيد مصداقية الجماهيرية العظمى في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها .

ولعل من المهم الآن تفعيل دور هذه الأدوات والأجهزة والتنسيق فيما بينها لتنفيذ برامج التعاون مع دول القارة ضمانًا لتحقيق أهداف الجماهيرية العظمى وغاياتها من هذا التعاون، وتتمثل هذه الأجهزة في: -

1- أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية .

2- الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية .

3- المصرف العربي الليبي الخارجي .

4- شركة الاستثمارات النفطية .

5- الشركات التجارية .

6- جهاز ضمان وتنمية الاستثمار بالخارج .

7- القيادة الشعبية الإسلامية العالمية .

8- مكتب الاتصال باللجان الثورية .

وتتحدد مهام الأجهزة المذكورة بما يلي: -

أولاً: أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية: -

1- تقديم المساعدات والهبات والدعم عند الاقتضاء وفق ما تحدده الجهات ذات العلاقة .

2- ضمان القروض من الدرجة الثانية التي تقدم للدول الأفريقية التي لا تتوفر لها ضمانات كافية تقبلها المصارف التجارية (المصرف العربي الليبي الخارجي).

3- فروق تكلفة القروض المقدمة من المصرف العربي الليبي الخارجي لدول القارة.

4- دعم المنظمات والتجمعات الإقليمية .

5- تدبير المبالغ اللازمة لإنشاء المكاتب الشعبية للجماهيرية العظمى في الخارج .

6- ويحدد سقف التكلفة المالية لما سبق ذكره بمبلغ (60) مليون دولار سنويًا تتكفل أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية بتوفيره .

ثانيًا: الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية: –

يتمثل دورها في تكثيف استثماراتها في دول القارة في المجالات المحددة ضمن أغراضها الواردة بقانون إنشائها والتي تشمل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنقل والصيد البحري والتعدين والمواصلات وغيرها من القطاعات على أسس اقتصادية سليمة بما يسهم في تنمية موارد الاقتصاد الوطني وتنويعها ووفقًا لبرنامجها المقترح للاستثمار في أفريقيا خلال الخمس سنوات القادمة بمبلغ إجمالي قدره (587) مليون دولار يتم تمويله من المصادر التالية: –

1- رأس مال الشركة.

2- إيرادات ذاتية.

3- شركاء أجانب.

4- القروض.

مع إعطاء الأولوية في توزيع استثماراتها جغرافيًا على كل من دول التجمع وجنوب القارة.

أما فيما يخص استثمارات الجماهيرية العظمى في السودان في المجالات الزراعية والصناعية وفي إطار مبادلتها بديون الجماهيرية العظمى المستحقة على السودان فيتم مراجعتها، والتدقيق فيها، واستكمال دراستها والبث فيها من الجهات ذات العلاقة.

ثالثًا: المصرف العربي الليبي الخارجي: –

1- إنشاء الفروع والمساهمة في إنشاء المصارف بالدول الأفريقية.

2- تقديم القروض إلى الدول لأفريقية لتمويل التجارة الخارجية والاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية لتمويل التجارة الخارجية والاستثمارات الليبية في الدول الأفريقية بالضمانات التالية: –

أ . الضمانات المصرفية من الدرجة الأولى .

ب. الضمانات المصرفية من الدرجة الثانية بالتنسيق مع اللجنة الشعبية العامة للمالية ومصرف ليبيا المركزي في شأن الضمانات الإضافية اللازمة لها .

ج. ضمان أصول الشركات أو المشروعات الاستثمارية التي تقدم إليها وفق دراسات الجدوى .

ويحدد سقف القروض التي يمكن أن يمنحها المصرف العربي الليبي الخارجي إلى الدول الأفريقية (فيما عدا الشركات والمشروعات الاستثمارية) بمبلغ (50) مليون دولار.

رابعًا: التشاركيات والشركات التجارية: -

تتولاها التشاركيات والشركات التجارية، والأفراد والشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية والشركات التابعة لها وتستهدف الوصول إلى حجم من التبادل التجاري بين الجماهيرية العظمى والدول الأفريقية قيمته (100) مليون دولار سنويًا متمثلاً في تبادل منتجات ليبية أفريقية في شكل سلع مصنعة، ونصف مصنعة، وخامات، وبمعدل نمو نسبته 10٪ سنويًا .

خامسًا: شركة الاستثمارات النفطية:-

يشمل دورها مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والتكرير والتوزيع، وباستثمارات إجمالية تبلغ (300) مليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة يتم تمويلها من الموارد الذاتية وشركاء أجانب والقروض .

سادسًا: جهاز ضمان وتنمية الاستثمار بالخارج: -

يشمل دور الجهاز تمكين الليبيين من الاستثمار والاستقرار في الدول المجاورة حيث

تتوفر سبل الحياة من مياه وأراضي خصبة، والاستثمار في مجالات الزراعة، والصناعة، وتربية المواشي ويحدد سقف هذه الاستثمارات بمبلغ (50) مليون دولار سنوياً يراعى تضمينها في الموازنة السنوية للنقد الأجنبي لمقابلة استثمارات الأفراد التي يتم الموافقة عليها من الجهاز في إطار الضوابط والشروط التي تضعها أمانة اللجنة الشعبية العامة .

سابعًا: القيادة الشعبية الإسلامية العالمية (جميع مناشط الدعوة الإسلامية)

يتمثل دورها في التعليم الديني الصحيح، وإقامة المراكز الثقافية والإعلامية والمنارات الإسلامية، والمهرجانات السنوية في المناسبات الدينية، وتحدد الالتزامات السنوية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة بمبلغ (25) مليون دولار سنويًا يراعى تضمينها في الموازنة السنوية للنقد الأجنبي.

ثامنًا: مكتب الاتصال باللجان الثورية:-

يتمثل دوره في تدريب الكوادر بالدول الأفريقية على سلطة الشعب، وتنظيم قوافل التعبئة الجماهيرية، وتنشيط دور المراكز الثقافية، ويحدد مبلغ (3) مليون دولار سنويًا بموازنة النقد الأجنبي لتمكين المكتب من القيام بدوره في مجال التعاون مع أفريقيا .

التنسيق بين الإدارات والأجهزة التي تتولى مسؤولية التعاون بين الجماهيرية العظمى، والدول الأفريقية .

لضمان فعالية برامج وأنشطة التعاون التي تتولاها الأجهزة المشار إليها وتحقيق الأهداف المتوقعة من هذا التعاون فإنه من المتعين أن يكون هناك مرجع واحد للتنسيق بين هذه الأجهزة، ومتابعة تنفيذ ما تقوم به في إطار الخطة الشاملة لبرامج التعاون .

وعليه فقد بات ضروريًا أن يصار إلى تشكيل مجلس للتعاون يسمى (مجلس

التعاون الأفريقي) يضم جميع الأجهزة أو الأجسام التي تتعامل مع أفريقيا سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو غيرها يعمل تحت إشراف الأمين المساعد للشئون الأفريقية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي .

ويكون من بين مهامه واختصاصاته ما يلي: -

1- وضع الخطة الشاملة لبرامج وأنشطة التعاون مع أفريقيا التي تتولاها الأجهزة والأجسام المختلفة التي تتعامل مع أفريقيا وتقويمها .

2- مراجعة واعتماد برنامج التعاون السنوي مع الدول الأفريقية .

3- التنسيق المستمر بين الأجهزة التي تتولى برامج التعاون مع أفريقيا من خلال التقارير والاجتماعات الدورية .

4- متابعة تنفيذ الخطة الشاملة للتعاون .

5- الإعداد لأعمال اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية ومتابعة تنفيذ قراراتها وتوصياتها وتقييمها .

التوصيات :

أولاً : المشروعات الحيوية (الإستراتيجية)

تتولى اللجنة الشعبية العامة دراسة: -

المشروعات الحيوية (الإستراتيجية) المتمثلة في ربط المواصلات والاتصالات والكهرباء والإعلام، والمشروعات الإنتاجية، وجدواها الاقتصادية، وتدبير التمويل اللازم لها، بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي من مصادر التمويل الدولية والأفريقية والإسلامية، ومساهمات الدول المعنية وما يمكن أن يخصص لها في الميزانية العامة بالجماهيرية العظمى.

ثانيًا : الإسراع بتشكيل مجلس التعاون الأفريقي المنوه عنه سلفًا .

ثالثًا : عدم الارتباط مستقبلاً بأية التزامات مالية أو تعهدات قبل إقرارها من مجلس التعاون الأفريقي، وتحديد مصادر التمويل اللازمة لها .

رابعًا : وضع خطة عمل للتعاون مع دول القارة الأفريقية تأخذ في اعتبارها أولويات البرامج والمشروعات القابلة للتنفيذ في ظل الإمكانيات المتاحة بما يعزز مصداقية الجماهيرية العظمى تجاه ما تلتزم وتتعهد به لدول القارة .

خامسًا: عقد اتفاقيات تشجيع ضمان الاستثمار مع الدول الأفريقية على ضوء سياستها الاقتصادية القائمة بما يضمن حقوق المستثمرين الاعتباريين والطبيعيين .

سادسًا : مراجعة جميع الاتفاقيات وخاصة المتعلق منها بتنظيم التنقل والإقامة وكذلك الاتفاقيات التجارية والجمركية، والإجراءات الصحية، وتحديثها بما يعزز التكامل وصولاً إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأفريقية في إطار هذا البرنامج .

سابعًا : على جهات الاختصاص التي تتولى تنفيذ الموازنات الاستيرادية بالجماهيرية العظمى إعطاء الأولوية لمنتجات القارة عامة ومنتجات شركاتنا الاستثمارية بوجه خاص .

ثامنًا : العمل على تعزيز المواصلات والنقل البحري بين دول القارة بما يسهل انسياب البضائع للوصول إلى الحجم المستهدف من المبادلات التجارية بين دول القارة.

تاسعًا : مراجعة الالتزامات والتعهدات القائمة في ضوء مجالات اختصاص الأجهزة التي تشكل آليات التعاون مع أفريقيا وتحديد أولويات تنفيذها في ظل الإمكانيات المتاحة .

عاشرًا : تضمين الأموال المخصصة لبرامج التعاون المذكورة في الميزانية والموازنة.

ملخص حول برنامج التعاون والاستثمار مع الدول الأفريقية 1999 - 2003 إفرنجي

مجالات التعاون مع الدول الأفريقية

1- المجال السياسي: -

أ) تنشيط دور تجمع دول الساحل والصحراء .

ب) العمل على إعادة صياغة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

ج) المساهمة في حل النزاعات الأفريقية .

2- المجال الاقتصادي: -

أ) الاهتمام بالبنية الأساسية للقارة وعلى الأخص ربط دول التجمع بشبكة من المواصلات والاتصالات .

ب) تكثيف دور المؤسسات الليبية في أفريقيا .

ج) تقديم القروض بضمانات لخدمة الأهداف الاقتصادية المشتركة .

د) زيادة حجم التبادل التجاري بين دول القارة .

هـ) تقديم المساعدات والدعم وفق الإمكانيات المتاحة للمساهمة في استقرار شعوب ودول هذه القارة.

3- المجال الثقافي والإعلامي: -

أ) تبادل البرامج الثقافية .

ب) تكثيف الزيارات الفنية والثقافية والعلمية .

ج) دعم المؤسسات الثقافية والإعلامية

د) التأكيد على هوية القارة .

هـ) تنشيط دور المؤسسات الثقافية والإعلامية .

آليات وأجهزة التعاون مع أفريقيا: –

1– أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية:–

من خلال تقديم المساعدات والهبات والدعم عند الضرورة وضمان القروض من الدرجة الثانية والتي تقبلها المصارف التجارية وأيضًا العمل على تدبير المبالغ اللازمة لإنشاء المكاتب الشعبية بالخارج .

ويحدد سقف التكلفة المالية لما سبق ذكره بمبلغ (60) مليون دولار سنويًا .

2– الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية:–

من خلال الاستثمار في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية والنقل والصيد البحري والتعدين والمواصلات وغيرها من المجالات الأخرى ووفقًا لبرنامجها المقترح للاستثمار في إفريقيا خلال السنوات الخمس القادمة والذي يقدر بمبلغ إجمالي (587) مليون دولار يتم تمويله من المصادر التالية: –

رأس مال الشركة – إيرادات ذاتية – شركاء أجانب – القروض.

3– المصرف العربي الليبي الخارجي: –

من خلال إنشاء فروع والمساهمة في إنشاء المصارف بالدول الأفريقية وتقديم

القروض لتمويل التجارة الخارجية والاستثمارات الليبية في هذه الدول وأيضًا العمل على توفير الضمانات المصرفية من الدرجة الأولى والثانية .

ويحدد سقف القروض التي يمكن أن يمنحها المصرف العربي الليبي الخارجي إلى الدول الأفريقية بمبلغ (50) مليون دولار سنويًا .

4- التشاركيات والشركات التجارية: -

ويستهدف من خلالها الوصول إلى حجم من التبادل التجاري بين الجماهيرية العظمى والدول الأفريقية ما قيمته (100) مليون دولار سنوياً وبمعدل نمو نسبته 10٪ سنويًا .

5- شركة الاستثمارات النفطية: -

يشمل دورها مجالات الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتوزيع وباستثمارات إجمالية تبلغ (300) مليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة .

6- جهاز ضمان وتنمية الاستثمار بالخارج: -

يشمل دور الجهاز تمكين الليبيين من الاستثمار والاستقرار في الدول المجاورة ويحدد سقف هذه الاستثمارات بمبلغ (50) مليون دولار سنويًا .

7- القيادة الشعبية الإسلامية العالمية: -

يتمثل دورها في التعليم والتثقيف الديني ويحدد للالتزامات السنوية اللازمة لتنفيذ هذه البرامج بمبلغ (25) مليون دولار سنويًا ويراعى تضمينها في الموازنة السنوية للنقد الأجنبي .

8- مكتب الاتصال باللجان الثورية: -

يتمثل دوره في تدريب الكوادر بهذه الدول على سلطة الشعب وتنظيم قوافل التعبئة

الجماهيرية ويحدد مبلغ (3) مليون دولار سنويًا بموازنة النقد الأجنبي حتى يتسنى للمكتب القيام بدوره المطلوب منه .

التوصيات:-

1- تتولى اللجنة الشعبية العامة دراسة المشروعات الحيوية (الإستراتيجية) المتمثلة في ربط المواصلات والاتصالات والكهرباء والإعلام والمشروعات الإنتاجية وجدواها الاقتصادية وتدبير التمويل اللازم لها وبالتعاون في ذلك مع مصرف ليبيا المركزي من مصادر التمويل الدولية والأفريقية والإسلامية ومساهمات الدول المعنية وما يمكن أن يخصص لها في الميزانية العامة للدولة.

2- الإسراع بتشكيل مجلس التعاون الأفريقي: - والذي يضم الأجهزة والأجسام التي تتعامل مع أفريقيا سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية أو غيرها ويعمل تحت إشراف الأمين المساعد للشؤون الأفريقية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.

3- عدم الارتباط مستقبلاً بأية التزامات مالية أو تعهدات قبل إقرارها من مجلس التعاون الأفريقي وتحديد مصادر التمويل اللازمة لها .

4- وضع خطة عمل للتعاون مع دول القارة تأخذ في اعتبارها أولويات البرنامج والمشروعات القابلة للتنفيذ وفي ظل الإمكانيات المتاحة .

5- اتفاقيات تشجيع وضمان الاستثمار مع دول القارة على ضوء سياساتها الاقتصادية القائمة وبما يضمن حقوق المستثمرين الاعتباريين والطبيعيين.

6- مراجعة جميع الاتفاقيات وخاصة المتعلقة منها بتنظيم النقل والإقامة وكذلك الاتفاقيات التجارية والجمركية والإجراءات الصحية وتحديثها.

7- على جهات الاختصاص التي تتولى تنفيذ الموازنات الاستيرادية بالجماهيرية العظمى إعطاء الأولوية لمنتجات القارة الأفريقية .

8- العمل على تعزيز المواصلات والنقل البحري بين دول القارة بما يسهل انسياب البضائع للوصول إلى الحجم المستهدف من المبادلات التجارية بين دول القارة .

9- مراجعة الالتزامات والتعهدات في ضوء مجالات اختصاص الأجهزة التي تشكل آليات التعاون مع إفريقيا وتحديد أولويات تنفيذها في ظل الإمكانيات المتاحة .

10- تضمين الأموال المخصصة لبرنامج التعاون المذكورة في الميزانية والموازنة المقترحة المرفقة مع هذا التقرير.

مشروع الموازنة التقديرية النقدية لبرامج أنشطة التعاون والاستثمار في أفريقيا خلال السنوات 1999 - 2003 إفرنجي

أولاً: برامج وأنشطة التعاون والاستثمار (مليون دولار)

البرامج والأنشطة	الإجمالي	1999	2000	2001	2002	2003
المساعدات والهبات والدعم	300	60	60	60	60	60
برامج الاستثمار						
الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية	587	204	145	71	78	89
الاستثمار الشعبي	250	50	50	50	50	50
الاستثمارات النفطية	300	60	60	60	60	60
المصرف العربي الليبي الخارجي	250	50	50	50	50	50
البرامج الثقافية						
القيادة الشعبية الإسلامية	125	25	25	25	25	25
مكتب الاتصال باللجان الثورية	15	3	3	3	3	3
الإجمالي	1827	452	393	319	326	337

مشروع الموازنة التقديرية النقدية لبرامج وأنشطة التعاون والاستثمار في أفريقيا خلال السنوات 1999 – 2003 إفرنجي

ثانيًا: مصادر تمويل برامج وأنشطة التعاون والاستثمار (مليون دولار)

البرامج والأنشطة	الإجمالي	1999	2000	2001	2002	2003
قروض من الأسواق المالية						
الاستثمارات الخارجية	187	-	100	20	34	33
الاستثمارات النفطية	100	20	20	20	20	20
شركاء في برامج الاستثمار						
الاستثمارات الخارجية	140	40	-	30	30	40
الاستثمارات النفطية	150	30	30	30	30	30
إيرادات ذاتية						
الاستثمارات الخارجية	50	4	5	11	15	15
الاستثمارات النفطية	50	10	10	10	10	10
المصرف العربي الليبي الخارجي	250	50	50	50	50	50
مقابل موازنة النقد الأجنبي						
القيادة الشعبية الإسلامية	125	25	25	25	25	25
الاستثمار الشعبي	250	50	50	50	50	50
مكتب الاتصال باللجان	15	3	3	3	3	3
أمانة المالية						
رأس مال الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية	240	200	40	-	-	-
مساعدات وهبات دعم	300	60	60	60	60	60
الإجمالي	1827	452	393	319	326	337

(1) بيان المساعدات والهبات والدعم عن السنة 1999 إفرنجي

بيان بالمساعدات والهبات والدعم	المبالغ / مليون دولار
باقي قرض غامبيا	2.55
ترميم المركز الصحي بتشاد	0.15
منظمة الوحدة الأفريقية (بناء قاعات / دعم)	4.17
مالي شبكة الإذاعة	3.50
دول التجمع (التزامات قطاع التعليم)	1.60
غينيا كوناكري (ترميم وصيانة المسجد)	2.00
رواندا (مساعدات إنسانية)	1.10
برامج إزالة الألغام	3.00
مكاتب شعبية في الخارج	2.17
(مساعدات وهبات ودعم غير مخصصة)	41.67
الإجمالي	60.00

ويحدد سنويًا بيان الهبات والمساعدات والدعم في حدود السقف المحدد تقديمه من أمانة اللجنة الشعبية العامة للمالية وقدره (60) مليون دولار سنويًا.

(2) بيان يوضح توزيع الاستثمارات المقترحة
للشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية
خلال الفترة 1999 – 2003 ف على الدول الأفريقية

بيان المناطق والدول	1999	2000	2001	2002	2003	الإجمالي
1- الساحل والصحراء						
جمهورية تشاد	35	20	10	15	20	100
جمهورية مالي	25	15	5	10	5	60
بوركينافاسو	5	5	5	5	5	25
جمهورية النيجر	10	10	10	10	10	50
المجموع	75	50	30	40	40	235
2- منطقة الجنوب						
تنزانيا	10	10	10	10	10	50
جنوب أفريقيا	25	35	20	20	20	120
زمبابوي	40	10				50
ملاوي	5	4	4	4	3	20
المجموع	80	59	34	34	33	240
3- منطقة الشرق						
أوغندا	5	5	-	-	5	15
اريتريا	10	5	-	-	5	20
المجموع	15	10		-	10	35
4- منطقة الغرب						
التوجو	3	2	-	-	-	5
بنين	3	2	-	-	-	5
غامبيا	10	5	5	-	-	20
غينيا بيساو	5	5	-	-	-	10
المجموع	21	14	5	-	-	40

بيان المناطق والدول	1999	2000	2001	2002	2003	الإجمالي
5- منطقة الوسط						
أفريقيا الوسطى	10	10	-	5	5	30
الكونغو برازيل	3	2	2	-	-	7
الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-	-	-
المجموع	13	12	2	5	5	37
الإجمالي	204	145	71	79	88	587

ملاحظة: إن هذه التقديرات لم تشمل الدول العربية الأفريقية مثل السودان والصومال.

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 18، السنة 37، في 22 - 7 - 1429

الباب الرابع

العلاقات العربية الأفريقية في المجالات الثقافية

- الفصل الأول: أهداف العلاقات الثقافية
- الفصل الثاني: عوامل العلاقات الثقافية
- الفصل الثالث: وسائل العلاقات الثقافية

**مقدمة **

يتناول هذا الباب قضايا العلاقات العربية الأفريقية في المجالات الثقافية. وهناك ملاحظة مبدئية وأساسية ويجب الإسراع في تأكيدها، وهي أن الباحث يؤمن أن العلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة هي أساس لكل العلاقات التي سبق ذكرها وأن السبب الجوهري في عدم نجاح كثير من الخطط والبرامج المتعلقة بالتعاون العربي - الأفريقي ترجع إلى عدم قدرة الطرفين على التواصل الثقافي، وإلى إهمال هذا الجانب من جوانب العلاقات العربية - الأفريقية من طرف المسئولين عن هذه العلاقات .

ويتناول هذا الباب ثلاثة فصول، يتعلق الفصل الأول منها بأهداف العلاقات الثقافية بين الدول العربية والأفريقية، ويتناول الفصل الثاني عوامل العلاقات الثقافية، بينما يبحث الفصل الثالث وسائل العلاقات الثقافية العربية - الأفريقية .

الفصــل الأول

أهداف العلاقات الثقافية

* المبحث الأول: الأهداف الثقافية العربية
* المبحث الثاني: الأهداف الثقافية الليبية

لم تكن هناك صعوبات كبرى في بحث ودراسة أهداف الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية، ولكن الحديث عن الأهداف العربية الثقافية في القارة الأفريقية، يبدو أكثر صعوبة. وليس هناك في الأدبيات العربية شح في الحديث عن الأهداف السياسية والاقتصادية التي تسعى الدول والحكومات العربية لتحقيقها، سواء على المستوى القومي أو الدولي. ولكن الأمر يختلف مع الأهداف الثقافية. كما أن هناك مسالة منهاجية تتعلق بالاختلاف حول ما هو ثقافي، وما المقصود بالأهداف الثقافية. لقد تعددت الآراء وتباينت حول مفهوم الثقافة وحدودها، فبعضهم يحصر هذا المفهوم ويضيقه في أمور العلم والمعرفة، وبعضهم يوسعه لدرجة يصعب فيها إخراج عنصر واحد من عناصر الحياة لا تتدخل فيه الثقافة، فالحياة كلها يمكن تفسيرها تفسيرًا ثقافيًا .

والمطلوب من هذا الفصل أن يبحث في المجالات الثقافية ويحددها بقدر الإمكان، ثم يناقش أهم الأهداف العربية من خلق علاقات ثقافية مع الدول الأفريقية ويشمل هذا الفصل مبحثين يتناول الأول منهما الأهداف الثقافية العربية الجماعية، ويتناول المبحث الثاني الأهداف الثقافية الليبية، والتي لا تختلف كثيرًا عن الأهداف الثقافية العربية، ولكن سياق البحث يضطرنا إلى تخصيص مبحث خاص بها .

المبحث الأول

الأهداف الثقافية العربية

هناك اختلافات في الرأي بين الباحثين والمتخصصين حول مفهوم الثقافة ومدلولاتها، وإلى أي مدى يمكن حصر المجال الذي يمكن أن يطلق عليه ثقافي من غيره من المجالات الأخرى ولهذا فإن هذا البحث سيعتمد على الوثائق العربية - الأفريقية التي تناولت هذا الموضوع في الاجتماعات المشتركة للطرفين العربي والأفريقي، ويتم تحديد ذلك من وثائق مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول عام 1977م ووثائق اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي .

وقد جاء في الوثيقة الأولى والموسومة بـ(إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي) المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية التالية : ـ [1]

1- البعثات الثقافية والمهرجانات.

2- المنح الدراسية وبرامج التدريب والرياضة.

3- النشاط العمالي والنقابي.

4- التعاون في ميدان الوسائل الإعلامية كالصحافة ووكالات الأنباء والأقمار الصناعية المستخدمة في الاتصالات والراديو والتليفزيون .

5- تبادل المعلومات الملائمة والخبرات المساعدة في حل المشاكل الاجتماعية مثل توطين الرحل.

هذا ما جاء في وثائق مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول من مجالات اعتبرت تقع في نطاق المجالات الثقافية والتربوية والاجتماعية، أما على مستوى اللجنة الدائمة

للتعاون العربي الأفريقي[2]، والتي انعقدت في اجتماعات كثيرة لدراسة تطور العلاقات بين الطرفين، فقد قررت في اجتماعها المنعقد بمدينة ياوندي بالكاميرون في عام 1977م تشكيل مجموعات عمل تعني بقضايا التربية والثقافة والعلم الإعلام وقامت اللجنة كذلك، وفي عام 1983م بدراسة مشروع لإقامة المعهد الثقافي العربي ومشروع يتعلق بإنشاء صندوق للثقافة العربية الأفريقية وأكدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي على ضرورة عقد اجتماعات مشتركة بين وزراء الإعلام والتربية العرب والأفارقة، وعقد مؤتمرات أقل مستوى للصحافيين، والمؤرخين، والصحافيين العرب والأفارقة .

وفي عام 1984م دعت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي إلى أن يكون من أهداف المعهد الثقافي العربي والأفريقي : –

1- محاولة مزج الثقافتين العربية والأفريقية، والحضارتين العربية والأفريقية .

2- تنظيم ندوات حول المواثيق الثقافية العربية والأفريقية .

3- ترجمة وإصدار كتب عربية وأفريقية مختارة باللغات العربية والأفريقية .

وخلال الدورة العادية الخامسة والثمانين لمجلس جامعة الدول العربية، في شهر مارس 1986م تدارس المجلس مسألة العلاقات العربية الأفريقية بصفة عامة وأصدر بشأن العلاقات العربية الأفريقية في المجالات الثقافية بعض التوصيات الهامة ومنها:–[3]

1- العمل على دراسة التراث المشترك بين العرب والأفارقة وذلك عن طريق الخطوات العملية التالية : –

أ – ترجمة أهم المعاجم الأفريقية إلى اللغة العربية.

ب– التشجيع على ترجمة أهم الكتب العربية إلى اللغات الأفريقية.

ج – تنظيم ندوات ومعارض مشتركة للبحث العلمي.

د - تخصيص جوائز للمؤلفين الأفارقة والعرب الذين يبرزون مدى الترابط بين الشعوب العربية والأفريقية.

وأوصى المجلس الجامعة كذلك بدعم المؤسسات والهيئات والأندية والجامعات والمدارس الأفريقية وتزويدها بالمدرسين العرب، وخاصة في مجال تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية وتم كذلك تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنشاء معاهد وأقسام متخصصة في الجامعات العربية لدراسة الحضارات واللغات الأفريقية ومثل ذلك في الجامعات الأفريقية حيث تنشأ أقسام ودراسات تهتم بالثقافة العربية والإسلامية.

كما أن مجلس الجامعة أصدر توصية أخرى تتعلق بالتوسع في تقديم المنح الدراسية للطلبة الأفارقة في الجامعات والمعاهد العليا العربية وأن تسعى الحكومات العربية، والقطاع الخاص لتمويل المراكز الثقافية العربية في الدول الأفريقية وأن يتم الإسراع في إنشاء المعهد الثقافي العربي والأفريقي. أما بخصوص الإعلام. فقد أوصى مجلس جامعة الدول العربية بأن يتم عقد اجتماعات مشتركة لوزراء الإعلام العرب والأفارقة والعمل على تنسيق النشاطات الإعلامية في القارة الأفريقية والعالم العربي وأن يتم دعوة المحطات التلفزيونية والإذاعات العربية كي تخصص برامج خاصة عن الدول الأفريقية وأن تهتم بمناسباتها القومية، وأن يكون هناك تبادل للبرامج الإعلامية بين وكالات الأنباء العربية والأفريقية، والعمل على إنشاء مراكز إعلامية عربية في أهم العواصم الأفريقية، وأن يتم تشجيع الإنتاج المشترك في مجالات السينما والتلفزيون.

كما دعا مجلس الجامعة إلى نشر الإعلانات العربية في الصحافة والتلفزيونات الأفريقية كي تستفيد هذه المؤسسات من العوائد المادية وأن يتم تشجيع وكالة أنباء أفريقيا كي تنشئ لها أقسامًا للبث باللغة العربية. كما رأى مجلس الجامعة إقامة جمعيات الصداقة العربية – الأفريقية والاستفادة من الجاليات العربية في الدول الأفريقية وتشجيع حركة السياحة العربية في الدول الأفريقية ورأى المجلس أن كل ذلك

عوامل لخدمة العلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة، كما أن إقامة المخيمات الكشفية والرياضية وتشجيع جميع أنواع النشاطات التي تستهدف الشباب العربي والأفريقي وتقريبهم من بعضهم، هي من أهم عوامل العلاقات الثقافية العربية – الأفريقية .

هذا كله يتعلق بالأطروحات العربية والأفريقية في المجال الثقافي ولكن، لا يمكن الاعتماد على مثل هذه الأطروحات عند الحديث عن كيفية بناء أهداف عملية لإنشاء علاقات ثقافية بين طرفين متباينين كالعرب والأفارقة .

ولا بد من الاعتراف المبدئي بأن هناك صعوبات موضوعية تقف في وجه التعميم في هذا المجال الهام. هناك اختلافات عربية حول الأهداف الثقافية العربية في القارة الأفريقية وهناك اختلافات أفريقية حول تصور الأهداف الثقافية العربية في القارة الأفريقية .

هناك خصوصيات ثقافية تركز عليها بعض الحكومات العربية، وهناك خصوصيات ثقافية تركز عليها بعض الدول الأفريقية. والاتفاق على أهداف مشتركة للعلاقات الثقافية العربية – الأفريقية بين هذا العدد الكبير من الدول – أكثر من ستين دولة – ليس بالأمر السهل.

إن البداية الصحيحة لتناول أهداف العلاقات العربية الأفريقية في المجالات الثقافية، هو في الاعتراف المسبق والصريح بالخصوصيات الدينية والثقافية، والتي يتمتع بها كل طرف من الأطراف وإذا كنا في الدول العربية بدأنا نواجه بمشاكل تتعلق بحقوق الأقليات في الحفاظ على هوياتها الثقافية والعرقية – كالدعوة إلى خصوصية الأقباط في مصر، والبربر في شمال أفريقيا والأكراد في سوريا والعراق والزنوج في جنوب السودان، فلا بد من الإقرار بأن الأفارقة سيرفعون راية الخصوصية الثقافية الأفريقية، ولا يمكن إنكار حقهم في ذلك .

وعند الإقرار بتكافؤ الثقافات العربية والأفريقية يتم النظر في إمكانات التعاون وتحديد الأهداف المشتركة التي يتم تحقيقها دون حساسيات .

وتقديري أنه لا خلاف بين الدول العربية والأفريقية على تحقيق الأهداف العامة التالية:

أولاً : تبادل الخبرة والمعرفة التي يمكن أن تؤدي إلى الرفع من المستوى العلمي والتربوي والثقافي للشعوب العربية والأفريقية.

ثانيـًا : تطوير المؤسسات التعليمية، والعلمية عن طريق دعم كل منها للآخر.

ثالثـًا : الحفاظ على الخصوصيات العربية والأفريقية عن طريق الحد من التأثيرات السلبية للثقافات الواردة .

رابعـًا : دعم وسائل الاتصال التاريخية مثل اللغة العربية والدين الإسلامي في الدول الأفريقية ذات الأغلبيات المسلمة، والتي تحتاج إلى هذه اللغة بوصفها لغة القرآن الكريم. وكذلك دعم المراكز الحضارية التي أصبحت تمثل تراثـًا إسلاميًا وتاريخيًا في بعض الدول الأفريقية مثل مدينة تمبكتو – على سبيل المثال .

خامسًا: مساعدة الدول الأفريقية الراغبة في الحصول على تلك المساعدة لبناء المدارس والمعاهد، وإنشاء الجامعات ذات الاهتمام بالثقافة العربية، ومدها كذلك بالمعلمين والكتب والمعامل وغيره .

ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأنه يصعب أن تتفق الدول العربية جميعها على أهداف واحدة في علاقاتها الثقافية مع الدول الأفريقية – وكل دولة عربية لها تصوراتها وخططها لهذه العلاقات – والأمر الأكثر أهمية في هذا الشأن، هو محاولة خلق حد أدنى من هذه الأهداف حتى يمكن للأطراف الخارجية التعامل مع هذا الأمر بشيء من الجدية .

هذا على مستوى الأهداف العربية الثقافية في الدول الأفريقية وسيتم في المبحث الثاني دراسة الأهداف الليبية في المجالات الثقافية في القارة الأفريقية .

المبحث الثاني

الأهداف الثقافية الليبية

لابد من القول بداءة أن أهداف الجماهيرية الليبية الثقافية في القارة الأفريقية غير بعيدة عن الأهداف التي سبق ذكرها في المبحث الأول. ولكن ومن ناحية أخرى، يمكن الحديث عن بعد ليبي محدد يتعلق بالنظرية العالمية الثالثة التي يتقدم بها النظام السياسي الليبي كخيار جديد للعالم. وفي هذا الخصوص يتم ملاحظة أن النظرية العالمية الثالثة وخاصة في الفصل الثالث المتعلق بالركن الاجتماعي، وقد تحدثت على القضايا الثقافية، والأقليات والأمة والتعليم والفنون والرياضة وغيرها. ولهذا فإنه يمكن القول إن الجماهيرية الليبية تمتلك مشروعًا محددًا لعلاقاتها مع الدول الأفريقية والنظرية العالمية الثالثة ليست نظرية خاصة بالقارة الأفريقية وحدها، بل هي عالمية ولكننا عند الحديث عن العلاقات الثقافية الليبية – الأفريقية لابد وأن نركز على أهمية نشر الأفكار الثقافية الواردة في هذه النظرية في الدول الأفريقية – وفي هذا الشأن نشير إلى كلمة العقيد معمر القذافي في القوى الثورية الأفريقية التي اجتمعت في 1986/9/28م بالجماهيرية الليبية، حيث قال العقيد القذافي "أكلفكم أولاً بمهمة إشاعة الثقافة الثورية التي تحرض على الكفاح الجماعي وعلى خلق جبهة شعبية عالمية، وعلى تقسيم العالم إلى معسكرين، معسكر التحرر ضد معسكر الإمبريالية... المهمة الثانية تنقسم إلى شعبتين: النشاط العملي المباشر ضد هذا العدو أينما وجد، ويجب أن نقاوم الوجود الأمريكي، وتدمير مصالح أمريكا أينما وجدناها في أوطاننا، الشق الثاني، من المهمة الثانية، هو العمل التنظيمي الايدولوجي العقائدي وذلك بتأسيس حركة اللجان الثورية الخضراء العالمية، في كل مكان، وأن نتسلح بالنظرية العالمية الثالثة، والنقطة الأخرى هي أن نبدأ في جمع المتطوعين وكل من عنده استعداد للقتال ...". (4)

ولقد اهتمت الجماهيرية الليبية في علاقاتها الثقافية بالقارة الأفريقية على تحقيق مجموعة من الأهداف والتي نرى أهمها في الآتي:

1- نشر الإسلام بين الأفارقة ودعم المسلمين الذين يعيشون في الدول الأفريقية.

2- نشر اللغة العربية كوسيلة لنشر الإسلام .

3- التصدي لظاهرة التنصير التي يتعرض لها المسلمون الأفارقة .

4- نشر الثقافة العربية ومحاولة إحياء التراث الإسلامي العربي في القارة الأفريقية.

5- المساهمة في نشر التعليم في القارة الأفريقية.

6- تعبئة القوى المسلمة لمواجهة الصهيونيين والثقافة الغربية في القارة الأفريقية .

والعقيد معمر القذافي لا يتواني عن الجهر والتعبير عن هذه الأهداف التي لا يجهر بها كثير من السياسيين العرب والمسلمين، ولهذا نجده عندما قام بزيارة إلى جمهورية رواندا عام 1985م وقام بافتتاح مركز ثقافي في مدينة كيجالي، ألقى كلمة قال فيها (عليكم أن تتمسكوا بدينكم الإسلامي في هذه الديار، تحرصوا على تعليم أولادكم الدين الإسلامي وأن تعلموهم اللغة العربية لأنه بدون اللغة العربية لا يفقهوا الإسلام، وعلاوة على هذا يجب أن تشجعوا أبناء المسيحية لدخول الإسلام ... إن الإسلام هو الدين الأفريقي وأن المسيحية هي دين الاستعمار وأن الإسلام هو دين الله، والمسيحية هي دين الأعداء الفرنسيين والبلجيك والألمان والأمريكان، هي دين اليهود أيضًا ... ويجب أن تنشروا الإسلام بين الوثنيين في رواندا – وهذا فرض على كل واحد منكم أن يدخل عدد من الوثنيين إلى الإسلام، وأن تتعاونوا مع إخوانكم المسلمين في بوروندي وفي زائير وفي أوغندا لأن لكم إخوة في الإسلام في هذه البلاد التي حولكم.[5] وفي عام 1985م أيضًا قام العقيد معمر القذافي بزيارة إلى غانا، وألقى خطابا إلى المسلمين هناك، جاء فيه "... ويجب أن تستعدوا لتحرير بيت المقدس وتحرير فلسطين من الصهيونية، ونحن لا نقبل لقاء ولا تفاوض مع الصهيونية، والجهاد الجهاد لتحرير فلسطين والمسجد الأقصى من سيطرة أمريكا واليهود. وهذا الكلام سيتحول إلى عمل وأن المساعدات الليبية ستصل إليكم، وسأهتم بها بنفسي شخصيًا، ونحن نعمل دائمًا حتى تحرير فلسطين ونوحد المسلمين والجهاد مستمر".[6]

وعند التدقيق في أدبيات جمعية الدعوى الإسلامية العالمية التي نشأت في الجماهيرية الليبية عام 1970م، وكذلك أدبيات الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية التي أنشأتها كل من الجماهيرية الليبية ودولة الإمارات العربية عام 1975م، نلاحظ أن هذه المؤسسات تركز في أهدافها على نشر الدين الإسلامي، ونشر تعليم اللغة العربية.

وقد حددت الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية أهدافها في النقاط التالية:- (7)

1- تعليم المسلمين في هذه البلاد أحكام دينهم.

2- تطبيق المناهج التعليمية المعتمدة مع إضافة مادتي اللغة العربية والدين الإسلامي لتيسر لهم تلاوة القرآن الكريم ومعرفة ما فيه من هدى وخير في الدنيا والآخرة.

3- اطلاع المواطنين على ما تحويه أحكام الإسلام من هداية وإرشاد ومثل عليا وأخلاق فاضلة.

4- العمل على رفع مستوى المسلمين في جميع البلاد وجعلهم مواطنين صالحين مخلصين في خدمة بلادهم.

5- خدمة المواطنين عمومًا عبر نشاطات المراكز الثقافية ومساعدتهم على رفع مستواهم الاجتماعي والثقافي.

6- تحقيق هذه الأهداف بموافقة الدولة المعنية وفقًا لقوانينها ونظمها.

أما جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، فإنها أعلنت عن أهدافها على النحو التالي:-(8)

1- التعريف بالقرآن الكريم والعمل على تعلمه وحفظه ونشره بكل الوسائل.

2- التعريف بالسيرة النبوية الشريفة.

3- عرض الإسلام على غير المسلمين.

4- العمل على إعداد الدعاة.

5- إعداد ونشر الدوريات والمجلات والموسوعات الإسلامية .

6- نشر اللغة العربية بوصفها لغة القرآن الكريم، ومطالبة الدول الإسلامية بجعلها لغة رسمية، وتدريسها في جميع مراحل التعليم .

7- حث الدول الإسلامية بأن يكون الإسلام شريعة للمجتمع .

هذا ولاشك أن ما تعلنه الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية يقع من ضمن أهداف الجماهيرية الليبية، باعتبار أن هاتين المؤسستين تعملان في خدمة الأهداف العامة للجماهيرية الليبية .

الفصـــل الثاني

عوامل العلاقات الثقافيـة

- المبحث الأول: العوامل الثقافية العربية
- المبحث الثاني: العوامل الثقافية الليبية

إن السياق المتبع في هذا الكتاب، هو الحديث عن ثلاثة عناصر في كل فصل، منها ما يتعلق بالأهداف، ومنها ما يتعلق بالعوامل، وأخرى تتعلق بالوسائل.

وعوامل العلاقات الثقافية، لا تبتعد كثيرًا عن عوامل العلاقات السياسية والاقتصادية والتي سبق أن بُحثت في الأبواب السابقة من هذا الكتاب.

والفصل الذي نحن بصدده يحتوي مبحثين، الأول يتعلق بالعوامل الثقافية العربية، وأما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة العوامل الثقافية الليبية.

ولن يتم تكرار الحديث عن العوامل الجغرافية والتاريخية والدينية لأن بحث هذه العوامل الهامة تم الحديث عنها في الأبواب السابقة ولكن الحديث هنا يتناول قضايا مختلفة في إمكانها أن تدعم العلاقات العربية الأفريقية عامة، وعلاقاتهم الثقافية بوجه خاص.

المبحث الأول
العوامل الثقافية العربية

لقد سبق وأن ذكرنا أن هناك عددًا كبيرًا من العوامل التي تساهم في خلق علاقات عربية – أفريقية متعددة الأغراض، ومن تلك العوامل، العامل التاريخي والديني. ولكننا نحاول هنا الإشارة إلى عوامل يمكنها أن تساهم في خلق علاقات ثقافية متينة بين العرب والأفارقة.

إن الحقيقة التاريخية تقول أن جميع الدول العربية والأفريقية هي دول نامية، حديثة الاستقلال نسبيًا، فالمعروف أنه عندما قامت هيئة الأمم المتحدة عام 1945م، لم يكن هناك سوى خمس دول عربية مستقلة استقلالاً ظاهريًا هي:- العراق ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا ومصر، وثلاثة دول أفريقية، هي إثيوبيا وليبيريا وجنوب أفريقيا "البيضاء". ولهذا فإن الدول العربية والأفريقية تمر بظروف سياسية واقتصادية وثقافية متشابهة، وتواجه عددًا من المشاكل المتشابهة، خاصة فيما يتعلق بالتنمية البشرية الهادفة إلى رفع مستوى الأفراد في هذه المجتمعات المتخلفة في مجالات التعليم والتربية والثقافة بوجه عام. ولا يسع المجال هنا إلا لذكر إشارات رمزية لفشل الأنظمة السياسية في عدد كبير من الدول العربية والأفريقية في مجال التنمية، خاصة التنمية البشرية التي هي عماد العلاقات الثقافية .

إن التقارير التي تصدر عن مؤسسات دولية هامة حول التنمية البشرية في الدول العربية والأفريقية تعطي الإحساس بالفشل غير المبرر الذي يصادف خطط التنمية المتعددة الأغراض في القارة الأفريقية والعالم العربي. أن التقارير المعنية تقول أنه لازال هناك في بعض الدول الأفريقية أفراد يعيشون تحت خط الفقر، وخط الفقر كما قرره المصرف

الدولي للإنماء والتعمير، يعني أن يعيش الإنسان على أقل من 1.08 دولار في اليوم، وهناك في القارة الأفريقية جنوب الصحراء ارتفاع مستمر في عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، فالرقم كان في عام 1987م حوالي 217 مليون نسمة وارتفع العدد إلى حوالي 290 مليون نسمة في عام 1998م. [9] ومعنى هذا أن هناك حوالي 300 مليون نسمة لا يمكن لهم أن يفكروا في الثقافة والتعليم لأنهم غير قادرين على مواجهة أعباء الحصول على لقمة العيش ذاتها. وهناك في كثير من الدول الأفريقية نسبة أمية مرتفعة جدًا، تصل إلى 90٪ لدى البالغين، والإنفاق على التعليم والثقافة في الدول الأفريقية إنفاق متدني نتيجة لتدني الدخول القومية. وعند النظر في بعض المؤشرات الأخرى نجد أن الدول الأفريقية، وحتى نهاية القرن الماضي تعاني من قصور خطير في كل ما يتعلق بالثقافة والتعليم والتدريب .

إن تقارير المصرف الدولي للإنشاء والتعمير يؤكد على هذه المستويات المتدنية في التأليف والنشر، وحصة الفرد من الصحف، وأجهزة الإذاعتين المرئية والمسموعة في الدول الأفريقية.

وإذا كان الوضع في الدول العربية عمومًا ليس بذلك السوء الذي نجده في عدد من الدول الأفريقية، إلا أن الأمر لا يخلو من كثير من السلبيات في هذه الدول العربية، فبالرغم من انتشار التعليم، وتدني مستوى الأمية بين البالغين، إلا أن الدول العربية تعاني من قضايا حديثة تتعلق بنوعية التعليم ومستواه، وانتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين، وهروب كثير من الخبرات العلمية إلى الدول الأوربية والأمريكية .

وبناء على ذلك، فإن العامل الأول في العلاقات الثقافية بين العرب والأفارقة هو في ضرورة التعاون لمعالجة الخلل الحاصل لديها فيما يتعلق بأوضاع التعليم ومنتجاته. إن الدول العربية والأفريقية لديها الإمكانيات المادية والتقنية التي تمكنها إذ تعاونت فيما بينها من تحسين الوضع المتردي للعامل البشري الذي يعول عليه في أية علاقات ثقافية ناجحة.

أما العامل الثاني الذي يمكن التعويل عليه، فهو مسألة التصدي لمخاطر النظام العالمي الجديد – إذا اتفقنا أن لهذا النظام العالمي الجديد مخاطر تهدد الخصوصيات الثقافية العربية والأفريقية. وهنا يمكن القول إن العلاقات الثقافية العربية والأفريقية هي علاقات مهمة لكلا الطرفين، حيث إن وجود أكثر من ستين صوت ذات توجهات ثقافية خاصة لابد وأن يكون لها التأثير المناسب في أية نظام دولي جديد، خاصة إذا كانت هذه الأصوات تعبر عن إرادة حوالي مليار من البشر، هم سكان العالم العربي والقارة الأفريقية .

إن العامل الحضاري، والخوف من التهميش أو حتى الإقصاء هي من العوامل التي يجب أن تكون حاضرة في أية محاولة لخلق علاقات ثقافية عربية – أفريقية. فالتجربة التاريخية المشتركة، والمتشابهة والظروف الموضوعية التي تعيشها الشعوب العربية والأفريقية كفيلة أن تقوي المشاعر المشتركة نحو تبني أفكار ومفاهيم مشتركة.

المبحث الثاني

العوامل الثقافية الليبية

لا يوجد تباين كبير بين العوامل الثقافية العربية، والعوامل الثقافية الليبية في العلاقات مع الدول الأفريقية. وقد تختلف أو تتباين هذه العوامل عندما نتحدث عن العوامل الجغرافية أو السياسية أو التاريخية، وخاصة مع الدول العربية المشرقية .

ولكن العوامل الثقافية العربية، والليبية تتشابه في كثير من عناصرها.

ومع ذلك، ومن أجل التأكيد على خصوصية الموقف الليبي نجد أن هناك عاملاً مهمًا تتميز به الجماهيرية الليبية عن كثير من الدول العربية، وهو عامل الرغبة والنشاط الذي تبديه القيادة الليبية، وخاصة نشاط ورغبة العقيد معمر القذافي في دعم العلاقات الثقافية العربية الأفريقية. فالعقيد القذافي متتبع ومتفاعل مع القضايا الأفريقية، وخاصة منها ما يتعلق بمكافحة الغزو الثقافي الأوروبي للوطن العربي والقارة الأفريقية، ودعمه لنشر الثقافة العربية واللغة العربية والدين الإسلامي بين الأفارقة، عامل هام من عوامل العلاقات الثقافية الليبية الأفريقية. ولذلك فإن العامل القيادي الليبي يلعب دورًا هامًا في العلاقات الليبية الأفريقية ليس فقط في المجالات السياسية والاقتصادية، بل وفي العلاقات الثقافية أيضًا .

وهناك عامل أخر ساعد الجماهيرية الليبية على دعم علاقاتها الثقافية مع الدول العربية هو العامل المادي، والقدرة على تخصيص ميزانية لبناء المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية وتزويدها بالمعلمين والخبراء والأدوات اللازمة والقرطاسية وغيرها. والجماهيرية الليبية ساهمت بجهدها المالي في دعم مشروع إعادة كتابة تاريخ أفريقيا، الذي أشرفت

عليه منظمة اليونيسكو، وتقوم الجماهيرية الليبية بقدراتها المالية على الصرف على المجهودات المتعلقة بجمع وحفظ التراث العربي في القارة الأفريقية .

إن العامل المالي، من العوامل المساعدة والهامة والتي تستخدمها القيادة الليبية في سبيل تحقيق أهدافها الثقافية في القارة الأفريقية .

الفصـــل الثالث

وسائل العلاقات الثقافية

- المبحث الأول: الوسائل الثقافية العربية
  - المطلب الأول: الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية
  - المطلب الثاني: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- المبحث الثاني: الوسائل الثقافية الليبية
  - المطلب الأول: الاتفاقيات الثقافية الليبية الأفريقية
  - المطلب الثاني: المراكز الثقافية والمعاهد والمدارس القرآنية

    أ - دور جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

    ب- دور الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية
  - المطلب الثالث: إدارة الشئون الإسلامية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي

تعددت الوسائل التي استخدمتها الدول العربية في علاقاتها الثقافية مع الدول الأفريقية. ومن هذه الوسائل الاتفاقيات الثقافية وإنشاء المراكز الثقافية، والمساعدة في بناء المدارس والمعاهد، وتزويد القائم منها بالأساتذة والأدوات المختلفة.

وهذا الفصل يتناول مبحثين يتكلم الأول منهما على الوسائل الثقافية العربية، وبهذا المبحث مطلبين يتناول الأول منها الحديث عن الصندوق العربي للمعونة الفنية لدول الأفريقية. وهو أداة أنشأتها الدول العربية من أجل تقديم المعونات الفنية للدول الأفريقية خاصة في المجالات الثقافية، والمطلب الثاني يتناول المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بوصفها المنظمة التي أوكلت لها جامعة الدول العربية مهمة الإشراف وتنفيذ برامج الدول العربية الثقافية مع الدول الأفريقية .

أما المبحث الثاني بعنوان "الوسائل الثقافية الليبية" فهو يتناول مجموعة من المطالب تتحدث عن الوسائل الليبية المستخدمة لتنفيذ البرامج الليبية الثقافية في أفريقيا، مثل الاتفاقيات الثقافية، والمراكز الثقافية والمؤسسات العامة مثل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية .

المبحث الأول

الوسائل الثقافية العربية

عندما تم الحديث عن أهداف العلاقات الثقافية في الفصل الأول من هذا الباب أشرنا إلى أن الدول العربية والأفريقية كانت لديها رغبة معلنة في تحقيق مزيد من التواصل الثقافي عبر الاتصال المباشر بين الأطراف المعنية بالأمر، مثل وزراء الإعلام والتربية والثقافة العرب والأفارقة.

ولكن هذا الأمر لم يحدث لأسباب كثيرة. كما أن اللجنة الدائمة للتعاون العربي - الأفريقي أنشأت مجموعة عمل تحت اسم "مجموعة العمل المعنية بقضايا التربية والثقافة والعلم والإعلام" ولكن الدول الأفريقية أعضاء اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي رأت أن الميزانية المالية لا تسمح بإقامة هذه المجموعة، فقررت الدول العربية أن تتحمل المصاريف المترتبة على اجتماعات تلك المجموعة. (10) ومع ذلك فإن هذه المجموعة لم تستطع أن تسير طويلاً في دراسة المواضيع الموكلة لها، فالجانب الأفريقي لم يكن متحمسًا لإنشاء مجموعات عمل لدراسة المسائل الثقافية، ولم يكن الجانب العربي أكثر رغبة في مواصلة الجهد بالخصوص.

ويبدو أن هناك حساسية ما تجاه الحديث عن العلاقات الثقافية العربية - الأفريقية وعن وسائل تلك العلاقات. ويبدو أن الحديث عن وسائل العلاقات الثقافية والعمل على تطويرها يثير بعض الشكوك لدى بعض الأنفس، فهناك شكوك ومفاهيم خاطئة حول رغبة بعض الدول في إنشاء مراكز ثقافية في بعض العواصم والمدن الكبرى في الخارج. فقد تفسر تلك الرغبة على أنها محاولة لنشر الأفكار أو المعتقدات، وقد تفسر بأنها

محاولة لزرع مراكز تجسس على الدولة المضيفة، أو لمحاولة الاستقطاب والتعبئة والتجنيد. وما ينطبق على المراكز الثقافة قد ينطبق كذلك على المدارس الأجنبية أو الإرساليات التبشيرية، والمساجد والمعاهد الدينية. كما أن العاملين في هذه المؤسسات من موظفين أو مدرسين وأساتذة قد يعاملون على أنهم جواسيس أو حتى مخربين وإرهابيين.(11)

ولهذا فإن الحديث عن وسائل العلاقات الثقافية لا ينم عن كثير من الإيجابيات.

ولقد دخلت الدول العربية والأفريقية في عدد كبير من الاتفاقيات الثقافية فيما بينها، ولكنها في غالبيتها تظل حبيسة الإدراج والملفات، ولا يطبق منها شيء يذكر، ولهذا فإن هذا المبحث سيكتفي بالنظر في وسيلتين اثنتين استخدمهما العرب في علاقاتهم الثقافية مع الدول الأفريقية، وهما الصندوق العربي للمعونة الفنية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ويتم تناول كل واحدة منهما في مطلب خاص به، وعلى النحو التالي.

المطلب الأول

الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية

لقد تمت المصادقة على إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية في مؤتمر القمة العربية المنعقدة بمدينة الرباط عام 1974م ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام 1979، وانتقال مقر جامعة الدول العربية إلى مدينة تونس، والصندوق يقوم بتقديم عدد من الخدمات الهامة في مجال التربية والتعليم والثقافة لعدد كبير من الدول الأفريقية.

وقد واجهت الصندوق مصاعب كثيرة عبر عنها تقرير صادر عن جامعة الدول العربية عام 1986م تحت اسم "الصندوق العربي للمعونة الفنية لدول الأفريقية والعربية:- مخاطر توقف نشاطه " وقد ألحق بالتقرير جداول تتعلق بالأوضاع المالية للصندوق ومنها الجدول رقم (1) الذي يبين عجز الصندوق المالي.

ومن وجهة نظر كاتب التقرير فإن الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية قد قام بعدة أعمال في مجال العلاقات الثقافية مع الدول الأفريقية ومن ذلك مثلاً: (12)

1- تقديم عدد من الفنيين والمدرسين وتقديم المنح الدراسية في المجالات المختلفة.

2- مساهمة الصندوق في دعم وتأكيد الذاتية الثقافية العربية الإسلامية بإيفاد عدد من الأساتذة إلى دول أفريقية كثيرة منها كينيا والنيجر والسنغال .

3- قدم الصندوق أكثر من 550 منحة دراسية وتدريبية وعقد عدداً من الدورات في مختلف مجالات التدريب لعدد كبير من الأفارقة وقد أكد التقرير بأن أهم المشاكل التي تواجه الصندوق هي المتعلقة بمسألة تمويل الصندوق وعدم انتظام تدفق الموارد المالية من قبل الدول العربية وخاصة بعد انتقال الصندوق إلى تونس وتجميد أرصدته بالقاهرة .

جدول رقم (1)

بيان بأنصبة الدول الأعضاء في الجامعة في الجامعة العربية في موازنة الصندوق العربي للمعونة الفنية ومقدار ما سدد وما هو متأخر عليها لم يسدد بعد من 79 إلى 1987 وذلك وفق قراري مجلس الجامعة رقم 4563 في 1986/3/27 و4623 في 1986/10/19 .

الدولـــة	النسبة	الحصة المقررة لعام 1987	إجمالي الالتزامات من 1979 إلي 1987	المسدد من 79 – 87	إجمالي المتأخرات
الأردن	1	55,249	502,277	112,392	389,885
الإمارات العربية	6.5	359,116	3,264,786	359,713	2,905,073
البحرين	2	110,497	1,004,549	–	1,004,549
تونس	1.5	82,873	753,412	585,793	167,619
الجزائر	8	441,989	4,018,197	325,401	3,692,796
جيبوتي	1	55,249	387,991	–	387,991
السعودية	14	773,480	7,031,840	1,548,245	5,483,595
السودان	1.5	82,873	753,412	25,000	728,412
سوريا	1.5	82,873	753,412	–	753,412
الصومال	1	55,249	502,277	–	502,277
العراق	10	552,486	5,022,744	553,402	4,469,342
عمان	2	110,497	1,004,549	–	1,004,549
فلسطين	1	–	–	–	–
قطر	4.5	248,619	2,260,237	1,508,762	751,475
الكويت	14	773,480	7,031,840	–	7,031,840

الدولــة	النسبة	الحصة المقررة لعام 1987	إجمالي الالتزامات من 1979 إلي 1987	المسدد من 79 – 87	إجمالي المتأخرات
لبنان	2	110,497	552,485	-	552,485
ليبيا	12	662,983	6,027,292	596,016	5,431,276
مصر	8.5	-	-	-	-
المغرب	5	276,243	2,511,372	-	2,511,372
موريتانيا	1	55,249	502,277	34,821	467,456
اليمن الشمالي	1	55,249	502,277	-	502,277
اليمن الجنوبي	1	55,249	502,277	-	502,277
الإجمالي	100	5,000,000	44,889,503	5,649,545	39,239,958

المصدر:– سمير حسني، الصندوق العربي للمعونة الفنية :– مخاطر توقف نشاطه الأمانة العامة – جامعة الدول العربية. ديسمبر 1986م

والاعتقاد أن الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والأفريقية أصابه ما أصاب جميع المؤسسات التي أقيمت لخدمة التعاون العربي الأفريقي بعد عام 1977م من مشاكل وعراقيل ولهذا لا يجب التركيز على القضايا المالية في تفسير تعطل نشاطات الصندوق وإنما يجب البحث عن المشاكل السياسية وراء ذلك الوضع الذي أصاب الصندوق.

المطلب الثـانـي
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

إن الوسيلة الأكثر أهمية من الوسائل العربية، هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والتي كلفتها جامعة الدول العربية بمهام تتعلق بالعلاقات الثقافية العربية – الأفريقية .

وقد قام جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية الذي أنشأته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد خطط وبرامج ثقافية موجهة للدول الأفريقية. ومن خلال تقارير الجهاز المذكور، يلاحظ أن الجهد العربي كان موجهًا في بداية الأمر للدول العربية الأفريقية مثل الصومال وموريتانيا وجيبوتي ذات الوضع الثقافي العربي الخاص – وذلك من أجل مساعدتها على تعريب التعليم وتعريب المناخ الثقافي في هذه البلدان .(13)

أما الجهد الذي بذل فيه الجهاز جهدًا وافيًا فهو جمع المخطوطات الأفريقية المكتوبة بالخط العربي ولغات أفريقية من أجل صيانة هذه المخطوطات ووضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين .

أما فيما يتعلق بنشاط جهاز تنمية الثقافة العربية والإسلامية في الدول الأفريقية فقد عمل الجهاز على تقديم المساعدات العينية ومن ذلك تقديمه لمكتبات نمطية تحتوي على ألف عنوان من التراث العربي والموسوعات العربية إلى كل من جامعات غانا والسنغال وكينيا وتنزانيا وبعض جمعيات الصداقة العربية – الأفريقية مثل جمعية الصداقة العربية بكينيا وجمعية الصداقة العربية في أوغندا.

كما قُدمت المكتبات هذه إلى كل من المجلس الأعلى لمعلمي كينيا والمجلس الوطني

لمسلمي كينيا ومركز الدراسات في بوركينافاسو ومركز أحمد وهمباتي في كوت دي فوار ومركز أحمد بابا الإسلامي في تمبكتو ومركز العلوم الإسلامية بالنيجر ومعهد العلوم العربية في نيجيريا. وقُدمت المساعدات إلى مراكز أفريقية متعددة مثل معهد العلوم السواحلية واللغات الأجنبية في زنجبار كما أعد الجهاز مكتبات أطفال متخصصة تضم أكثر من خمسمائة عنوان في الثقافة العربية وقام بتسليمها إلى عدد من المؤسسات الأفريقية الثقافية مثل المجلس الأعلى لمسلمي كينيا والمعهد العربي النيجري ومعهد عثمان الإسلامي في نيجيريا.

وقد قام الجهاز بتدريب عدد من معلمي اللغة العربية في أوغندا وكينيا ونيجيريا ومالي وغينيا، بيساو، ودرب بعض الفنيين الأفارقة على كيفية التعامل الفني مع المخطوطات القديمة وحفظها.

كما قام الجهاز بتزويد بعض الجامعات الأفريقية بعدد من الأساتذة في اللغة العربية ولمدد زمنية مختلفة فقد قام بتزويد جامعة نيروبي بأستاذين في اللغة العربية لمدة أربع سنوات وزود جامعة غانا بأستاذ في الحضارة العربية لمدة عامين وزود المدارس التابعة للمجلس الأعلى لمسلمي كينيا بعدد خمسة مدرسين للغة العربية، وفي مجال تقديم المعونات العينية الأخرى قام الجهاز بتقديم عدد من مخابر اللغة العربية وأجهزة مرئية وآلات كاتبة وآلات سحب وآلات عروض سينمائية لعدد من المؤسسات الثقافية في كل من السنغال وكينيا وأوغندا ومالي وغانا وكوت دي فوار.

ومن النشاطات التي قام بها جهاز تنمية الثقافة العربية، المسوح الثقافية للمواقع الثقافية لبعض الدول الأفريقية فقد تم إيفاد عدد من الخبراء إلى كل من كينيا ونيجيريا للتعرف على نظمها التعليمية وأوضاع اللغة العربية بها والنظر في إمكانية إقامة مراكز ثقافية عربية وخلق تعاون علمي وثقافي مع جامعات هذه الدول ومراكزها العلمية.

ومنذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي وجهاز التنمية الثقافية العربية يحاول إقامة معاهد ثقافية في بعض الدول الأفريقية مثل كينيا ونيجيريا والسنغال وغيرها من الدول الأفريقية ولكن الظروف المالية والسياسية لم تتهيأ بعد لإقامة تلك المشاريع الثقافية الهامة. ورغم أن جهاز تنمية الثقافة العربية قد وقع عدداً من الاتفاقيات الثقافية مع عدد من الدول الأفريقية إلا أن هذه الاتفاقيات لم تنفذ بشكل تام والحقيقة التي يجب التأكيد عليها هي أنه برغم الجهود المبذولة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجهازها في سبيل خلق أفضل الظروف لانتشار الثقافة العربية في القارة الأفريقية إلا أن هناك شعورًا عامًا بأن هذه المجهودات ينقصها الدعم السياسي والمالي العربي.

وعند إلقاء نظرة على الجدول رقم (2) المتعلق بالإنفاق المالي على برامج ومشروعات نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في القارة الأفريقية يلاحظ أن المبلغ الذي تم إنفاقه هو مبلغ متواضع جداً. فإذا قدرنا أن الذي أنفق على التدريب هو 141,593 ألف دولار وما أنفق على المنح الدراسية لا يزيد عن 90,793 ألف دولار وما أنفق على إنشاء المؤسسات التربوية لا يزيد عن 34,323 ألف دولار ندرك أن هذه المبالغ لا يمكن أن تؤدي على نتائج عالية المردود. لقد بلغ الإنفاق بكامله اثنين مليون دولار، وإذا قسم هذا المبلغ على ثلاثة وعشرين دولة عربية فلا يزيد حصة كل دولة عن مائتي ألف دولار وإذا قسم المبلغ على عدد سكان الوطن العربي فإن حصة المواطن لا تصل لنصف دولار في ميزانية المجهودات التي تستهدف نشر الثقافة العربية الإسلامية في قارة يزيد عدد سكانها عن 700 مليون نسمة .

لقد وضع جهاز تنمية الثقافة العربية والإسلامية برامج تتعلق بترجمة المعجم الأساسي العربي إلى لغات أفريقية معينة مثل اللغة السواحلية والهوسا والولف واليولار

كما يسعى الجهاز إلى تأليف وطباعة كتب أساسية في تعليم اللغة العربية وإيفاد المدرسين العرب وفي مستويات مختلفة إلى المعاهد والمدارس والجامعات الأفريقية وينوي كذلك الاستمرار في أجراء المسوح الثقافية في عدد من الدول الأفريقية مثل تنزانيا والسنغال وأوغندا وكذلك الاستمرار في جمع المخطوطات الأفريقية المدونة بالخط العربي. وهناك عدد آخر من النشاطات التي يرغب الجهاز في تنفيذها في القارة الأفريقية ولكن الأموال التي تحتاجها هذه البرامج والنشاطات غير متوفرة للجهاز والجدول رقم (3) يوضح أن المشاريع المطروحة لا يتعدى المطلوب لها من الأموال كي تنفذ سوى مبالغ زهيدة ومع ذلك لم يستطع الجهاز توفيرها بعد. (14)

جدول رقم (2)

كشف بالإنفاق المالي على برامج ومشروعات نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية في أفريقيا

البيـــان	الإنفـــاق
توفير المواد التعليمية	312,556
المعاجم	158,721
إعانات معاجم	46,778
المكتبات	181,824
المناهج والكتب المدرسية	10,709
التدريب	141,593
العون الفني (خبراء)	78,230
معلمون وأساتذة	490,000
المنح الدراسية	90,793

البيـــــان	الإنفـــــــاق
المواد التعليمية والثقافية	171,188
المسوح الثقافي	37,823
الدراسات والبحوث	26,096
إنشاء المؤسسات التربوية	3,223
الملقبات والمؤثرات	113,452
إقامة علاقات	70,002
تنمية العلاقات وتبادل المعلومات	63,581
الإجمالي	2,028,659

1- لقد تيسر تنفيذ جميع هذه المشروعات بإسهام مالي بدعم خصصته الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لتنمية اللغة والثقافة العربيتين في أفريقيا .

المصدر: المشروعات والبرامج التي تنفذها المنظمة في أفريقيا حتى ديسمبر 1986 والبرامج والمشروعات المقترحة تنفيذها خلال ثلاث السنوات المقبلة 1987 / 1989 م. تقدير من إصدار: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس 1987م

هذا فيما يتعلق بالوسائل الجماعية التي استخدمت في الشأن الثقافي العربي الأفريقي .

ولكن الدول العربية وعلى المستوى الخاص أو الذاتي قامت بالعديد من المحاولات لإقامة علاقات ثقافية مع الدول الأفريقية ومن أهم المحاولات إقامة المعاهد والمدارس الدينية في بعض العواصم والمدن الأفريقية كما أن عددًا كبيرًا من الدول العربية عقدت اتفاقيات ثقافية مع عدد من الدول الأفريقية .

وتعتبر مصر من الدول السباقة في خلق وسائل التعاون الثقافي مع الدول الأفريقية فقد اتبعت مصر ومنذ عام 1953م طريقة إنشاء المراكز الثقافية في العواصم الأفريقية فكان هناك مراكز ثقافية مصرية في نيجيريا وغينيا – كوناكري وإثيوبيا ومالي، وقامت مصر كذلك بإنشاء محطات إذاعية تذيع بلغات ولهجات أفريقية وهي مجهودات ثقافية وإعلامية ساهمت في تعبئة الرأي العام العالمي والأفريقي في عقود الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ضد الاستعمار الأوروبي الجاثم على القارة الأفريقية وشعوبها، وقد عملت مصر على إنشاء عدد من المنظمات والاتحادات الأفريقية والمساهمة في إنشاء بعضها مثل اتحاد الصحافيين الأفارقة واتحاد المعلمين الأفارقة واتحاد الطلاب الأفارقة واتحاد البرلمانيين الأفارقة والاتحاد العمالي الأفريقي وعملت على إنشاء وكالة الأنباء الأفريقية ولدى مصر معهدًا لتدريب الإذاعيين الأفارقة والذي يستقبل سنويًا عددًا من الإذاعيين الأفارقة للتدريب والتأهيل وكانت مصر مركزًا لعدد من حركات التحرير الأفريقية التي ساهمت في تحرير كثير من الدول الأفريقية من الاستعمار الأوروبي.

ولقد أقامت مصر صندوقًا خاصًا للتعاون الفني مع الدول الأفريقية يتبع وزارة الخارجية المصرية، وهو صندوق يهتم بعقد الاتفاقيات الثقافية والفنية مع المعاهد والجامعات الأفريقية ويقوم بإرسال الخبراء المصريين في المجالات العلمية المختلفة للدول الأفريقية ويقوم بتقديم الخبرة وعقد الدورات للمتدربين الأفارقة في مختلف المجالات.

ولذلك فإن مصر تعتبر من الدول العربية الرائدة في مجال العلاقات الثقافية مع الدول الأفريقية ومازالت جامعاتها ومعاهدها وخاصة جامعة الأزهر تستقطب أعدادًا كبيرة من الدارسين الأفارقة الذين يجدون في هذه المعاهد والجامعات القبول الحسن والدعم المادي والمعنوي.

لقد تم في هذا المبحث الحديث عن أهم وسيلتين عربيتين جماعيتين للعلاقات الثقافية العربية الأفريقية والاعتقاد أن هاتين الوسيلتين غير كافيتين وخاصة أن الإمكانيات المتاحة لهما من حيث الدعم السياسي والمادي غير متناسبة مع المتطلبات الملقاة على عواتقها .

وسيتم في المبحث الثاني مناقشة الوسائل الثقافية الليبية كنموذج للوسائل المتعلقة بدولة واحدة من مجموع الدول العربية.

جدول رقم (3)

كشف ببيان الإنفاق على المشروعات المقترحة

البيـــــــــان	الإنفاق على المشروعات بالدولار	إجمالي الإنفاق على المجالات بالدولار
1- مجال تطوير العلاقة بين اللغة العربية واللغات الأفريقية		
1-1- ندوات لتطوير العلاقة بين اللغة العربية واللغات الأفريقية	50,000	
1-2- طباعة المعجم الأساسي	200,000	
1-3- ترجمة المعجم الأساسي للغات الأفريقية	400,000	
1-4- دعم جهود المؤسسات الوطنية لتطوير المعاجم الوطنية	100,000	
إجمالي		750,000
2- مجال التعليم العام		
2-1- إيفاد خبراء لتطوير مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية	110,000	
2-2- دورة تدريبية لمعلمي اللغة العربية الأفارقة	120,000	
2-3- تزويد بعض المدارس في الدول الأفريقية بالمكتبات المدرسية	30,000	
2-4- تأليف وطباعة الكتاب الأساسي (الجزء الثالث)	180,000	
2-5- دعم المدارس القرآنية	50,000	
إجمالي		490,000
3- مجال التعليم الجامعي		
3-1- إيفاد أساتذة جامعيين في مجال اللغة العربية والتربية الإسلامية	196,000	
3-2- تكوين وتأهيل التدريس في الجامعات الأفريقية	110,000	
3-3- تبادل الأساتذة بين الجامعات العربية والإفريقية	29,000	
إجمالي		335,000
4- مجال المسوح الثقافية		
4-1- مسوح ثقافية في تنزانيا / أوغندا / مدغشقر / السنغال	40,000	
4-2- إجراء أربعة بحوث	30,000	
4-3- دعم مراكز لتوثيق المعلومات الأفريقية	40,000	
إجمالى		110,000

البيـــــــــان	الإنفاق على المشروعات بالدولار	إجمالي الإنفاق على المجالات بالدولار
مـــا قبلـــــه		1,685,000
5- المخطوطات الأفريقية بالحرف العربي والمخطوطات العربية		
5-1- إجراء مسوح لحصر مواقع المخطوطات	40,000	
5-2- اجتماعات دورية لمسئولي وخبراء المخطوطات الأفارقة	70,000	
5-3- دعم عمليات الجمع والتصوير والفهرسة بالمعدات الفنية	50,000	
5-4- تدريب العاملين في مجال المخطوطات	50,000	
5-5- تحقيق ونشر عدد مختار من المخطوطات الأفريقية بالحرف العربي والمخطوطات العربية	60,000	
إجمالي		270,000
6- تطوير العلاقات العربية الأفريقية		
6-1- تنفيذ بعض الاتفاقات الموقعة مع الدول والمؤسسات الأفريقية	400,000	
إجمالي		400,000
7- برامج العون الفني		
7-1- تطوير المطابع العربية في بعض الدول الأفريقية	100,000	
7-2- التزويد بآلات الرقن العربية	20,000	
7-3- التزويد بآلات التسجيل والعرض السينمائي	20,000	
7-4- تأسيس معاهد التدريب الإداري	119,000	
إجمالي		259,000
8- المراكز الثقافية والتربوية		
8-1- دعم المراكز الثقافية والتربوية	250,000	
إجمالي		250,000
9- الملتقيات الثقافية والتربوية		
9-1- اجتماع رؤساء أقسام اللغة العربية والتربية الإسلامية	75,000	
9-2- ندوة حول دور العلماء الأفارقة في الثقافة العربية الإسلامية	40,000	
مـــا قبلـــــه	115,000	2,864,000

البيـــــــــــان	الإنفاق على المشروعات بالدولار	إجمالي الإنفاق على المجالات بالدولار
9-3- ندوة حول دور الحواضر الأفريقية في الثقافة العربية الإسلامية	40,000	
9-4- الاجتماع المشترك لوزراء الثقافة العرب والأفارقة	80,000	
9-5- الاجتماع المشترك لوزراء التربية العرب والأفارقة	80,000	
9-6- دعم أقسام اللغة العربية في محطة الإذاعة الأفريقية	60,000	
9-7- تدريب الإعلاميين الأفارقة	80,000	
9-8- دعم الدوريات التي تصدر باللغة العربية	40,000	
9-9- تنمية العلاقات مع القيادات الفكرية والثقافية والاجتماعية والدينية	161,000	
إجمالي		656,000
إجمالي الإنفاق على المشروعات المقترحة		3,520,000

المرجع السابق

المبحث الثاني

الوسائل الثقافية الليبية

لقد عمدت الجماهيرية الليبية إلى إيجاد وسائل متنوعة من أجل خدمة علاقاتها الثقافية مع الدول الأفريقية. وكانت القيادة الليبية حريصة على دعم تلك العلاقات رغم أن كثيرًا من الأطراف المعنية غير ميالة كثيرًا لهذا النوع من العلاقات إما لأسباب داخلية أو خارجية. فالمنافسة الثقافية والتنوع الثقافي في القارة الأفريقية شديد، ووسائلها كثيرة ومتعددة.

ومن أهم الوسائل الليبية ما يتم طرحه في المطالب التالية:-

المطلب الأول

الاتفاقيات الثقافية الليبية - الأفريقية

إن عقد الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول هي عملية مستمرة وتتم في كافة المجالات ومنها المجال الثقافي وقد قامت الجماهيرية الليبية بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الثقافية مع عدد من الدول الأفريقية اعتقادًا منها بأن هذه الاتفاقيات الثقافية ستعمل على تعميق ودعم العلاقات الثقافية بينها وبين الدول الأفريقية المختلفة، وقد تمكن الجماهيرية الليبية من تحقيق أهدافها الثقافية في القارة الأفريقية، وخاصة فيما يتعلق بنشر اللغة العربية والدين الإسلامي ونشر أطروحات النظرية العالمية الثالثة ودعم الجاليات المسلمة. ولقد وضحت هذه المسائل من الصيغ التي يتم بها صياغة الاتفاقيات الثقافية التي وقعتها الجماهيرية الليبية مع الدول الأفريقية منذ عام 1969م حتى عام 2003م وهناك نموذج لاتفاقية ثقافية في آخر هذا الباب والتي يتضح منها الآتي :

تؤكد ديباجة الاتفاقات علي الرغبة المشتركة للبلدين وشعبيهما على دعم أواصر التعاون والعلاقات الطيبة في كافة المجالات وخاصة مجالات التربية والعلوم والفنون والرياضة والشباب ونظرًا لإيمان الحكومتين بهذه الرغبة المبنية على مبادئ الاحترام المتبادل فقد اتفقت على الآتي :-

1- تنمية وتقوية الصلات بين المؤسسات الثقافية والعلمية والرياضية في كلا البلدين ولتعريف الشعبين لكلاهما بالآخر وتبادل الرأي والخبرة .

2- ولتحقيق تلك الأغراض يقوم الطرفان بتبادل أساتذة الجامعات وا لمعاهد العليا والمحاضرين وخبراء التعليم وغير ذلك من المهتمين بالنشاطات في المجالات المذكورة في الاتفاقية .

3- يقدم كل طرف في حدود إمكاناته منحًا دراسية بالجامعات والمعاهد الفنية للطرف الآخر وكذلك في مجالات التدريب المهني الموجودة في البلدين .

4- يقوم البلدان بدراسة الشروط والمعايير اللازمة للاعتراف بمعادلة الشهادات العلمية التي تمنحها مدارس وجامعات ومعاهد الطرف الآخر وتقديم التسهيلات الممكنة لقبول الطلاب والموفدين من الطرف الآخر في المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب المهني .

5- يحرص البلدان على إعطاء الكتب الدراسية المقررة في بلديهما ووسائل الإعلام معلومات صحيحة عن ثقافة وتاريخ وجغرافية البلد الآخر.

6- يشجع البلدان تبادل أشرطة السينما والمعارض والفرق المسرحية والرياضية وفرق الفنون الشعبية وتنظيم المهرجانات والحفلات الثقافية .

7- اتفق البلدان على أن يعاون كل منهما الآخر في فتح مراكز ثقافية إسلامية بهدف تدعيم الروابط الروحية والتاريخية والثقافية بين الشعبين .

8- اتفق البلدان على تبادل التجهيزات والوسائل التربوية والتعليمية والبرامج الثقافية والفنية بحسب إمكانات كل طرف .

وهناك نموذج آخر من نماذج الاتفاقيات في مجال التعاون الفني والذي يشمل الاتفاق على تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين في المجالات الفنية والعلمية وتبادل المنح الدراسية والتعاون في مجال البحث العلمي والتنمية .

ومن خلال استعراض مواد الاتفاقيات الثقافية التي وقعتها الجماهيرية الليبية مع عدد من الدول الأفريقية يتضح اتساع المجالات التي يمكن أن تغطيها مثل هذه الاتفاقيات، خاصة إذا نفذت بشكل كامل وصحيح. فالاتفاقيات أشارت إلى الرغبة في إقامة علاقات ثقافية في كافة المجالات العلمية والتربوية والمنح الدراسية والشبابية والفرق المسرحية وغيرها من الأمور الأخرى .

وقد قامت الجماهيرية بتوقيع اتفاقيات ثقافية منذ عام 1973م مع أوغندا ومالي وفي عام 1974م قامت بتوقيع اتفاقيات ثقافية مع ثلاث دول أفريقية أخرى هي التوجو ومدغشقر وغينيا – كوناكري وفي عام 1975م توسعت الجماهيرية الليبية في توقيع الاتفاقيات الثقافية مع الدول الأفريقية فعقدت سبع اتفاقيات مع كل من رواندا ومملكة ليسوتو وتشاد والنيجر وزائير وغامبيا وليبيريا أما في عام 1976م فكان هناك ثلاث اتفاقيات ثقافية ليبية مع كل من غينيا – بيساو وسيراليون والكاميرون وفي عام 1977م تم التوقيع على خمس اتفاقيات ثقافية مع كل من أفريقيا الوسطى والتوجو وجزر القمر وبنين والكاميرون ويلاحظ هنا أن هناك إعادة توقيع على اتفاقيات ثقافية مع كل من التوجو والكاميرون.

كما أن الجماهيرية الليبية وقعت اتفاقية ثقافية مع موزمبيق عام 1979م ووقعت اتفاقية ثقافية أخرى مع أوغندا عام 1988م .

وقد قامت الجماهيرية الليبية، وبموجب هذه الاتفاقيات، بتقديم المساعدات المختلفة، مثل تقديمها المساعدة إلى غينيا – كوناكري للقيام بصيانة أجهزة الإذاعة المرئية بها، وتقديم المنح الدراسية والكتب المدرسية لمدارس عدد من الدول الأفريقية. وغير ذلك مما يتطلبه تنفيذ تلك الاتفاقيات من الالتزامات.

المطلب الثاني

المراكز الثقافية والمعاهد والمدارس القرآنية

تلعب المراكز الثقافية والمعاهد والمدارس بأنواعها دورًا هامًا في خلق ودعم العلاقات الثقافية بين الدول العربية والأفريقية ولكن الموافقة السياسية على إنشاء مثل تلك المؤسسات لا تتم بسهولة، وتصبح هذه المؤسسات بعد قيامها عرضة للأقفال نتيجة لأية عوارض في العلاقات بين الدول.

وتعتبر مصر من الدول الرائدة عربيًا وإفريقيًا في إنشاء المراكز الثقافية بعد ثورة يوليو 1952 فقد أنشأت عدداً من المراكز الثقافية في أثيوبيا وتنزانيا ومالي وغينيا – كوناكري وسيراليون ونيجيريا.

ولكن الظروف السياسية والاقتصادية أجبرتها على غلق بعض من هذه المراكز.

وعندما قامت الثورة عام 1969 في ليبيا كان يوجد في مدينة بنغازي وهي ثاني أكبر مدينة في البلاد ولكنها مدينة قليلة العدد نسبيًا كان يوجد بها عدد من المراكز الثقافية الأجنبية ومنها ثلاثة مراكز مشهورة في المدينة هي المراكز الثقافية المصرية والأمريكية والبريطانية وكانت هذه المراكز تتنافس في أنشطتها الثقافية المتنوعة وتحاول استقطاب أكبر قدر ممكن من المترددين، خاصة من فئات الطلبة، حيث إن المركزين الثقافيين

المصري والأمريكي كانا قريبين من مقر الجامعة في مدينة بنغازي واليوم أقفلت جميع المراكز الثقافية الأجنبية في الجماهيرية الليبية وخاصة في مدينة بنغازي. وذلك بسبب الأوضاع السياسية القائمة أو التي كانت قائمة بين الجماهيرية الليبية ودول المراكز الثقافية المذكورة.

إن هذه التجربة المتعلقة بالمراكز الثقافية في ليبيا تحكي قصة جميع المراكز الثقافية في دول العالم الثالث إذ يستحيل استمرار نشاط أي مركز ثقافي في ظل الخلافات السياسية التي تحدث بين الدول، ولكن الغريب أنه عندما تعود العلاقات السياسية بين دولتين متقاطعتين لا تعود المراكز الثقافية لسابق نشاطها.

وأما بخصوص محاولات الجماهيرية الليبية لإقامة مراكز ثقافية ومعاهد ومدارس قرآنية في الدول الأفريقية المختلفة كوسائل من الوسائل المعتمدة لإقامة علاقات ثقافية مع الدول الأفريقية المختلفة فإن ذلك يتم عن طريق جمعية الدعوة الإسلامية العالمية والهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية. ونتناول دور كل منهما على النحو التالي:

أ - دور جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

لقد أنشئت جمعية الدعوة جمعية الإسلامية عام 1970 بناء على قرار اتخذه مؤتمر عام شارك فيه عدد من العلماء والمفكرين والكتاب الإسلاميين، الذين اجتمعوا في مدينة طرابلس بغرض دراسة (سبل إحياء دور المسلمين في تبليغ كلمة اللّٰه، وإحياء سنة رسوله) وقد أخذت الجمعية شكل منظمة لها مؤتمر عام، ومجلس عالي للدعوة، ولجنة تنفيذية، وأمين عام علي رأس أمانة عامة.

وقد وضعت الجمعية لنفسها مجموعة من الأهداف، والتي تتمحور حول (نشر الدعوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم) كما أن من أهداف الجمعية نشر اللغة العربية بوصفها

لغة القرآن الكريم والعمل علي إعداد الدعاة، ونشر الدوريات والمجلات والموسوعات الإسلامية. ومن خلال الإطلاع على نشاطات الجمعية في الدول الإفريقية، نلاحظ أن هذا النشاط قد انقسم إلى المجالات التالية :-[15]

أولاً: مجال الدعوة وإقامة المراكز الإسلامية

يعتبر مجال الدعوة من أهم المجالات التي تعمل بها جمعية الدعوة الإسلامية وقد سلكت في هذا السبيل عدة طرق، وخاصة افتتاح المعاهد والمراكز والمساجد ودعم القائم منها فعلاً بالدول الأفريقية المختلفة.

وقد قامت الجمعية بافتتاح مساجد في كل من مدغشقر وغانا وبنين وأوغندا، وبعض من هذه المساجد هو عبارة عن مراكز إسلامية مصغرة، بحيث تضم المسجد، والمدرسة القرآنية، والمكتبة، وقاعة اجتماعات ومحاضرات .

كما قامت الجمعية بدعم بعض المعاهد والمدارس التي أوجدها المسلمون في كل من أوغندا وإثيوبيا وبوركينافاسو وغامبيا ومدغشقر.

وأقامت الجمعية دورات لتحفيظ القرآن في عدد من الدول الأفريقية ومنها زمبابوي والسنغال وغينيا – كوناكري وبوركينافاسو وغامبيا ومدغشقر والنيجر وسيراليون وتشاد. كما قامت الجمعية ببناء مكتبة في نيجيريا ومدت عدداً من الدول الأفريقية بحفاظ القرآن الكريم، ومدرسي اللغة العربية للتدريس بمدارسها، ومن هذه الدول النيجر ومالي ونيجريا، وقامت الجمعية بتدريب عدد 2782 مدرس أفريقي كي يقوموا بالتدريس في المدارس الأفريقية المختلفة.

ثانيًا: مجالات نشر اللغة العربية وترجمة معاني القرآن الكريم .

اتفقت جمعية الدعوة الإسلامية مع منظمة اليونيسكو على برنامج عمل يشمل الآتي:-

1- إعادة كتابة اللغات واللهجات الأفريقية بالخط العربي، وتطوير العلوم في كل من بوركينافاسو وتشاد ومالي ورواندا، وذلك على مستوى التعليم الجامعي .

2- ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغات الأفريقية، ومنها الهوسا والتقالو والسواحلية والأمهرية .

3- العمل على إعداد سبعة عشر كتابًا منهجيًا باللغة العربية، وطباعتها وتوزيعها على عدد من الدول الأفريقية التي اعتمدتها في مدارسها .

كما قامت جمعية الدعوة الإسلامية بدعم برامج اللغة العربية في المدارس التالية:-

أ - مدرسة بلال في أوغندا .

ب- معهد أباد – إثيوبيا .

ج- مدرسة عمر المختار – بوركينافاسو.

د- مدرسة تومان – بوركينافاسو.

هـ- مدرسة نجابي – غامبيا .

و- مدرسة ماجنقا – مدغشقر.

ثالثًا : مجال القوافل الإنسانية والطبية

قامت جمعية الدعوة الإسلامية بتسيير قوافل متعددة الأغراض إلى عدد من الدول الأفريقية في خلال الفترة الممتدة من عام 1980 إلى نهاية 2002 م، قامت الجمعية بتسيير القوافل التالية :-

1- قوافل الدعوة التي أرسلت إلى كل من رواندا وبوروندي ومدغشقر وغانا والتوجو.

وتقوم هذه القوافل بتقديم العون الإنساني إضافة إلى دعوة الأفارقة إلى الدخول في الدين الإسلامي .

وقد نتج عن هذه القوافل دخول 190 شخص في الدين الإسلامي في رواندا، و198 شخص من أوغندا، كما استطاعت الجمعية عن طريق مثل هذه القوافل وغيرها هداية 7545 شخص في عدد من الدول الأفريقية والأسيوية ومناطق أخرى .

2- القوافل الطبية :

وخلال الفترة من عام 1980م إلى عام 2002 ، أرسلت الجمعية قوافل طبية إلى عدد من الدول الأفريقية وخاصة رواندا وبوروندي وغانا، والتوجو وبنين ومالي والنيجر وأوغندا وزمبابوي، وبتسوانا وإثيوبيا وموزمبيق وبوركينافاسو. وبعض من هذه الدول زارتها القوافل لأكثر من مرة في هذه الفترة .

وكانت القوافل الطبية تقوم بتقديم المساعدات الطبية والأدوية وتطعيم الأطفال، وعلاج المرضى. وقد قامت هذه القوافل بتطعيم حوالي 200 ألف طفل في كل من النيجر ومالي وتشاد. وقدمت علاجًا لمرضى الملاريا في ليبيريا، وزودت العيادات الطبية بالأدوية في كل من بنين وأوغندا. وساهمت جمعية الدعوة الإسلامية في تقديم العون لجمعية مرضى الجذام في النيجر، واستطاعت أن تفتح مستشفى في بنين، وعيادة طبية في النيجر، كما اشترت جمعية الدعوة الإسلامية مستشفى في كانو بنيجيريا، وهو مستشفى يضم مائة سرير وعدداً من الأقسام الطبية المختلفة .

رابعًا: مجال الملتقيات والندوات

وقد اهتمت جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بإقامة عدد من الملتقيات الإسلامية، ولذلك فقد أشرفت على ملتقيات للدعاة و ملتقيات للشباب في الدول الأفريقية، كما نظمت وشاركت في عدد من الندوات الثقافية. ومن أهم الملتقيات التي نظمتها جمعية الدعوة الإسلامية العالمية خلال الفترة من عام 1986م حتى عام 2002م الملتقى الخاص

بدعاة الجمعية في شرق ووسط القارة الأفريقية والذي أقيم في جمهورية بوروندي في شهر يناير 1986م، وقد أعلن خلال هذا الملتقى عن دخول عشرين شخص للإسلام، كما نظمت الجمعية الملتقى الثالث لدعاة الجمعية في غرب القارة الأفريقية بمدينة طرابلس عام 1987م. وانعقد كذلك الملتقى الأول للمرأة المسلمة في أفريقيا بمدينة هراري عام 1989م. كما نظمت الجمعية كذلك الملتقى الرابع لدعاة غرب أفريقيا بمدينة نواكشوط عام 1989م أما الملتقى الخاص بدعاة شرق ووسط أفريقيا الذي عقد في عام 1991 فقد حضره حوالي 118 داعية من أثنى عشرة دولة أفريقية والتأم كذلك ملتقى خاص لدعاة غرب أفريقيا في بانجول عاصمة غامبيا عام 1996م وقد شارك في هذا الملتقى أكثر من 120 داعية من عدد كبير من الدول الأفريقية. وقد تعددت الملتقيات الإسلامية التي عقدتها جمعية الدعوة الإسلامية في عدد من الدول الأفريقية، كما أنها قامت بعقد عدد من الملتقيات الخاصة بالشباب المسلم في أوغندا خلال السنوات 1989م و1991م و1994م و1996م. كما أقامت الجمعية ملتقى خاص بأساتذة اللغة العربية ومدرسيها في القارة الأفريقية، ونظمت ملتقى للهيئات غير الحكومة في غرب القارة الأفريقية شاركت فيه حوالي ستون منظمة وجمعية إسلامية غير حكومية.

أما فيما يتعلق بالندوات فإن جمعية الدعوة الإسلامية أقامت عددًا من الندوات الثقافية والدينية، ومنها ندوة حول التبشير المسيحي في أفريقيا، وندوة بعنوان (الشباب المسلم من قرن إلى قرن) وعقدت هذه الندوة في عام 1989 بالسنغال وشارك فيها حوالي ألفا شاب من مختلف الدول الأفريقية. وعقدت الجمعية ندوة حول العلاقات العربية - الأفريقية في عام 1989م وندوة تحت عنوان (ضرورة الوحدة ونبذ الفرقة) بالتعاون مع الطلبة المسلمين في بوركينافاسو.

كما أقامت الجمعية ندوة بعنوان (ارتباط الثقافة الأفريقية بجذور الثقافة العربية) عام 2000م، وعُقدت هذه الندوة بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وكانت بالنيجر.

وبرعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع اللجنة الأفريقية التابعة للأمم المتحدة، قامت جمعية الدعوة الإسلامية بالمشاركة في أعمال (المؤتمر التحضيري الثالث لمحاربي التعصب وكراهية الشعوب) التي عقدت بأديس أبابا في شهر يونيو عام 2000 م. كما شاركت الجمعية كذلك في برنامج التعليم للجميع في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وقد عقدت الندوة الخاصة بهذا البرنامج في النيجر عام 2000م.

واشتركت جمعية الدعوة الإسلامية في عدد آخر من النشاطات الثقافية المتعلقة بالقارة الأفريقية.

ومن هذا العرض لنشاطات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في القارة الأفريقية، يمكن ملاحظة التنوع الكبير لهذه النشاطات، وقدرة الجمعية على أن تتمكن وأن تصل بنشاطاتها إلى عدد كبير من الدول الأفريقية. وهنا نلاحظ كذلك أن بعض الدول الأفريقية قد خُصت بنشاطات الجمعية دون غيرها، فالسنغال ومالي وتشاد وغانا وبوركينافاسو وأوغندا والنيجر كانت الدول الأفريقية الأكثر حظاً في حصولها على اهتمام جمعية الدعوة الإسلامية العالمية عن غيرها من الدول الأفريقية الأخرى .

ب – دور الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية

وتعتبر هذه الهيئة من وسائل الجماهيرية الليبية في تأسيس المراكز الثقافية الإسلامية في القارة الأفريقية. وقد أنشئت هذه الهيئة المشتركة من قبل الجماهيرية الليبية ودولة الإمارات العربية في عام 1975م بغرض العمل على إنشاء المراكز الثقافية الإسلامية في الدول الأفريقية .

وقد حددت الهيئة أهدافها في الآتي:-

أ – تعليم المسلمين أحكام دينهم .

ب- تطبيق المناهج التعليمية المعتمدة مع إضافة مادتي اللغة العربية والدين الإسلامي.

ج- اطلاع المواطنين على ما تحويه أحكام الإسلام من هداية وإرشاد .

د – العمل على رفع مستوى المسلمين في جميع البلاد .

هـ- خدمة المواطنين عمومًا عبر نشاطات المراكز الثقافية .

وقد قامت هذه الهيئة الليبية – الإماراتية المشتركة بإنشاء أربعة مراكز ثقافية في كل من رواندا وبوروندي والتوجو ومالي .

وقد أفتتح المركز الثقافي في رواندا عام 1981م بتكلفة إجمالية قدرها 6.3 مليون دولار، وقد احتوى المركز على مسجد يسع حوالي 800 مصلي، ومدرسة تتكون من 20 فصل دراسي للطلبة في المرحلتين الإعدادية والثانوية. وقد حصل على الشهادة الثانوية من هذه المدرسة، وخلال الفترة من عام 1981م حتى عام 2001م أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة. كما يشتمل المركز الإسلامي كذلك على مستوصف يساهم في حملات التطعيم ويقوم بالكشف الطبي وإجراء التحاليل المعملية، ويصرف العلاج للمترددين عليه. كما يقوم المستوصف بالعمليات الصغرى والختان. وقد تردد على هذا المستوصف منذ افتتاحه حتى عام 2001م أكثر من 20 ألف شخص وقام بأكثر من 11 ألف عملية صغرى وحوالي 36 ألف تحليل مخبري للكشف عن الإصابة بالأمراض المستوطنة مثل الملاريا والدرن وأمراض الحساسية والعيون والتهاب المسالك البولية .

وقد زود المركز الثقافي الإسلامي كذلك بمكتبة، ومسرح يقوم بنشاطات علمية وثقافية مختلفة .

وتعتبر المراكز الثقافية الإسلامية في بقية الدول الأفريقية المذكورة أنفا متشابهة من حيث السعة والوظائف .

وقد أفتتح المركز الثقافي الإسلامي في بوروندي عام 1985 م، وبه معهد إسلامي، تم افتتاحه عام 1988م، حيث يقوم الطلبة في هذا المعهد بتلقي علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية وقد استطاع المركز الثقافي في بوروندي أن يهدي إلى الدين الإسلامي أكثر من 20 ألف شخص .

أما المركز الثقافي الإسلامي في التوجو فقد افتتح عام 1997م لكن نشاطه بدا منذ عام 1994 م، وأفتتح المركز الثقافي الإسلامي في النيجر عام 1987م .[16]

المطلب الثالث

إدارة الشئون الإسلامية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (الخارجية الليبية) .

قامت اللجنة الشعبية العامة للجماهيرية الليبية (مجلس الوزراء الليبي) بإصدار قرار بشأن تنظيم أمانة اللجنة الشعبية العامة للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي وذلك عام 1993 م. وقد تضمن ذلك القرار الهيكلية الخاصة باللجنة المذكورة وتضمن القرار إقامة إدارة خاصة بالشئون الإسلامية والتي قُسمت بموجب قرار خاص من أمين اللجنة إلى الأقسام التالية:ـ [17]

1- قسم شئون منظمة المؤتمر الإسلامي.

2- قسم شئون الحج والدعوة الإسلامية .

3- قسم شئون الأقليات والتجمعات الإسلامية .

وعند الاطلاع على اختصاصات هذه الإدارة واختصاصات أقسامها المختلفة يتضح أنها إدارة أُوكل لها الاهتمام بالقضايا الإسلامية وشئون المسلمين في العالم الخارجي. كما إنها إدارة مهتمة بمتابعة أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي واجتماعاتها ونشاطاتها، أما قسم شئون الدعوة فهو مهتم بالنشاطات التي تقوم بها الجمعيات الإسلامية المختلفة، والنشاطات التبشيرية، وصورها المختلفة في الدول الإسلامية .

ويهتم قسم شئون الأقليات المسلمة بأوضاع هذه الأقليات في الدول المختلفة، ومساعدة تلك الأقليات المسلمة ورعاية شئونها .

وعليه، فإن الإدارة الإسلامية باللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي هي وسيلة من وسائل الجماهيرية الليبية في خلق التواصل مع الدول الإسلامية، ولهذه الإدارة قدرة الاتصال بالأقليات المسلمة في الدول الأفريقية من خلال انتشار البعثات السياسية الليبية في القارة الأفريقية، والعالم أجمع .

هوامش الباب الرابع

1- انظر في ذلك: إعلانات وقرارات مؤتمر القمة العربي الأفريقي الدولي – القاهرة 1977 – إصدار: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2- انظر في ذلك: تقارير متفرقة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي.

3- توصيات اللجنة المكلفة بدراسة العلاقات العربية الأفريقية – تونس 13 مارس 1986 – إصدار: مجلس جامعة الدول العربية، الدورة 85 – مارس 1986 – ص 7.

4- السجل القومي، المجلد 18 / 1986 م / 1987 م، ص 188-189.

5- السجل القومي المجلد 16، 1984 م / 1985، ص 720.

6- السجل القومي المجلد 17، 1985 م / 1986، ص 458.

7- انظر في ذلك كتيب: الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الثقافية الإسلامية المكتب الدائم، طرابلس، د. ت. ن – ص 13.

8- انظر في ذلك المجلد الخاص بمنجزات جمعية الدعوة الإسلامية في ثلاثين عام / الصادر عن الجمعية عام 2002 م، تحت عنوان (ثلاثون عامًا من العمل الإسلامي الإنساني)، ص 19.

9- تقرير عن التنمية في العالم 2000-2001 م شن هجوم على الفقر، إصدار البنك الدولي، الطبعة العربية، 2000/2001 م، الناشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 23.

10- انظر في ذلك: قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة: من الدورة الأولى حتى الدورة السابعة، إصدار: الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، ص 20.

11- يوسف الحسن، التعاون العربي الأفريقي، الأمارات العربية المتحدة نموذج عربي

للتضامن والتنمية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت 1982 م، ص 5-4-12 .

12- سمير حسني، الصندوق العربي للمعونة الفنية: مخاطر توقف نشاطه، إصدار الأمانة العامة – جامعة الدول العربية، ديسمبر 1986 م، ص 5-6 .

13- جهاز التعاون الدولي تنمية الثقافة العربية، تقرير بشأن التعاون الثقافي العربي الأفريقي، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987، ص 1 .

14- جميع ما ورد في هذا الجزء مأخوذ من المصدر السابق.

15- تم الاعتماد في استيفاء هذه المعلومات على المجلد الذي أصدرته الجمعية تحت عنوان (ثلاثون عامًا من العمل الإسلامي الإنساني: صفحات من انجازات الجمعية 1972 – 2002) د. ت .

16- تم الاعتماد في استيفاء هذه المعلومات على المجلد الذي صدر عن الجمعية المذكورة تحت عنوان (الهيئة المشتركة لتأسيس المراكز الإسلامية) إصدار المكتب الدائم طرابلس، ليبيا – د. ت. ن.

17- يتم الرجوع في هذه المعلومات إلى: القرارات الصادرة بشأن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، إصدار اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي – د.ت.ن .

ملاحق الباب الرابع

1- اتفاقية ثقافية بين حكومة الجمهورية العربية الليبية وحكومة جمهورية أوغندا.

2- اتفاقية ثقافية بين الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد.

ملاحظة: هاتان اتفاقيتان وقعتهما الجماهيرية الليبية مع دولتي أوغندا وتشاد، وتوضعان هنا كنماذج للاتفاقيات الثقافية الموقعة بين الجماهيرية الليبية وغيرهما من الدول الأفريقية المختلفة.

1- اتفاقية ثقافية بين
حكومة الجمهورية العربية الليبية وحكومة جمهورية أوغندا

رغبة من حكومة الجمهورية العربية الليبية وحكومة جمهورية أوغندا في توثيق عرى التعاون في الميادين التربوية والعلمية والثقافية والرياضية بينهما، وحرصاً منهما على تدعيم أواصر الصداقة والتفاهم بين بلديهما على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة القومية وعدم التدخل في شئون البلد الآخر الداخلية .

فقد قررنا مايلي :

مادة (1)

اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل وتوثيق التعاون بين البلدين في مجالات التربية والعلوم والثقافة والرياضة والأبحاث العلمية والزراعة .

مادة (2)

يعمل الطرفان المتعاقدان على تطوير وتنمية العلاقات الطيبة بين هيئاتها الثقافية والعلمية والتعليمية والجامعات ومعاهد البحث العلمي والمراكز الرياضية لتعريف شعب الطرف الآخر وتبادل الرأي والخبرة كما يعمل الطرفان على تطوير هذا الغرض تبادل أساتذة الجامعات والمعاهد العليا والمحاضرين وخبراء التعليم في كلا البلدين .

مادة (3)

يتبادل الطرفان حسب إمكانيات واستطاعة كل منهما المعدات والأجهزة التعليمية والعلمية .

مادة (4)

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود إمكانياته إلى الطرف الآخر منحًا دراسية بالجامعات والمعاهد الفنية ومراكز البحث العلمي والتدريب المهني الموجودة في البلدين .

مادة (5)

يقوم الطرفان المتعاقدان بدراسة الشروط والمعايير اللازمة للاعتراف بمعادلة الشهادات والدراسات العلمية التي تمنحها مدارس وجامعات ومعاهد الطرف الآخر، كما يقوم كل من الطرفين بتقديم التسهيلات الممكنة لقبول طلاب الطرف الأخر في معاهده وكلياته الجامعية .

مادة (6)

يحرص الطرفان المتعاقدان على أن تغطي الكتب الدراسية المقررة في بلديهما معلومات وبيانات صحيحة وموضوعية عن ثقافة وتاريخ وجغرافية البلد الآخر.

مادة (7)

يتبادل الطرفان المتعاقدان الأخصائيين في شئون الحفريات والتنقيب عن الآثار ويقدمان كافة التسهيلات الممكنة في هذا الميدان في حدود القوانين والنظم المتبعة في كلا البلدين .

كما يتبادلان المعلومات عن الاستكشافات والوثائق التاريخية ذات الصلة بتاريخ البلد الآخر.

مادة (8)

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل وترجمة الكتب والمجلات الثقافية والعلمية والتعليمية التي يصدرها الطرف الآخر.

مادة (9)

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل المعارض الفنية والفرق المسرحية والموسيقية وفرق الفنون الشعبية، كما يشجعان تنظيم المهرجانات والحفلات الثقافية والندوات .

مادة (10)

يتعهد الطرفان المتعاقدان بوضع برامج عمل تنفيذية ضمن أحكام هذه الاتفاقية .

مادة (11)

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة سنتين تتجدد تلقائيًا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابياً بتعديلها أو إلغائها وذلك قبل ستة أشهر من انتهائها .

مادة (12)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارًا من تاريخ تبادل وثائق التصديق طبقًا للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين وتطبق مؤقتًا من تاريخ توقيعها .

حرر: في 16 جمادى الآخرة 92 هـ الموافق : 26 يوليه 1972 م .

من نسختين أصليتين باللغة العربية والإنجليزية وكل من النصين متساو في القوة القانونية

عن / حكومة جمهورية أوغندا .

عن / حكومة الجمهورية العربية الليبية .

2- اتفاقية ثقافية بين
الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد

نبوي

إن الجمهورية العربية الليبية وجمهورية تشاد إدراكا منهما لمتانة الروابط التاريخية التي جمعتهما فوحدت ثقافتهما وبلورت أهدافهما وإيمانـًا بأسباب وأهداف الثورة الثقافية التي فجرناها، وتصميمًا أكيدًا منهما على إنجاحها .

فقد اتفقا على ما يلي :

مادة (1)

تعتبر حكومة تشاد أن اللغة العربية هي إحدى اللغات الرسمية لجمهورية تشاد.

مادة (2)

تتخذ حكومة تشاد كافة الإجراءات اللازمة لتجسيد محتوى المادة السابقة في الحياة اليومية بالبلاد في شتى مجالاتها .

مادة (3)

تقدم حكومة الجمهورية العربية الليبية كافة المساعدات الممكنة لحكومة تشاد بما يحقق ما جاء بالمادتين السابقتين وعلى سبيل المثال تدعيم الكتب المدرسية والبعثات التعليمية وبناء محطة إذاعة مرئية للعاصمة أنجمينا وبناء بعض المدارس .

مادة (4)

لتنفيذ هذه الاتفاقية يقرر الطرفان تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة وزيري التعليم والتربية في البلدين تباشر أعمالها فوراً وتجتمع بشكل دوري مرة في أنجمينا ومرة في طرابلس، على أن يعقد الاجتماع الأول في النصف الأول من شهر ابريل 1974 م في أنجمينا.

مادة (5)

يعمل بهذه الاتفاقية اعتبارًا من تاريخ توقيعها.

حررت في أنجمينا بتاريخ 13 صفر 1394 هـ .

الموافق : 7 مارس 1974 م.

عن الجمهورية العربية الليبية

العقيد / معمر القذافي

رئيس مجلس قيادة الثورة

عن جمهورية تشاد

نجارتا تومبلباي

رئيس جمهورية تشاد

خاتمة الكتاب

عندما كنت استعد لكتابة هذه الخاتمة، قام أمين اللجنة الشعبية العامة للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، (أي وزير الخارجية الليبي) بالجماهيرية الليبية بالإعلان عن تخلي الدولة الليبية الطوعي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل واستعدادها للتفتيش على منشآتها الذرية وبعد ذلك الإعلان بأيام قلائل، قام رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إلى الجماهيرية الليبية صحبة فريق من المنظمة المذكورة لبدء عمليات التفتيش على المنشآت الذرية في ليبيا وقد صرح رئيس الهيئة الدولية للطاقة الذرية بعد انتهاء الزيارة بأن الجماهيرية الليبية كانت متعاونة مع الوفد الدولي وأنها مستعدة لتوقيع البروتوكول الإضافي والذي وقعته قبل أيام قليلة دولة إيران وهو متعلق بالتفتيش المفاجئ على المنشآت الذرية .

وقد سبب القرار الليبي ابتهاجا وغبطة كبيرتين لدى الأوساط الأوروبية والأمريكية ولدرجة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني سارعًا إلى شعبيهما بالخبر واثنيا ثناء كبيرًا على القرار الليبي رغم ما بين النظام الليبي، والحكومتين المعنيتين من توترات معروفة كما أن أوساط عربية وأوروبية قامت بالتعبير عن سعادتها بالأمر وادعت أنها كانت وراء الخطوة الليبية الشجاعة ونعني بذلك التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء الإيطالي والتصريح الذي أدلى به وزير خارجية قطر.

كما أن العقيد معمر القذافي أثنى على الخطوة الليبية واعتبرها مثلاً يحتذي .

والقرار الليبي بالإعلان عن الاستعداد بالتعاون في مجال أسلحة الدمار الشامل

والأسلحة الذرية لا يمت بصلة مباشرة بموضوع هذا الكتاب ولكني وجدت نفسي مرغماً للحديث عن ذلك القرار لما أحدثه من ردود فعل عربية وعالمية ولسان الحال يقول، هل تؤثر هذه الخطوة الليبية على التوجه نحو أفريقيا مستقبلاً؟ وما هو رأي القارة الأفريقية في القرار الليبي، وكيف استقبلته، وكيف يكون تقويمها له؟

لقد كان هذا الكتاب عبارة عن محاولة للوقوف على أهداف العرب والجماهيرية الليبية، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا في القارة الأفريقية ووجدنا أن هناك أسبابًا كثيرة تدعو إلى وجوب التركيز على مسألة الأهداف حتى لا يساء فهم العرب في القارة الأفريقية وحتى لا يحدث خلط مقصود أو غير مقصود بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة. كما تناول الكتاب مجموعة العوامل التي يمكن أن تساهم في خلق علاقات عربية أفريقية وتلك التي يمكن ألا تساهم في ذلك ولذلك فإنه من الحكمة أن يكون هناك اهتمام كبير بالعوامل الأساسية كالقرب الجغرافي والمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية المشتركة وأن يكون هناك تفاهماً بحده الأدنى حول العوامل الخلافية كالعقائد والتراث أما الوسائل التي تستخدمها الحكومات العربية في علاقاتها مع الدول الأفريقية فهي كثيرة وقد أشار الكتاب إلى بعضها ومنها المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الدول العربية مع الدول الأفريقية ويمكن ملاحظة أنه برغم كثرة هذه المعاهدات والاتفاقيات المعقودة إلا أن هناك عدم اكتراث واضح بتطبيق ما يرد في تلك المعاهدات والاتفاقيات من التزامات وعلى الدول العربية والأفريقية، وحكوماتها وشعوبها أن تفهم أن احترام المعاهدات والاتفاقيات الموقعة والموثقة دليل على التحضر والنضوج السياسي وحان الوقت كي تهتم الحكومات العربية والأفريقية بمشاعر شعوبها وإلا تستخدم المعاهدات والاتفاقيات كوسائل مؤقتة لسياساتها التكتيكية .

وأما بالنسبة للعلاقات الليبية – الأفريقية فإن الكتاب قد حاول أن يكون أكثر تحديدًا فيما يتعلق بالأهداف والعوامل والوسائل. ولابد من القول هنا أن الدراسة المعمقة للعلاقات الليبية الأفريقية تحتاج إلى معلومات غير متوفرة للباحث، كما أنها تحتاج إلى وقت أطول كي تبرهن على أنها علاقات استراتيجيه إذ بالرغم من وضوح التوجه الليبي نحو القارة الأفريقية وخاصة منذ بداية عقد تسعينيات القرن الماضي إلا أن ظرف هذا التوجه توحي لدى البعض بظرفية الحدث ولهذا فإن الخطوة الليبية التي بدأنا بالحديث عنها في بداية هذه الخاتمة والمتعلقة بالتخلي الليبي الطوعي عن برامج أسلحة الدمار الشامل والاستعداد للتفتيش على المنشآت الليبية الذرية قد تشعر الليبيين بأنهم لم يعودوا في حاجة إلى القارة الأفريقية بعد أن فتحت لهم أبواب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولهذا فإن التقويم الصحيح لتأثير الإعلان الليبي على العلاقات الليبية – الأفريقية سوف يحتاج لوقت من الزمن حتى نستشعر مدى الفتور الذي قد يصيب هذه العلاقات المتميزة الآن .

الملاحق النهائية للكتاب

1 - إعلان سرت 1999/9/9م

2 - القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

ملحق رقم 1

إعــلان ســـرت

1- نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية قد اجتمعنا في الدورة غير العادية الرابعة لمؤتمرنا في مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يوم 8، 9 - سبتمبر 1999 بناء على دعوة قائد ثورة الفاتح العقيد معمر القذافي وكما تم الاتفاق عليه خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين لقمتنا المنعقدة في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية من 12 إلى 14 يوليو 1999م .

2- تباحثنا بإسهاب حول سبل ووسائل تعزيز منظمتنا القارية وجعلها أكثر فعالية حتى تتواكب مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث داخل قارتنا وخارجها .

3- وفي هذا المسعى قد استلهمنا بالمثل التي استرشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا والأجيال المؤمنة بالوحدة الأفريقية الشاملة في تصميمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الدول والشعوب الأفريقية .

4- ذكرنا بالنضال البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا خلال القرن الأخير من هذه الألفية من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي وشعرنا بالاعتزاز إزاء الإنجازات التي حققناها لتعزيز وترسيخ الوحدة الأفريقية وأشدنا ببطولة وتضحيات شعوبنا وخاصة خلال الكفاح التحريري .

5- أننا ونحن نستعد للدخول في القرن الحادي والعشرين وإدراكًا منا للتحديات التي ستواجه قارتنا وشعوبنا. نؤكد أن هناك ضرورة حتمية وحاجة ماسة للغاية لإشعال تطلعات شعوبنا من جديد لوحدة وتضامن وتلاحم أقوى في مجتمع أكبر للشعوب يتعدى الخلافات الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية.

6- من أجل التصدي لهذه التحديات ومعالجة الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الجديد في أفريقيا وفي العالم أجمع على نحو فعال فأننا نعقد العزم على تحقيق طموحات شعوبنا لوحدة أكبر وفقًا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) إننا مقتنعون أيضًا بأن منظمتنا القارية يجب إعادة تنشيطها حتى تستطيع أن تضطلع بدور أكثر حيوية وتظل مجدية فيما يتعلق باحتياجات شعوبنا والاستجابة لمطالب الظروف السائدة كما نعقد العزم أيضًا على وضع حد لويلات النزاعات التي تعتبر عقبة رئيسية في سبيل تنفيذ برنامجنا للتنمية والتكامل .

7- لقد استلهمنا في مداولاتنا بالمقترحات الهامة التي تقدم بها العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم وخاصة برؤيته المتعلقة بقارة أفريقية قوية وموحدة وقادرة على التصدي للتحديات العالمية وتحمل مسئولياتها في تسخير الموارد البشرية والطبيعية للقارة من أجل تحسين ظروف معيشة شعوبنا .

8- بعد أن ناقشنا بصراحة وإسهاب طريقة المضي قدمًا في تعزيز وحدة قارتنا وشعوبنا في ضوء هذه المقترحات، ومع الأخذ في الاعتبار للوضع الراهن في القارة.

نقـــــــرر:

1. إنشاء اتحاد أفريقي وفقًا للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

2. الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وخاصة

أ - تقصير فترات تنفيذ معاهدة أبوجا.

ب - ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوجا وهي البنك الأفريقي المركزي والاتحاد النقدي الأفريقي ومحكمة العدل الأفريقية وخاصة برلمان عموم أفريقيا ونهدف إلى إنشاء هذا البرلمان بحلول عام 2000 لتوفير خطة موحدة تضمن مشاركة أكبر لشعوبنا ومنظماتها الجماهيرية في المناقشات التي تدور حول المشاكل والتحديات التي تواجه قارتنا واتخاذ القرارات بشأنها .

ج - تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتحقيق الاتحاد المرتقب .

3. تفويض مجلس الوزراء باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ المقررات المذكورة أعلاه ولاسيما إعداد نص قانوني تأسيسي للاتحاد مع الأخذ في الاعتبار أحكام ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ويتعين على الدول الأعضاء أن تشجع على مشاركة أعضاء البرلمانات في هذه العملية كما يجب على المجلس إن يقدم تقريره عن ذلك إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمرنا لإجراء اللازم ويجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى استكمال عملية التصديق بحلول ديسمبر عام 2000 حتى يتم اعتماد القانون التأسيسي رسمياً في عام 2001 وذلك في قمة غير عادية تعقد في مدينة سرت .

4. تفويض رئيسنا الحالي الرئيس عبد العزيز أبو تفليقة رئيس الجزائر والرئيس تابوا امبيكى رئيس جنوب أفريقيا بالشروع في المفاوضات مع دائني أفريقيا نيابة عنا حول مسألة مديونية أفريقيا الخارجية وذلك بغية تحقيق الإلغاء التام لهذه الديون على جناح السرعة ويجب عليهما تنسيق جهودهما في هذا الصدد مع مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بديون أفريقيا الخارجية .

ملحق رقم 2

القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية .

1. رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
2. رئيس جمهورية أنجولا .
3. رئيس جمهورية بنين .
4. رئيس جمهورية بوتسوانا .
5. رئيس بوركينا فاسو.
6. رئيس جمهورية بوروندي .
7. رئيس جمهورية الكاميرون
8. رئيس جمهورية الرأس الأخضر
9. رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى .
10. رئيس جمهورية تشاد .
11. رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية .
12. رئيس جمهورية الكونغو.
13. رئيس جمهورية كوت ديفوار.
14. رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية .
15. رئيس جمهورية جيبوتي .
16. رئيس جمهورية مصر العربية .
17. رئيس دولة إرتريا .

18. رئيس وزراء جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية .
19. رئيس جمهورية غينا الاستوائية .
20. رئيس جمهورية الجابون .
21. رئيس جمهورية جامبيا .
22. رئيس جمهورية غانا .
23. رئيس جمهورية غينيا.
24. رئيس جمهورية غينيا بيساو.
25. رئيس جمهورية كينيا.
26. رئيس وزراء ليسوتو.
27. رئيس جمهورية ليبيريا .
28. قائد ثورة الفاتح العظيم من سبتمبر للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
29. رئيس جمهورية مدغشقر.
30. رئيس جمهورية ملاوي .
31. رئيس جمهورية مالي .
32. رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية .
33. رئيس جمهورية موريشيوس .
34. رئيس جمهورية موزمبيق .
35. رئيس جمهورية ناميبيا .
36. رئيس جمهورية النيجر.
37. رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية .

38. رئيس جمهورية رواندا .

39. رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية .

40. رئيس جمهورية ساوتومي وبرنسيب .

41. رئيس جمهورية السنغال.

42. رئيس جمهورية سيشل .

43. رئيس جمهورية سيراليون .

44. رئيس جمهورية الصومال .

45. رئيس جمهورية جنوب أفريقيا .

46. رئيس جمهورية السودا ن .

47. ملك سوازيلاند .

48. رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة .

49. رئيس جمهورية توجو .

50. رئيس الجمهورية التونسية .

51. رئيس جمهورية أوغندا .

52. رئيس جمهورية زامبيا .

53. رئيس جمهورية زيمبابوي .

إذ نستلهم من المثل النبيلة التي أسترشد بها الآباء المؤسسون لمنظمتنا القارية وأجيال من أنصار الوحدة الأفريقية الشاملة في عزمهم على تعزيز الوحدة والتضامن والتلاحم والتعاون فيما بين الشعوب والدول الأفريقية .

وإذ نضع في الاعتبار المبادئ والأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفي المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

وإذ نذكر بالكفاح البطولي الذي خاضته شعوبنا وبلداننا من أجل الاستقلال السياسي والكرامة الإنسانية والتحرر الاقتصادي .

وإذ نأخذ في الاعتبار أن منظمة الوحدة الأفريقية قد لعبت منذ إنشائها دورًا حاسمًا وقيمًا في تحرير القارة وتأكيد الهوية المشتركة وعملية تحقيق وحدة قارتنا كما هيأت إطارًا فريداً لعملنا الجماعي في أفريقيا وفي علاقاتنا مع بقية العالم .

وإذ نعقد العزم على التصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجه قارتنا وشعوبنا على ضوء التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجري في العالم.

وإذ نعرب عن اقتناعنا بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا والتصدي – بصورة أكثر فعالية – للتحديات التي تفرضها العولمة .

وإذ نسترشد برؤيتنا المشتركة لأفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة إلى بناء شراكة بين الحكومات وكافة فئات المجتمع المدني وخاصة النساء والشباب والقطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بن شعوبنا .

وإذ ندرك أن ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا وإن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل .

وإذ نعقد العزم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب ودعم المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون .

وإذ نعقد العزم أيضًا على اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية مؤسساتنا المشتركة ومنحها السلطات والموارد اللازمة لتمكينها من أداء صلاحياتها بصورة فعالة .

وإذ نذكر بالإعلان الذي اعتمدناه خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمرنا في سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، في 1999/9/9م والذي قررنا بموجبه إنشاء اتحاد أفريقي طبقًا للأهداف النهائية لميثاق منظمتنا القارية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية .

قد اتفقنا على ما يلي :

المادة الأولى

التعريفات

في هذا القانون التأسيسي

تعني كلمة (القانون) هذه القانون التأسيسي .

تعني كلمة (الجماعة) الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

تعني كلمة (المؤتمر) مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد .

تعني كلمة (الميثاق) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

تعني كلمة (اللجنة) أمانة الاتحاد.

تعني كلمة (اللجنة) لجنة فنية متخصصة للاتحاد .

تعني كلمة (المجلس) المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد .

تعني كلمة (المحكمة) محكمة العدل للاتحاد .

تعني عبارة (المجلس التنفيذي) المجلس التنفيذي لوزراء الاتحاد .

تعني عبارة (الدولة العضو) الدولة العضو في الاتحاد.

تعني كلمة (المنظمة) منظمة الوحدة الأفريقية .

تعني كلمة (البرلمان) برلمان عموم أفريقيا التابع للاتحاد .

تعني كلمة (الاتحاد) الاتحاد الأفريقي الذي ينشأ بموجب هذا القانون التأسيسي.

المادة الثانية

التأسيس

يؤسس الاتحاد الأفريقي وفقًا لأحكام هذا القانون

المادة الثالثة

الأهداف

تكون أهداف الاتحاد كما يلي :

أ – تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية .

ب– الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.

ج – التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

د – تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها.

هـ – تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

و – تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة .

ز – تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد .

ح - تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب .

ط - تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية .

ي - تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصاديات الأفريقية .

ك - تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية .

ل - تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد .

م - التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا .

ن - العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة .

المادة الرابعة

المبادئ

يعمل الاتحاد وفقًا للمبادئ التالية : -

أ - مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد

ب - احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال .

ج - مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد

د - وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية .

هـ - تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.

و - منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد .

ز - عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى .

ح - حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

ط - التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن .

ي - حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن .

ك - تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد .

ل - تعزيز المساواة بين الجنسين .

م - احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد .

ن - تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة .

هـ - احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية .

ع - إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات .

المادة الخامسة

أجهزة الاتحاد

تكون للاتحاد الأجهزة التالية :-

أ - مؤتمر الاتحاد.

ب - المجلس التنفيذي.

ج - برلمان عموم أفريقيا.

د - محكمة العدل.

هـ - اللجنة

و- لجنة الممثلين الدائمين

ز- اللجان الفنية المتخصصة

ح - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ط - المؤسسات المالية.

أي أجهزة قد يقرر المؤتمر إنشاءها.

المادة السادسة

المؤتمر

1. يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.
2. يكون المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد.

3. يجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية وبناءً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية .

4. يتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة .

المادة السابعة

قرارات المؤتمر

1- يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك فبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا يتم بأغلبية بسيطة .

2- يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع للمؤتمر من ثلثي كافة أعضاء الاتحاد.

المادة الثامنة

اللائحة الداخلية للمؤتمر

يعتمد المؤتمر اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة التاسعة

سلطات ومهام المؤتمر

1- تكون للمؤتمر المهام التالية: -

أ - تحديد السياسات المشتركة للاتحاد .

ب - استلام وبحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد واتخاذ القرارات بشأنها .

ج - بحث طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

د - إنشاء أي جهاز للاتحاد .

هـ - مراقبة تنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد وضمان الالتزام من قبل جميع الدول الأعضاء .

و- اعتماد ميزانية الاتحاد

ز- إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام .

ح - تعيين قضاة محكمة العدل وإنهاء مهامهم .

ط - تعيين رئيس اللجنة أو نائبه أو نوابه وأعضاء اللجنة وتحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

2- يجوز للمجلس تفويض أي من سلطاته ومهامه لأي من أجهزة الاتحاد .

المادة العاشرة

المجلس التنفيذي

1- يتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء .

2- يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين ويجتمع في دورة غير عادية بناءً على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي جميع الدول الأعضاء .

المادة الحادية عشرة

قرارات المجلس لتنفيذي

1- يصدر المجلس التنفيذي قراراته بالإجماع وأن تعذر ذلك، فبموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء. غير أن البت في المسائل الإجرائية، بما في ذلك معرفة ما إذا كانت مسألة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة .

2- يتكون النصاب القانوني من أغلبية ثلثي جميع أعضاء الاتحاد لأي اجتماع من اجتماعات المجلس التنفيذي .

المادة الثانية عشرة

اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

يعتمد المجلس التنفيذي اللائحة الداخلية الخاصة به .

المادة الثالثة عشرة

مهام المجلس التنفيذي

1- يقوم المجلس التنفيذي بتنسيق واتخاذ القرارات حول السياسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للدول الأعضاء بما في ذلك ما يلي :

أ - التجارة الخارجية

ب- الطاقة والصناعة والموارد المعدنية .

ج - الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الماشية والغابات .

د - الموارد المائية والري .

هـ - حماية البيئة والعمل الإنساني والاستجابة للكوارث الطبيعية والحد منها .

و - النقل والمواصلات .

ز - التأمين

ح - التعليم، الثقافة، الصحة وتنمية الموارد البشرية .

ط - العلم والتكنولوجيا .

ي - الجنسية والإقامة ومسائل الهجرة .

ك - الضمان الاجتماعي بما في ذلك وضع سياسات رعاية الأم والطفل وكذلك السياسات المتعلقة بالمعوقين .

ل - وضع نظام لمنح الأوسمة والميداليات والجوائز الأفريقية .

2- يكون المجلس التنفيذي مسئولاً أمام المؤتمر ويبحث المسائل التي تحال إليه ويراقب تنفيذ السياسات التي يضعها المؤتمر.

3 - يجوز للمجلس تفويض أي من مهامه وسلطاته الواردة في الفقرة الأولى من هذه المادة إلى اللجان الفنية المتخصصة التي تنشأ بموجب المادة 14 من هذا القانون .

المادة الرابعة عشرة

اللجان الفنية المتخصصة

الإنشاء والتشكيل

1 - تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي.

أ- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية .

ب- لجنة الشؤون النقدية والمالية .

ج- لجنة التجارة والجمارك والهجرة .

د - لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة .

هـ - لجنة النقل والمواصلات والسياحة .

و - لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية .

ز - لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية .

2 - يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة أو يكون لجانًا جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك .

3 - تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم.

المادة الخامسة عشرة

مهام اللجان الفنية المتخصصة

تضطلع كل لجنة – في حدود اختصاصها – بالمهام التالية :

أ - إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها إلى المجلس التنفيذي .

ب- كفالة رصد ومتابعة وتقييم وتنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد .

ج - كفالة تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج الاتحاد

د - تقديم تقارير وتوصيات إلى المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناءً على طلب المجلس التنفيذي بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .

هـ - القيام بأية مهام أخرى تكلف بها لغرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة السادسة عشرة

الاجتماعات

مع مراعاة التوجيهات التي قد يصدرها المجلس التنفيذي، تجتمع كل لجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وتضع نظامها الداخلي الذي تعرضه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه .

المادة السابعة عشرة

برلمان عموم أفريقيا

1 - لضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديًا يتم إنشاء برلمان لعموم أفريقيا .

2 - يتم تحديد تشكيل برلمان عموم أفريقيا وسلطاته ومهامه وتنظيمه في بروتوكول خاص به.

المادة الثامنة عشرة

محكمة العدل

1 - يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد

2 - يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها .

المادة التاسعة عشرة

المؤسسات المالية

يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها ولوائحها بروتوكولات خاصة بها :

أ - المصرف المركزي الأفريقي .

ب- صندوق النقد الأفريقي .

ج- المصرف الأفريقي للاستثمار.

المادة العشرون

اللجنة

1 - يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له .

2 - تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة .

3 - يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها .

المادة الحادية والعشرون

لجنة الممثلين الدائمين

1 - يتم إنشاء لجنة للممثلين الدائمين وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء .

2 - تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن التحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء .

المادة الثانية والعشرون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

1 - يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد .

2 - يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه .

المادة الثالثة والعشرون

فرض العقوبات

1 - يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أي دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في ميزانية الاتحاد، على النحو التالي :

تحرم من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين لأي منصب في الاتحاد أو الاستفادة من أنشطة أو التزامات الاتحاد.

2 - علاوة على ذلك يجوز أن تخضع أي دولة عضو لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد لعقوبات أخرى مثل حرمانها من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع دول أعضاء أخرى أو أي إجراءات أخرى ذات طابع سياسي أو اقتصادي يحددها المؤتمر.

المادة الرابعة والعشرون

مقر الاتحاد

1 - يكون مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

2 - يجوز إنشاء مكاتب أخرى للاتحاد الأفريقي يحددها المؤتمر بناء على توصية من المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة والعشرون

لغات العمل

تكون لغات عمل الاتحاد وجميع المؤسسات التابعة له هي اللغات لأفريقية إن أمكن والعربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية .

المادة السادسة والعشرون

التفسير

تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتي تبرز عن تطبيقه أو تنفيذه، وريثما يتم إنشاء المحكمة فإن مثل هذه المسائل تحال إلى الاتحاد الذي يبت فيها بأغلبية الثلثين.

المادة السابعة والعشرون

التوقيع والتصديق والانضمام

1 - يكون هذا القانون مفتوحًا للتوقيع والتصديق عليه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والانضمام إليه طبقًا للإجراءات الدستورية المتبعة في كل دولة.

2 - تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

3 - تقوم أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية تنضم إلى هذا القانون بعد دخوله حيز التنفيذ، بإيداع وثائق الانضمام لدى رئيس اللجنة .

المادة الثامنة والعشرون

الدخول حيز التنفيذ

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يومًا من قيام ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليه .

المادة التاسعة والعشرون

قبول العضوية

1 - يجوز لأية دولة أفريقية بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وفي أي وقت أن تخطر رئيس اللجنة بنيتها في الانضمام إلى هذا القانون وقبول عضويتها في الاتحاد .

2 - يقوم رئيس اللجنة، عند استلام هذا الإخطار بإرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء وتتم عملية القبول بأغلبية بسيطة للدول الأعضاء. ويحال قرار كل دولة عضو إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره عند استلام العدد المطلوب من الأصوات بإبلاغ الدولة المعنية بالقرار.

المادة الثلاثون

تعليق المشاركة

لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد.

المادة الحادية والثلاثون

إنهاء العضوية

1 - على أية دولة ترغب في التخلي عن العضوية أن تقدم إخطارا كتابياً بذلك إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بالأمر وبعد مرور عام واحد من تاريخ انتهاء مثل هذا الأخطار إذا لم يسحب يتوقف تطبيق القانون فيما يتعلق بالدولة المعنية التي تنتهي عضويتها بالتالي في الاتحاد.

2 - خلال فترة السنة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة تلتزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام هذا القانون وتظل مقيدة بتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في هذا القانون إلى يوم انسحابها.

المادة الثانية والثلاثون

التعديل والمراجعة

1 - يجوز لأية دولة عضو تقديم مقترحات لتعديل أو مراجعة هذا القانون.

2 - تقدم المقترحات المتعلقة بالتعديل أو المراجعة إلى رئيس اللجنة الذي يقوم بدوره بإحالتها إلى الدول الأعضاء في غضون ثلاثين (30) يومًا من استلامها.

3 - يقوم مؤتمر الاتحاد بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، بدراسة هذه المقترحات في فترة زمنية مدتها عام بعد إخطار الدول الأعضاء طبقاً لأحكام الفقرة 2 من هذه المادة.

4 - يتم إقرار التعديلات والمراجعة من جانب مؤتمر الاتحاد بالإجماع أو بأغلبية الثلثين في حالة تعذر ذلك وتقدم إلى جميع الدول الأعضاء للتصديق عليها وفقًا للإجراءات

الدستورية لكل دولة وتدخل حيز التنفيذ بعد مرور ثلاثين (30) يومًا من إيداع وثائق التصديق لدى رئيس اللجنة من قبل ثلثي الدول الأعضاء .

المادة الثالثة والثلاثون

الترتيبات الانتقالية والأحكام النهائية

1 - يحل هذا القانون محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية غير أن الميثاق يظل ساريًا لفترة انتقالية مدتها سنة واحدة أو لمدة أخرى يحددها المؤتمر بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية من اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتحويل أصولها وخصومها إلى الاتحاد أو إحالة جميع المسائل الأخرى ذات الصلة إليه .

2 - تكون لأحكام هذا القانون الأسبقية على أي أحكام في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لا تتفق معها أو تعارضها .

3 - فور دخول هذا القانون حيز التنفيذ تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام وضمان إنشاء الأجهزة المنصوص عليها بموجبه وفقًا لأي توجيهات أو قرارات قد تعتمدها الأطراف في هذا الصدد خلال الفترة الانتقالية الذكورة أعلاه .

4 - وإلى أن يتم إنشاء اللجنة، تكون الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية هي الأمانة الانتقالية للاتحاد .

5 - إن هذا القانون الذي تم تحريره في أربعة (4) نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية في الحجية سيودع لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وبعد دخوله حيز التنفيذ لدى رئيس اللجنة الذي يقوم بنقل

صورة موثقة طبق الأصل منه إلى حكومة كل دولة موقعة عليه ويقوم كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس اللجنة بإبلاغ جميع الدول الموقعة عليه بتواريخ إيداع وثائق التصديق أو الانضمام. وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ. يتم تسجيله لدي أمانة الأمم المتحدة.

إثباتـًا لذلك، فقد قمنا باعتماد هذا القانون .

صدر في لومي، توجو، في اليوم الحادي عشر من شهر يوليو عام 2000 .

تنفيذ وطباعة

Arab Nile Group
Print, Pub., Dist.
P.O.Box:4051/ 7th District - Nasr City - Cairo - Egypt
Tel.: 00202/2754583 - 2707696 - Fax: 00202/2707696



مجموعة النيل العربية
« طبع- نشر- توزيع »
ص. ب. 4051 الحي السابع - مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع.
هاتف: 2707696 - 00202/2754583 . فاكس: 00202/2707696

العلاقات العربية - الأفريقية

دراسة حالة العلاقات الليبية - الأفريقية

الكتابة والتأليف في موضوع العلاقات العربية - الأفريقية أصبحت ضرورية منذ أن أتسعت هذه العلاقات وأخذت أشكالاً وأبعاداً متعددة. ولقد سبقني إلى الكتابة والتأليف في هذا الموضوع عدد كبير من الباحثين والأكاديميين الذين ساهموا وبشكل مؤثر في توضيح صورة العلاقات العربية - الأفريقية في الماضي، وبعضهم تناول صورة العلاقات في الحاضر، ومنهم من حاول استشراق هذه العلاقات، ووضع لها السيناريوهات المستقبلية..

ولهذا فإن الكتاب رغم أن عنوانه العام هو العلاقات العربية - الإفريقية، إلا أن هدفه هو دراسة حالة العلاقات الليبية - الأفريقية في الفترة الممتدة من عام 1969م إلي عام 2003م.

والتجربة - كما يرى الباحث - تستحق المجازفة، ولكنها ليست بدون مخاطر متوقعة، ذلك أن الباحث لا يدعي أنه على إطلاع تام بجميع خفايا العلاقات الليبية الخارجية، بحكم أن وسائل الاتصال بالجهات الرسمية غير ميسرة وأن أقصى ما يمكن عمله هو محاولة الحصول على ما يصدر عن تلك الجهات من وثائق وأدبيات، وقد لا تكون هذه كافية لوحدها لتفسير وتحليل السياسات العامة للدولة الليبية. ولهذا فإن الباحث مضطر للقول بأن هذا المؤلف هو عبارة عن محاولة أولية، وتحتاج إلى الكثير من المراجعة مستقبلاً والأمل أن أولئك المسئولين الذين يتمكنون من الإطلاع على هذا المؤلف سيقومون بتصحيح ما قد يكون قد جاء فيه من معلومات أو تحليلات جانبها الصواب، والشكر والتقدير موصول لهم سلفاً.



الرقم الدولي ردمك: I.S.B.N.: 9959 - 43 - 040 - 5
رقم الإيداع: 6585 / 2005 / دار الكتب الوطنية - بنغازي